

**رؤية الخبراء لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية  
المصاحبة لجرائم شبكات التواصل الاجتماعي واتجاهاتهم نحو  
سيناريوهات تبني توظيفها في المؤسسات الأمنية العربية  
د. مجدى الداغر\***

الملخص:-

هدفت الدراسة التعرف على رؤية الخبراء نحو تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة لجرائم شبكات التواصل الاجتماعي بالتطبيق على وزارة الداخلية في مصر وال سعودية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان والمقابلة بالتطبيق على عينة قوامها (106) مفردة من العسكريين والمدنيين العاملين بالمؤسسات الأمنية العربية، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع معدل متابعة الخبراء في المؤسسات الأمنية العربية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وأساليب توظيفها في مكافحة الجرائم الالكترونية، كما كشفت النتائج جاهزية المؤسسات الأمنية العربية لاستخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي عند أداء مهامها المهنية والوظيفية، وتنوع دوافع تبني المؤسسات الأمنية العربية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاعاتها المختلفة حيث تصدرت دوافع التنافسية في القطاعات الأمنية، وتحليل البيانات الضخمة والمعقدة، وزيادة كفاءة العامل البشري بقطاع الأمن، وتصدرت جرائم الإرهاب والاحتيال المالي واختراق الحسابات البنكية للعملاء و عمليات التجسس قائمةجرائم الالكترونية التي من المتوقع أن يكون لتطبيقات الذكاء الاصطناعي دور في الحد منها، كما تصدرت مجالات توظيف المؤسسات الأمنية العربية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الالكترونية في " تتبع مسار مرتكب الجريمة، والكشف عن اختراقات الحسابات البنكية، والوصول لل بصمة الوراثية بصور متعددة، والكشف عن الجثث مجهرة الهوية

**الكلمات المفتاحية:** الذكاء الاصطناعي ، الجرائم الالكترونية ، الأدلة الجنائية ، الأمن السيبراني، المؤسسة الأمنية.

---

\* الأستاذ المساعد بكلية الآداب - قسم الاعلام- جامعة المنصورة .

## The applications of Artificial Intelligence in detecting forensic evidence associated with Cybercrime in Arab security institutions

Dr.Magdy Al-Dagher\*

### Abstract:-

study relied on the survey method and the questionnaire and interview tool by applying it to a sample of (106) individuals from the military and civilians working in security institutions. The study found a high rate of follow-up by experts in Arab security institutions on artificial intelligence applications and methods of employing them in combating cybercrimes.

The results also revealed the readiness of Arab security institutions to use and adopt artificial intelligence applications to a moderate degree when performing their professional and functional tasks, and the diversity of motives for Arab security institutions adopting artificial intelligence applications in their various sectors, as the motives of competitiveness in the security sectors, analysis of large and complex data, and increasing the efficiency of the human factor topped the list. In the security sector, crimes of terrorism, financial fraud, hacking into customers' bank accounts, and espionage operations topped the list of electronic crimes that artificial intelligence applications are expected to have a role in reducing. They also topped the areas in which Arab security institutions employ artificial intelligence applications in detecting electronic crimes in "tracking the path of the perpetrator." the crime, Detection of bank account hacks, access to genetic fingerprints in multiple forms, and detection of unidentified bodies.

**Keywords:** Artificial Intelligence, Cybercrime, forensic evidence, cybersecurity, security establishment.

---

\* Assistant Professor at the Faculty of Arts - Department of Mass Communication - Mansoura University.

### مقدمة:

شهدت السنوات العشرة الأخيرة (2014-2024) نمواً كبيراً في مجال تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة، لا سيما في مجال تحليل البيانات الضخمة والنظم الخبرية والتعليم العميق، حيث لم يُعد استخدام التقنية الحديثة محصوراً على العلوم التطبيقية فقط، وإنما يتسع ليشمل مجالات متعددة مثل توليد النصوص والبيانات، والصناعات الذكية، والروبوتات والألعاب الإلكترونية، وغيرها من المجالات التي تتطلب مستويات عالية من التفكير والذكاء، كما شهدت تلك الفترة ظهور نمطاً جديداً للسلوك الإجرامي وهى الجرائم التى ترتبط بشبكات التواصل الاجتماعى والتي شكلت تحدياً جديداً في مواجهة أجهزة العدالة الجنائية، خاصة فيما يتعلق بإجراءات الضبط، وتكيف الجريمة، وإضفاء الوصف القانوني المناسب على الواقع الذى تشكل هذه النوعية من الجرائم، ويرجع ذلك إلى طبيعة الخاصة بهذه الجرائم، والتى تتم عادة فى بيئة افتراضية تتميز بالتجدد والانتشار اللامحدود فى الأدوات والوسائل .

وتقوم الفكرة الأولية للذكاء الاصطناعي على محاكاة السلوك الإنساني من خلال فهمه وتحويله إلى برامج حاسوبية لديها القدرة على اتخاذ القرارات والبحث عن المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها من خلال توصيفها والاستدلال عليها، وذلك باستخدام خوارزميات التصنيف والتنبؤ، وهي تقنية ذكية استطاعت أن تغير من نمط جمع المعلومات وتحليلها وأساليب كتابتها عن النمط التقليدى الذى كان سائداً في الماضي، وهو ما يطرح اشكاليات عديدة حول مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي والضوابط المهنية والأخلاقية التي يجب وضعها في الاعتبار عند التطبيق في العلوم الأمنية المختلفة .

وقد أوجد هذا التطور التقنى خدمات عديدة للحياة البشرية، يأتى أبرزها في تنويع مجالات استخدام الروبوت وتقنية الذكاء الاصطناعي والتي تم توظيفها بداية في أداء مهام علمية محددة مثل تعديل الجينات، والكشف عن الفيروسات، وإتمام العمليات الجراحية ومتابعة نوعية الجرائم التي صاحبت وباء كورونا 2020م، إلا أن التوسيع في استخدام هذه التقنية وانتشارها صاحبه جوانب سلبية عديدة من بينها ما يعرف بالقرصنة وجرائم المعلومات والإنتernet، والتي يعتبرها أسلانة الإعلام نتيجة حتمية لكل تقدم تقنى مستحدث سواء كانت التقنية وأجهزتها أداة للجريمة أو هدفاً لها أو هي نفسها، الأمر الذي دفع عدداً من الباحثين في جامعة أوكسفورد (2022م) إلى إجراء استطلاع رأي حول مستقبل الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية بالتطبيق على عينة قوامها (352) من الخبراء والمخصصين في تقنية الحاسوب وانتاج البرمجيات، وأظهرت النتائج وجود اتفاق بنسبة قدرها (92%) على أن الذكاء الاصطناعي سوف يتفوق على القدرات البشرية في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم بأنواعها ، بما في ذلك تحليل سلوك "غير الأسواء" قبل وبعد ارتكابهم للجريمة وقضاء مدة العقوبة.<sup>(1)</sup>

وأظهرت نتائج الاستطلاع أيضاً امكانية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في رصد وتتبع مسارات الجريمة والتعرف على وجوه مرتكبيها، وسهولة الكشف عن الأدلة المتاحة والمخزنة رقمياً أو التي تم حذفها ، وتقديم مؤشرات حول طبيعة الجريمة، ومعدلات

انتشارها حسب المكان والزمان ودوافع ارتكابها، بالإضافة إلى أهمية الدليل الرقمي الجنائي والذى يختلف تماماً عن الدليل التقليدى من حيث كم البيانات وكيفية ثباتها والاستدلال عليها لقد أصبح علم الأدلة الجنائية الرقمية من العلوم الأمنية المهمة في الوقت الراهن، حيث تؤدي دوراً أساسياً في ثبات أو نفي أي جريمة حديثة، ومن ثم فالدليل الجنائي هو "كل إجراء معترف به قانوناً لإقناع القاضي بحقيقة الواقع محل الاتهام"، والذي يقود إلى الوصول للحقيقة المؤكدة، فيما يعتقد خبراء العلوم الأمنية أن توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الرقمية سوف يحد من تنامي وتفاقم الظاهرة الاجرامية التي قد تلحق أضراراً بأمن الدول وانتهاك خصوصية الأفراد.

وفي إطار ذلك تحرص المؤسسات المعنية بالأمن على مواكبة التقنيات الحديثة ورصد استراتيجيات التحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي للمحافظة على مستويات الأمن والأمان في كل قطاعاتها، حيث أعلنت وكالة الأبحاث التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية عام 2018م، دعم وحدات الذكاء الاصطناعي لديها بقيمة مليار دولار، كما قامت الصين أيضاً بضخ استثمارات تقدر بنحو 5 مليار دولار في أبحاث الذكاء الاصطناعي لحماية مؤسساتها الحيوية من الاختراقات وأعمال القرصنة، كما يمكن استخدام التعرف على الأنماط لمراقبة نشاط وسائل التواصل الاجتماعي لتحديد الأفراد أو المنظمات التي تنشر معلومات كاذبة، أو للكشف عن أنماط غير عادية من المعاملات المالية التي قد تشير إلى نشاط احتيالي، واستخراج المعلومات تلقائياً من الصور ومقاطع الفيديو التي قد يصعب الوصول إليها بالوسائل وسائل التقليدية الأخرى.<sup>(2)</sup>

كما اهتمت الدول الكبرى بتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي واستخداماتها في المجالات الأمنية مثل: (جمع المعلومات وتحليلها، والخدمات اللوجستية، والمحاكاة الإلكترونية، والقيادة والسيطرة، وال الحرب الإلكترونية) وغيرها، وقد تطلب هذا التطور بعض القرارات المتعلقة بالميزانية والقوانين والتشريعات التي تدعم اتخاذ القرارات الأمنية، وتعزز من اعتماد ودعم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات الأمنية المختلفة.

وعلى الرغم من اهتمام الحكومات وشركات التقنية الكبرى بتطوير الخوارزميات في مجال العلوم الأمنية للحد من انتشار الجريمة الإلكترونية وأهمية الكشف المبكر عنها، إلا أن المحاولات والنتائج المتوقعة لا تزال محدودة ونتائجها غير مؤكدة ، وجاءت المحاولة الأولى عندما أطلقت الصين خدمة التقاضي عبر الإنترنت، فيما استطاعت استونيا تطوير روبوت يقوم على اصدار احكام نهائية في القضايا الصغيرة، كما تمكنت الولايات المتحدة من استخدام تطبيق تقنى يقوم على التنبؤ بسلوك المجرم قبل الإفراج النهائي عنه وخروجه من السجن.<sup>(3)</sup>

وفي ظل التقدم السريع في مجال الذكاء الاصطناعي أصبحت جرائم المستقبل تشكل تحدياً متزايد الأهمية للمؤسسات الأمنية والقضائية حول العالم، واتجهت حكومات الدول الكبرى مثل "الولايات المتحدة والصين" إلى الاستثمار الأمني في تطبيقات الذكاء الاصطناعي للحد من تنامي الجرائم المنظمة بأنواعها، وهو ما أشار إليه تقرير "مؤسسة دبي للمستقبل" من أن حجم أضرار الجرائم الإلكترونية على الاقتصاد العالمي بلغت عام 2020م نحو 3 تريليون دولار، وأن معدل الجرائم الإلكترونية ارتفع بنسبة 33% مع تفشي وباء كورونا 2020م،<sup>(4)</sup>

وجاء قطاع الرعاية الصحية ومكافحة الأوبئة على قائمة القطاعات التي تعرضت للتهديد وأعمال القرصنة من خلال برامج الفدية، خاصة وأن مرتكبي الهجمات الإلكترونية كانوا يعتقدون أن المؤسسات الصحية سوف تضطر إلى دفع "الفدية" لاستعادة أنظمتها التي تعتمد عليها في مواجهة انتشار الفيروس، ومتابعة نتائج اللقاحات التي تم التوصل إليها، وفي المقابل تمكنت إسرائيل من توظيف "فيروس ستاكست" في الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية، ونجحت في اغتيال "فخري زاده" مدير البرنامج النووي الإيراني عبر رشاش روبوت يتم التحكم به عن بعد، فيما نجحت إيران في تنفيذ هجوم سبيراني مضاد على موقع إسرائيلية عطلت خلاله عمل القبة الحديدية لساعات طويلة ، أعقبه هجوم إسرائيلي جديد استهدف قطع الكهرباء عن مدن إيرانية كاملة عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي.<sup>(5)</sup>

وقد تزامن مع الاهتمام الدولي بالذكاء الاصطناعي اهتمامات مماثلة أخرى من قبل الشركات الكبرى مثل "أمازون وIBM وマイクロسوفت وشركة أبل وجوجل"، واستطاعت الأخيرة التوسع في استخدام الخوارزميات في جمع المعلومات وكتابة التقارير عن الجرائم بأنواعها ، بالإضافة إلى تأمين البيانات السرية، وتحقيق مستوى أعلى من الأمان في جمع وتداول المعلومات، حيث من المتوقع أن تسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالمخاطر والتهديدات المختلفة وتحسين أنظمة المؤسسات والشركات من السرقة أو الاختراق، وذلك اعتماداً على توظيف المعلومات المخزنة والبناء عليها في الاستدلال على الجرائم بأنواعها الإلكترونية التقليدية المعقّدة.<sup>(6)</sup>

ويعتقد العديد من خبراء تقنية الحاسوب بتفوق وجودى الاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي مقارنة بالاستثمارات في قطاع النفط، حيث توقع الخبراء أن تختفي 47% من الوظائف الحالية عام (2027) بسبب التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، واستبدال نحو 83% من المهن التي لا تتجاوز 20 دولار في الساعة، وهو ما يزيد من نسب البطالة عالمياً.<sup>(7)</sup> وفي المقابل سعت العديد من البلدان العربية مثل الإمارات وقطر والسويدية والكويت ومصر نحو التحول الرقمي في قطاعات الأمن بعد تزايد التهديدات الإلكترونية من قبل التنظيمات الإرهابية وقرصنة الانترنت باعتبارها قضايا تأتى ضمن موضوعات الأمن القومي العربي؛ ومن ثم كان من الضروري استخدام تطبيقات حديثة يمكن تطبيقها للتصدي لتلك التهديدات التي تتم معظمها عبر موقع الانترنت، وذلك لما يتميز به هذا النمط الجديد من قدرة فائقة على مراقبة البيانات والكشف عن الأخبار والمعلومات والصور المزيفة، مما يجعل تطبيقات الذكاء الاصطناعي تعمل جنباً إلى جنب مع برامج المؤسسات الأمنية والتنبؤ بالجرائم والوصول لمراكبيها بسرعة تتجاوز عشرات المرات الأساليب التقليدية السابقة، حيث أثبتت نتائج دراسة عربية حديثة أن معظم منصات الانترنت عرضة للاختراق بما في ذلك أنظمة وتطبيقات الحماية ذاتها.<sup>(8)</sup>

ولما كان الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجريمة والوصول إلى الأدلة الرقمية المصاحبة لها وتحقيق العدالة يتطلب تدقيقاً صارماً لضمان الشفافية القانونية والحقوق الإجرائية، كان على التحليل الجنائي استعادة الأدلة الموضوعية للنشاط الإجرامي الرقمي، والذي يشمل كل ممارسات جمع الأدلة من الأجهزة الرقمية وتحديدها واستخراجها وتحليلها من قبل محققين ذوي مهارات عالية وتتبع الأثر الرقمي لمصدر الهجوم وأخذ

البيانات دون العبث بالأدلة المتاحة والتتبؤ بالتهديدات المحتملة للدول، وأن تفيذ الذكاء الاصطناعي في آلية رصد جرائم المستقبل يمكن أن يكون حلاً مبتكرًا للتصدي لهذا التحدي المتنامي من صعوبة الحصول على الأدلة الجنائية التي ترتبط بشبكات التواصل وغيرها .<sup>(9)</sup> ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية نتيجة المخاطر التي تشكلهاجرائم المتداولة على شبكة الإنترنت وصعوبة الوصول إلى الأدلة الجنائية الكافية بالطرق التقليدية، الأمر الذي يتطلب ضرورة توظيف تقنيات حديثة وأكثر دقة، منها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عملية جمع الأدلة الجنائية الرقمية وطرق الاستدلال عليها من الناحية التشريعية والإجرائية، أو من الناحية الفنية بإعداد كوادر مؤهلة على استخدام التطبيقات الحديثة في الكشف عن الجرائم بأنواعها.

ومن هذا المنطلق تأتي الدراسة للتعرف على رؤية خبراء الأمن في دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة لجرائم شبكات التواصل الاجتماعي واتجاهاتهم نحو توظيفها في المؤسسات الأمنية العربية بالتطبيق على القطاعات الأمنية بوزارة الداخلية المصرية والسعوية .

#### مشكلة الدراسة:

اكتسب الذكاء الاصطناعي شعبية كبيرة مؤخرًا في مجال العلوم الأمنية، ويرجع ذلك إلى ثلاثة عوامل مهمة هي: الحجم المتزايد للبيانات الرقمية المتاحة، وزيادة سعة تخزين البيانات والمعالجة الحسابية وانخفاض تكلفتها، والقدم في الخوارزميات المستخدمة، ومن ثم الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي، والذي ينمو استخدامه بشكل كبير في كل القطاعات والعلوم المختلفة منها" الاقتصاد والطب والعلوم بشكل عام"، بالإضافة إلى الذكاء الاصطناعي التوليدية، والثورة التي أطلقها OpenAI بإطلاق Chat GPT، أعقبها شركات أخرى تعمل في إنتاج تطبيقات أكثر ذكاءً.

وقد شهد عام 2022 ارتفاع حجم الاستثمار في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث بلغت قيمة تلك الاستثمارات 2.65 مليار دولار بنسبة ارتفاع بلغت نحو 72% مقارنة بعام 2021، والذي شهد استثمارات بقيمة 1.55 مليار دولار، بينما بلغت 0.27 مليار دولار في عام 2020، وبلغت في عام 2019 نحو 1.3 مليار دولار، بينما بلغت نحو 0.2 مليار دولار عام 2018، حيث جذب هذا التطور الشركات الناشئة باستثمارات وصلت إلى نحو 17.1 مليار دولار، وبلغ حجم التمويل 15.1 مليار دولار في الربع الأول 2023، فيما بلغت قيمة سوق الذكاء الاصطناعي في عام 2021 نحو 328 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى 1.394 تريليون دولار عام 2029، وأن يعمل نحو 97 مليون شخص في قطاع الذكاء الاصطناعي.<sup>(10)</sup>

وبما أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحاكي في الأصل الذكاء البشري، وتدخل في مختلف المجالات التي تتعلق بالتفكير فائق القدرة، وتحليل البيانات، والمعلومات لأداء وظائف معقدة، أو تنفيذ عمليات صعبة، فإن ذلك سوف يشكل تحديًا أمام القانون في إثبات الجرائم التي تنشأ عن هذا النوع من التطبيقات، الأمر الذي يحتاج إلى قوانين وتشريعات تعزز هذا التقدم الجديد، وما يمكن أن يسهم به في مواجهة التهديدات والمخاطر الأمنية، بالإضافة إلى

مستقبل حماية المؤسسات الأمنية من الهجمات الإلكترونية الخبيثة، وضمان أمن المعلومات والبيانات لفضاء إلكتروني أكثر أماناً.

ومع تناهى الجرائم الإلكترونية وعدم فاعلية القوانين القائمة في مواجهتها، لاختلاف طبيعتها عن الجرائم التقليدية التي لها طبيعة محددة، كان لزاماً على المؤسسات الأمنية البحث عن كيفية المواجهة، وأهمية إثبات هذه الجرائم وعدم قدرة أدلة الإثبات التقليدية على تحقيق ذلك، أصبحت الحاجة ملحة إلى إثباتها من خلال أدلة تنتهي إلى البيئة نفسها مثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهو ما فرضته الطبيعة الخاصة لتلك الجرائم، ولذا أصبح إثبات بالأدلة الجنائية الرقمية من أبرز وسائل الإثبات، وهو ما يمكن تصنيفه على أنه نوع جديد من الأدلة التي لها خصائصها وأساليب تتفق وطبيعة استخدامها.

وقد توصلت نتائج العديد من البحوث العلمية إلى أهمية الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية في قدرته على تحليل كميات هائلة من البيانات في ثوانٍ معدودة من خلال معالجة المعلومات والبيانات من مصادر متعددة منها "كاميرات المراقبة وقواعد البيانات الجنائية وال بصمات وبصمة الوجه"، كما تستطيع تحديد الأنماط بسرعة وتوليد رؤية استباقية قابلة للتنفيذ، وهذا يساعد كثيراً المؤسسات الأمنية وقطاع إنفاذ القانون في الاستجابة بشكل استباقي للتهديدات المحتملة، ومنع تناهى الأنشطة الإجرامية في ظل التطور التقني المدعوم بالذكاء الاصطناعي. <sup>(11)</sup>

وفي إطار ذلك يُصبح توظيف الذكاء الاصطناعي ضرورة حتمية في مجال الكشف عن الجرائم بأنواعها، والتي أظهرت- حتى الآن- تفوق قدرات المحقق الآلي في بعض الجرائم مقارنة بالمحقق الطبيعي، وذلك في رصد الأدلة الجنائية بدقة من مسرح الجريمة، والتنبؤ بإمكانية وقوعها في مكان آخر، بالإضافة إلى التعرف على الوجوه ورسم صورة للجاني من خلال التغريدات والتعليقات التي تظهر في كتاباته على شبكات التواصل، كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين أنظمة الإنذار المبكر للجرائم المستقبلية من خلال رصد الأنشطة الاستباقية على الإنترنت وإبلاغ الجهات المعنية في وقت مبكر.

وفي المقابل يساهم الذكاء الاصطناعي في تقديم أدلة دامغة إلى الجهات القضائية حول الجرائم المعقدة، إلى جانب توفير معلومات تم توليدها للأجهزة الأمنية عن الجرائم بأنواعها، بالإضافة إلى دورها في مجال الأمن السيبراني والتحقيقات الرقمية الجنائية، والقدرة على التنبؤ بمعظم الجرائم حتى قبل حدوثها، وهو ما يعني أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي سوف تنتقل مجال الأمن والعدالة ومكافحة الجريمة إلى عهد جديد عبر خوارزميات التصنيف والتنبؤ بالجرائم والتهديدات المحتملة، والتنبؤ بال Kovarit الطبيعية وبعض الأحداث قبل حدوثها، بالإضافة إلى أنظمة التعرف على الوجوه التي تتيح رصد لصوص المتاجر أو الزبائن المشبوهين في المطاعم ومصارف البنوك وغيرها، وهي معلومات وبيانات سوف تعتمد عليها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إثبات الجريمة والكشف عن ملابساتها بدقة عالية، وفهم كيفية ترابط الحقائق المتعددة لتشكيل المعرفة وتمثل تلك المعرفة في شكل يمكن فهمه آلياً، وعليه يمكن استخدام التقنيات الحديثة في مجال الذكاء الاصطناعي لتحسين أداء الشرطة وتعزيز الأمن العام.

وهذا التطور جعل استخدام التقنيات الذكية في المؤسسات الأمنية أمراً ملزماً على العاملين في إداراتها المختلفة ومعياراً للحكم على إمكاناتهم المهنية وتطوير قدراتهم المعرفية، حيث ألمت العديد من المؤسسات الأمنية في دول العالم جميع العاملين لديها بضرورة اتقان التطورات الحديثة، ومن ثم أصبح الضباط وضباط الصف والجنود مطالبين بمراجعة مهاراتهم في ضوء التغيير التقنى داخل مؤسساتهم، وعلى الرغم من تعدد المزايا التي أضافتها تقنيات الذكاء الاصطناعى للعلوم الأمنية بشكل عام، إلا أن لدى العديد من الخبراء والقيادات الأمنية تخوفاً من التطبيق الكامل، وخاصة بالإدارات التى يتطلب عملها طابع السرية، فيما يرى آخرون ضرورة السرعة فى تبنى التطبيقات الذكية والتى سوف تساعدهم فى إنجاز العديد من مهام المؤسسة الأمنية وخاصة فى الجرائم المعقدة، دون الاستغناء عن الكوادر البشرية فى المهام والعمليات التى يصعب على الذكاء الاصطناعى اتقانها، وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة فى التعرف على مدى توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة لجرائم شبكات التواصل الاجتماعى، كما يراها الخبراء بالمؤسسات الأمنية العربية .

#### أهمية الدراسة:

**أولاً : من الناحية النظرية :** تكمن الأهمية النظرية للدراسة في فهم وتحليل ماهية الذكاء الاصطناعي ومكوناتها و مجالاتها ، هذا الفهم يعطي قيمة أكبر لأهمية تبني القطاعات الأمنية في الدولة لهذه التقنية، وهو ما أكدته الباحث (Harry Surden) ، أن الذكاء الاصطناعى غالباً ما يركز على أتمته أنواع محددة من المهام، تلك التي يعتقد أنها تتخطى على الذكاء عندما يؤديها الناس، ومن ثم يعطي فهماً واضحاً بأن مستويات الذكاء الاصطناعي تتطوّر على مراحل عديدة منها محاكاة الذكاء البشري للآلات، ثم البيانات الضرورية، ثم العمليات المبرمجة وانتاج ما يسمى بالذكاء الاصطناعي.

**ثانياً : من الناحية العلمية :** تعد هذه الدراسة من الدراسات العربية القليلة التي تتناول مستقبل توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعى في المؤسسات الأمنية العربية، والتي تأتي استجابة إلى حاجة المكتبة الإعلامية والأمنية لهذا النوع من الدراسات، ومحاولة الوصول إلى فهم حقيقى لأهمية توظيف الذكاء الاصطناعى فى العلوم الجنائية، حيث أثبتت العديد من الدراسات السابقة أن الذكاء الاصطناعي قد أسرهم بشكل كبير في الكشف عن الجرائم المستحدثة ، ليس في المساعدة في معرفة ملابسات ودوافع الجريمة، وإنما التنبؤ بالجريمة قبل حدوثها، كما تأتي أهمية الدراسة من واقع الاستخدامات الحديثة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاع الأمن وقياس جدوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة والقبض على المجرمين، حيث تحرص المؤسسات المعنية بالأمن في المنطقة العربية على مواكبة التقنيات الحديثة واستراتيجيات التحول الرقمي للمحافظة على مستويات الأمن والأمان لديها، وبات التحدي اليوم أكبر مقارنة بالماضى، حيث تعددت أساليب الجريمة وتتنوع أدواتها ومن ثم أصبح لزاماً على مؤسسات الدولة الحيوية تطبيقها في مختلف قطاعاتها المختلفة.

**ثالثاً : من الناحية التطبيقية :** تهتم الدراسة بواقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية وانعكاس ذلك على المؤسسات الأمنية العربية، بالإضافة إلى اتجاه عدد من المؤسسات الأمنية العربية نحو الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الإلكترونية، وهو ما يتطلب معرفة المزيد من التطبيقات الحديثة المستخدمة في الكشف عن الأدلة الجنائية الرقمية، واستحداث تshireمات جديدة تتوافق مع وظائف النمط الجديد، بالإضافة إلى التنافس بين شركات التقنية والحكومات في امتلاك تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهي منافسة لا تعتمد على الإمكانيات المادية بقدر اعتمادها على قدرة امتلاك الأدوات التكنولوجية وعرضها للبيع لمن يستطيع دون تمييز، الأمر الذي قد يجعلها متاحة لتنظيمات إرهابية تهدد من خلالها دول العالم، ويؤمل أن يستفيد من هذه الدراسة صانعو السياسات من خلال تشريع وسياسات تُعزز دور واقع تفعيل برامج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في آلية رصد جرائم المستقبل، تستفيد من توصيات هذه الدراسة الفيادات لقيام بدورها في تشجيع العاملين في الأجهزة الأمنية على تقييم مستمر وتغذية راجعة عن التطبيقات الذكية.

#### **أهداف الدراسة:**

يأتى الهدف الرئيسي للدراسة فى التعرف على: "رؤية الخبراء نحو تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة لجرائم شبكات التواصل الاجتماعى واتجاهاتهم نحو توظيفها في المؤسسات الأمنية العربية"، ومن خلال الهدف الرئيسي تأتى الأهداف الفرعية التالية .

- 1- معرفة مدى اهتمام المؤسسات الأمنية العربية بتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- 2- التعرف على دوافع استخدام وتبني المؤسسات الأمنية العربية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاعاتها.
- 3- الكشف عن مدى جاهزية المؤسسات الأمنية العربية نحو توظيف الذكاء الاصطناعي لديها.
- 4- رصد أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في علوم الأدلة الجنائية بالمؤسسات الأمنية.
- 5- توضيح مجالات ومتطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الإلكترونية .
- 6- الكشف عن أشكال الجرائم الإلكترونية المصاحبة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية .
- 7- تحليل التأثيرات الإيجابية والسلبية عند استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية.
- 8- الوقوف على المعوقات التي تواجه توظيف الذكاء الاصطناعي في الجرائم الإلكترونية.
- 9- التنبؤ بالسيناريوهات المستقبلية نحو توظيف الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية .
- 10- مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية في اتجاهات خبراء الأمن حول استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم شبكات التواصل الاجتماعي وفق المتغيرات الشخصية والوظيفية .

### تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: "ما رؤية الخبراء نحو دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة لجرائم شبكات التواصل الاجتماعي واتجاهاتهم نحو توظيفها في المؤسسات الأمنية العربية؟ وينبثق من هذا التساؤل تساؤلات فرعية على النحو التالي :

1. ما مدى متابعة خبراء الأمن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي؟
2. ما مدى اهتمام المؤسسات الأمنية العربية بتطبيقات الذكاء الاصطناعي؟
3. ما مدى جاهزية المؤسسات الأمنية العربية نحو توظيف الذكاء الاصطناعي بقطاعاتها المختلفة؟
4. ما أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في قطاع الأدلة الجنائية بالمؤسسات الأمنية العربية؟
5. ما مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الإلكترونية؟
6. ما متطلبات توظيف الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة المصاحبة لجرائم الإلكترونية؟
7. ما الأدوار المتوقعة عند تبني المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الأمنية؟
8. ما أشكال الجرائم الإلكترونية المصاحبة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية؟
9. ما التأثيرات المترتبة عند توظيف وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية؟
10. ما المعوقات التي تواجه توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الإلكترونية؟
11. ما سيناريوهات استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الأمنية العربية؟
12. هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في اتجاهات خبراء الأمن حول استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم شبكات التواصل الاجتماعي وفق المتغيرات الشخصية والوظيفية؟

### مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

- **الذكاء الاصطناعي:** يقصد به قدرة الكمبيوتر أو الروبوت على معالجة المعلومات والوصول إلى نتائج بطريقة مماثلة لعملية التفكير لدى البشر في التعلم واتخاذ القرارات، وبهدف إلى تطوير أنظمة قادرة على معالجة المشكلات المعقدة وإجراء العمليات الإنتاجية بطرق مشابهة للعمليات المنطقية والاستدلال عند البشر. <sup>(12)</sup>

- **الجريمة الإلكترونية:** هي سلوك غير قانوني من خلال استخدام الأجهزة الإلكترونية، ينتج منه حصول المجرم على فوائد مادية أو معنوية مع تحويل الضحية خسارة مقابلة، وغالباً ما يكون هدف هذه الجرائم هو الفرصة من أجل سرقة أو إتلاف المعلومات الموجودة في الأجهزة ومن ثم انتزاز الضحايا باستخدام تلك المعلومات المسروقة. <sup>(13)</sup> ، واجرائياً يتم

- تعرف الجريمة الإلكترونية بأنها "الواقعة التي تبدأ وتنتهي في إطار العالم الافتراضي" وبذلك تشكل الظاهرة الافتراضية الإجرامية البناء الحقيقي للجريمة الإلكترونية .
- **التحقيق الجنائي :** هو عملية التحقيق في الجرائم المرتكبة باستخدام أي نوع من أجهزة الحوسبة مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية والكاميرات الرقمية وأجهزة الشبكات وأجهزة إنترنت الأشياء (IoT) أو أي نوع من أجهزة تخزين البيانات التي تحمل أدلة حول الجرائم المثاررة .<sup>(14)</sup>
- **الأدلة الجنائية :** هي الوسائل التي تربط الواقع بادانة أو براءة الأفراد أثناء المحاكمات الجنائية، وهي مجموعة من القرائن التي من خلالها يمكن إثبات مجموعة من الحقائق التي تدور حول الجريمة، بالإضافة إلى القدرة على نسبتها إلى فاعل معين، أو هي مجموعة من البراهين مقبولة بحكم القانون، لا يمكن أن يتم إثبات وقائع الجريمة إلا بواسطتها أمام الجهات القضائية، سواء أكانت المحاكم أم النيابة العامة، وهي تتتنوع تبعًا لتتنوع الجرائم، ومن ثم فالدليل الجنائي هو: "كل إجراء معترض به قانوناً لإيقاع القاضي بحقيقة الواقعة محل الاتهام"<sup>(15)</sup> والأدلة الجنائية الرقمية : هي معلومات إلكترونية لها قيمة أو قيمة ثبوتية مخزنة أو متقدمة أو مستخرجة أو مأخوذة من أجهزة الحاسوب أو شبكة الانترنت وما في حكمها، ويمكن تجميعها وتحليلها باستخدام برامج تكنولوجية خاصة.
- **الأمن السيبراني :** يقصد به الدفاع عن الأنظمة الإلكترونية والشبكات وأجهزة الكمبيوتر والمحمولة والبرامج والبيانات من الهجمات الرقمية الضارة.<sup>(16)</sup>
- حدود الدراسة :** تمثل حدود الدراسة في الآتي :
- **حدود موضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على تحديد رؤية خبراء الأمن نحو توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية واتجاهاتهم نحو توظيفها في المؤسسات الأمنية العربية.
  - **حدود مكانية :** اقتصرت هذه الدراسة على المنسوبين للمؤسسات الأمنية العربية وتحديداً "وزارة الداخلية" في كل من مصر وال السعودية من فئة خبراء الأمن "عاملين ، ومتقاعدين".
  - **حدود زمانية :** وهي الفترة التي اعقبت تحكيم الاستبيان وتوزيعه ثم تجميعه وفرزه، واستخلاص الصريح منه للتحليل وهي الفترة من ( 1 - 30 مارس 2024 ) .
  - **حدود بشرية:** اقتصرت الدراسة الحالية على عينة قوامها (106) مفردة من خبراء الأجهزة الأمنية، موزعين كالتالي: (53) من خبراء وقيادات وزارة الداخلية في مصر، و(53) من خبراء وقيادات وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية، ويرجع اختيار هذه الفئة (عينة للدراسة) كونها أكثر الفئات اهتماماً برصد ومتابعة الجرائم الكترونية والقضايا الأمنية المصاحبة وأنهم الفئة الأ格尔د علي تقديم رؤية مستقبلية حول أبعاد الدور المتوقع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها .

**الإطار النظري للدراسة :**

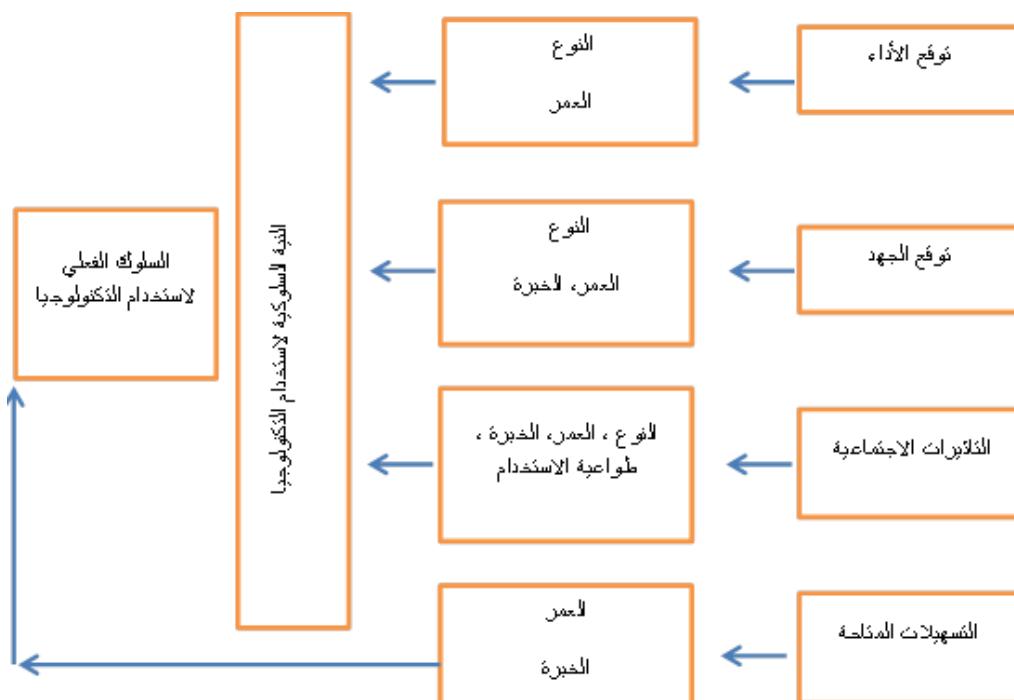
**أولاً: النظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا :**

تُعد النظرية الموحدة هي إحدى نظريات علم النفس وتهدف إلى تفسير نية سلوك الاستخدام التقنية الحديثة، وترى النظرية أن الأداء المتوقع، والجهد المتوقع، والتأثير الاجتماعي والتسهيلات الممتدة تؤثر على نية الاستخدام للتقنية الحديثة

كما يُعد نموذج قبول واستخدام التكنولوجيا من النماذج الثقة عند تفسير قبول واستخدام التقنية الحديثة؛ حيث تم اختباره بشكل واسع ، واظهرت النتائج أن 86% من الدراسات والبحوث التي تناولت مجالات توظيف التقنية الحديثة اعتمدت في إطارها النظري على هذا النموذج، ويُعد العالم دافيد "Davis" هو المؤسس الحقيقي لنموذج قبول واستخدام التكنولوجيا وذلك عام 1989م حيث أشار إلى أن عدم قبول المستخدمين للعمل على التقنية والتكنولوجيا يعتبر عائقاً مهماً أمام نجاح هذه النظم في أداء مهامها، كما أثبتت أن فهم قبول أو رفض أي تكنولوجيا يُعد من أكبر تحديات الباحثين في مجال التقنية الحديثة، وهو ما يفسر تسامي استخدامات نموذج قبول واستخدام التكنولوجيا في العلوم التطبيقية.<sup>(17)</sup>

وهنالك اتفاق بين الباحثين على أن نموذج النظرية الموحدة لقبول التكنولوجيا (UTAUT-2) يتماز بأنه قام على تجميع بعض المتغيرات التي وجدت متفرقة في النظريات السابقة والتي تؤثر في سلوك الاستخدام ونية المستخدم ، ومن هنا كان تسميتها بالنظرية الموحدة، والتي تتضمن توحيد 8 نظريات مختلفة ، ويتكون النموذج من 4 عوامل أساسية هي :<sup>(18)</sup>

1. الأداء المتوقع: وهو مدى اعتقاد الفرد أن استخدامه للتقنية سوف يزيد من انتاجيته للعمل.
  2. الجهد المتوقع : هو درجة السهولة المتعلقة باستخدام الفرد للتقنية .
  3. التأثير الاجتماعي : هو مدى تأثير المجتمع على الفرد لاستخدام التقنية .
  4. تسهيل الظروف : هي مدى اعتقاد الفرد بتوفير التسهيلات والبني التحتية للتقنية .
- كما يخضع النموذج ذاته للتعديل من خلال 4 عوامل إضافية هي (العمر ، النوع ، الخبرة ، وطوابع الاستخدام).



ومن الشكل السابق يتضح وجود ثلاثة خصائص أساسية للنظرية وضعها (Venkatesh2010)، تتمثل فيما يلي:

- ردود أفعال الأفراد تجاه استخدام التكنولوجيا (المتغيرات المستقلة)
- النية السلوكية والاستخدام الفعلي للتكنولوجيا (المتغيرات التابعة)
- الخصائص الفردية لمستخدمي التكنولوجيا (المتغيرات الوسيطة)

#### مدى توظيف النظرية في الدراسة :

تمكن النظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا الباحث من تفسير اتجاهات خبراء الأمن نحو مدى توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، وإمكانية التنبؤ بطبيعة ذلك الاستخدام مستقبلاً وتأثيره في الكشف عن أبعاد الجريمة الالكترونية، وذلك بناء على عدد من المتغيرات التي اعتمدت عليها النظرية تتمثل في التالي:

1- **متغير الأداء المتوقع:** حيث أن استخدام الذكاء الاصطناعي سوف يساهم في تحسين مهارات وقدرات رجال الأمن داخل المؤسسة الأمنية، وهو ما يعود بالنفع عليهم وعلى أدائهم؛ وأن ذلك قد يؤدي إلى إيجاد نية سلوكية لاستخدام هذه التطبيقات، ومن ثم قيامهم بالفعل بتوظيفها في عملهم عند الكشف عن الجريمة وتعقب مرتكبيها عبر آليات الأدلة الرقمية المتاحة.

2- **متغير الجهد المتوقع:** وبمعنى أنه بالمقارنة بين التكلفة والوقت والجهد المتوقع في الطرق التقليدية لتجميع الأدلة الجنائية والتكلفة والوقت والجهد المتوقع عند توظيف الذكاء الاصطناعي، قد يتبيّن مدى توفير هذه التطبيقات للتكلفة والوقت والجهد، إلى جانب سهولة

الاستخدام ، والدقة في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية ، والسرعة في الأداء ، وهي دوافع قد تساعدهم علىأخذ نية التبني الفعلى لتلك التقنيات فى مجال عملهم.

3- متغير التأثيرات الاجتماعية: ويمكن توضيح ذلك المتغير من خلال توقع الآخرين- مثل الدولة والعاملين بالمؤسسة الأمنية من زملائهم والإدارة على قدر كبير من الاستعداد لتوظيف مثل هذه التقنية؛ ربما يكون له تأثير على طبيعة استخدامهم لها.

4- متغير التسهيلات المتاحة: ويتوقف هذا المتغير على مدى توفير الإمكانيات المختلفة اللازمة لاستخدام - رجال الأمن- لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية، وتطوير المضامين الخاصة بالثراء المعلوماتي مثل توفير الإمكانيات المادية من أنظمة حاسوبية متقدمة، وعقد دورات تدريبية مستمرة، ووجود العقلية المستنيرة القائمة على إدارة مسرح الجريمة بمهارة وكفاءة عالية .

وتتأتى الاستفادة من النظرية فى جمع البيانات، وتفسير وشرح أسباب استخدام أو عدم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، وذلك بناء على عدد من المتغيرات، منها: الأداء المتوقع، والجهد المتوقع، والتأثيرات الاجتماعية والتسهيلات المتاحة، ونهاية الاستخدام فى ضوء النوع وال عمر والخبرة وطوابع الاستخدام .

#### ثانياً: الدراسات والبحوث السابقة :

قام الباحث بمراجعة الأدبيات والدراسات والبحوث السابقة حول موضوع الدراسة، وقد أسفر البحث عدم وجود بحوث ودراسات تناولت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الأمنية، إلا أن هناك دراسات تناولت بعد الأمنى لجرائم الإنترن特 من زوايا مختلفة يمكن رصدها في التالي :

دراسة سعد مفلح (2023)<sup>(21)</sup> والتي هدفت إلى التعرف على دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في مكافحة الشائعات الإلكترونية ، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة تحليل المضمون لعدد من التقارير المنشورة، وتوصلت إلى أن الشائعات والأكاذيب تمثل أدوات حروب الجيل الخامس عبر منصات التواصل الاجتماعي ولديها تأثير على الأمن القومي، وتوصى الدراسة بضرورة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة نشر الشائعات باستخدام التعليم الآلي، والشبكات العصبية والخوارزميات وتحليل المعلومات ودعم استراتيجيات الوعي ضد المخاطر داخل المجتمع ، وهدفت دراسة ليلي بن برغوث (2023)<sup>(22)</sup> الكشف عن واقع الأمن السيبراني وخصوصية البيانات الرقمية الموجودة في الواقع الإلكترونية الجزائرية، والتقنيات المستخدمة في عمليات الاختراق والسرقة الإلكترونية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبيان، وتوصلت نتائج الدراسة إلى امكانية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التصدي للهجمات السيبرانية ومكافحة الجرائم الإلكترونية مستقبلاً.

أما دراسة عبدالمولى اشبيلية (2022)<sup>(23)</sup> فقد هدفت إلى التعرف على الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي في القانون المغربي من حيث إثبات التهمة أو نفيها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها (120) مفردة من ضباط الشرطة في المغرب، وأظهرت النتائج اتفاق عينة الدراسة على أن التقنية الحديثة كانت سبباً في تنوع الجرائم الإلكترونية ، وأن الاهتمام بالأدلة الإلكترونية ساهم في اكتشاف

هذا النوع من الجرائم وفي محاصرة مرتكبيها، كما هدفت دراسة علياء عمر كامل (2022)<sup>(24)</sup> إلى التعرف على دواعي ثقافة الأمن السيبراني في ظل التحول الرقمي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبانة بالتطبيق على عينة قوامها (125) مفردة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز بالسعودية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة تبعاً لمتغير الكلية، والرتبة العلمية، ووجود فروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

وسعَت دراسة تقي مباركيه (2022)<sup>(25)</sup> نحو التعرف على دور الخبرة في إثبات المعاملات الإلكترونية والقواعد الفنية التي تحكمها في اكتشاف الدليل الرقمي، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها (45) مفردة من أعضاء النيابة العامة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأدلة الرقمية ساعدت في إثبات الجرائم المعلوماتية وكشف أنماطها لدى الخبراء المتخصصون في التحقيق الجنائي، فيما كشفت دراسة ممدوح خليل (2022)<sup>(26)</sup> عن مدى تأثير الإجراءات القانونية للتفتيش في الوسط الافتراضي على حرية القاضي، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها (120) مفردة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى دور التقنية الحديثة في ارتكاب الجرائم، يقابلها ظهور مجموعة جديدة من الأدلة تتفق وطبيعة الوسط الذي ارتكبت فيه.

أما دراسة خليل سعدي (2022)<sup>(27)</sup> والتي هدفت التعرف على أهمية الذكاء الاصطناعي في تحقيق الأمن السيبراني والحفاظ على البيانات والمعلومات المعرضة للإختراق، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها (115) مفردة ، وتوصلت النتائج إلى ضرورة توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في حماية خصوصية الأفراد والمستخدمين عبر مختلف المنصات الرقمية، واهتمت دراسة عدنان الحجار (2021)<sup>(28)</sup> بالتعرف على ماهية الجرائم الإلكترونية، والأدلة التي تثبتها، ومدى حضور هذه الأدلة أو غيابها في القوانين المحلية والعالمية، أظهرت نتائج الدراسة وجود فراغ تشريعي يعترى الدليل الرقمي، يعزى إلى نقص وضعف التعامل مع الواقع التقني الذي فرض نفسه في التحقيق الجنائي، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على نشر التوعية الإلكترونية بين العاملين في القانون، وتدريب الكوادر الفنية على تقنيات البحث الجنائي الرقمي، وتعزيز عمل القضاء في إصدار أحكاماً تستند إلى الدليل الجنائي الرقمي.

أما دراسة يعقوب بل بشير (2021)<sup>(29)</sup> فقد هدفت التعرف على الاستراتيجيات الأمنية المستخدمة في حماية الفضاء الإلكتروني ، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة تحليـل المضمون، وتوصلت إلى أن الأمن السيبراني أصبح يشكل جزءاً أساسياً من السياسة الأمنية، وأن استغلال الشبكات الإلكترونية لأهداف إجرامية يؤثر سلباً على سلامة الذي التحتية للمعلومات الوطنية ، وتوصي الدراسة بضرورة وضع منظومة وطنية شاملة لأمن الفضاء السيبراني وحمايته، ودراسة علاء الدين فرحت (2021)<sup>(30)</sup> والتي تناولت اساليب تحقيق مبدأ الردع في الفضاء السيبراني، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها (110) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى صعوبة في إسناد الهجمات السيبرانية إلى مرتكبيها، بالإضافة إلى صعوبة تحديد الهجمات الإلكترونية ذات الاهتمام الجماهيري.

وهدفت دراسة توفيق الخاشنة (2021)<sup>(31)</sup> إلى التعرف على الدليل الإلكتروني ومدى حجيته في الإثبات الجنائي، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة تحليل الوثائق، وتوصلت النتائج إلى أهمية الدليل الإلكتروني في رصد النبضات الموجودة أو المستخلصة من أي جهاز رقمي، ومن ثم يتم تحميلاً وتحليلها باستخدام برامج خاصة، والتى تظهر على شكل صور أو تسجيلات صوتية أو مرئية بهدف إثبات وقوع الجريمة ونسبتها إلى من ارتكبها، بينما سعت دراسة على محمود ابراهيم (2021)<sup>(32)</sup> إلى التعرف على الأدلة الرقمية وحجيتها في إثبات الجرائم الإلكترونية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان، وتوصلت النتائج إلى أن الأدلة الرقمية تكيف على أنها قرائن، ويجوز للقاضي الجنائي الاعتماد عليها في إثبات الجرائم الإلكترونية إذا توافرت فيها الضوابط التي اشترطها القائلون بحجيتها.

واهتمت دراسة أحمد جابر صالح (2019)<sup>(33)</sup> بالتعرف على كيفية التعامل مع الأدلة الإلكترونية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النصوص القانونية في التشريع الأردني ما زالت بعيدة عن الدليل الإلكتروني، وعليه توصي الدراسة بضرورة تعديل قانون أصول المحاكمات بما يتوافق مع طبيعة الدليل الإلكتروني في إثبات المسائل الجنائية، فيما سعت دراسة محمد محمود عمرى (2016)<sup>(34)</sup> نحو التعرف على عملية الإثبات الجنائي الإلكتروني ومدى صلاحيته في الكشف عن الجرائم الإلكترونية من خلال التعرف على ماهية الدليل الرقمي وتقنيات مكونات الحاسوب والشبكات التي تنتهي بطرفيات الحاسوب والخوادم المزودة للإنترنت وشبكات الاتصال واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان، وتوصلت النتائج إلى أهمية توظيف التقنية الحديثة في الكشف عن الأدلة الرقمية في الجرائم المستحدثة.

أما دراسة محمد النمر (2013)<sup>(35)</sup> فقد هدفت الدراسة على دور تقنية المعلومات في مكافحة جرائم الابتزاز الإلكتروني، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها(164) من ضباط الشرطة ، وأظهرت النتائج أن وظائف تقنية المعلومات في مكافحة جرائم الابتزاز هي "تحديد موقع مرتكب الجريمة ، والتقط الدليل الإلكتروني لاثباتها "، واهتمت دراسة محمد الحقيني (2013)<sup>(36)</sup> بالتعرف على مهارات البحث في الجرائم المعلوماتية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها (146) مفردة من ضباط الشرطة بالرياض، وأظهرت النتائج ضعف المهارات لدى ضباط الشرطة في مجال البحث والتحري عن الجرائم الإلكترونية، وهدفت دراسة ناصر البقمى (2012)<sup>(37)</sup> إلى التعرف على أهمية الأدلة الرقمية في الإثبات الجنائي، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها (150) مفردة من ضباط الشرطة ، وتوصلت النتائج إلى وجود صعوبات تواجه جهات التحقيق الجنائي في جرائم المعلومات يتتصدرها قله خبرة الضباط في فهم التقنية الحديثة .

وهدفت دراسة سيدى محمد البشر (2010)<sup>(38)</sup> إلى التعرف على دور الدليل الرقمي فى اثبات الجرائم المعلوماتية ، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها (75) مفردة من ضباط الشرطة ، وتوصلت الدراسة إلى أن مسرح الجريمة الإلكترونية يتشكل من الحاسب والأفراد وخدمة شبكة الانترنت ، بينما سعت دراسة سلمان

العتيبى (2010)<sup>(39)</sup> إلى الكشف عن مدى توافر الدليل الرقمى فى الجرائم المعلوماتية لدى ضباط الشرطة بمنطقة مكة المكرمة ، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها (173) مفردة ، وتوصلت النتائج إلى عدم توافر أدوات الكشف عن الدليل الرقمى فى الجرائم المعلوماتية لديهم .

أما دراسة تركى الموشىير (2009)<sup>(40)</sup> فقد هدفت التعرف على أساليب مكافحة الجرائم المعلوماتية فى المملكة العربية السعودية ، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها (210) مفردة من ضباط الشرطة بالرياض، وتوصلت الدراسة إلى أن قلة الخبرة وضعف أداء ضباط الشرطة تأتى على قائمة معوقات تحقيق العدالة الجنائية الرقمية، ودراسة أحمد الشهري (2005)<sup>(41)</sup> والتى هدفت التعرف على ملامح الظاهرة الاجرامية فى عصر التقنية والتهديدات الأمنية المصاحبة لها ، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها (75) مفردة من ضباط الشرطة بالمنطقة الشرقية السعودية، وأظهرت النتائج أهمية الإثبات والدليل الرقمى فى عصر التقنية، وأوصت الدراسة بضرورة التغلب على التحديات التى تواجه جرائم الابتزاز الالكتروني.

وسعى دراسة محمد السرحان (2004)<sup>(42)</sup> إلى التعرف على المهارات الفنية لدى ضباط الشرطة السعودية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها (340) مفردة من ضباط الشرطة فى منطقة عسير، وتوصلت النتائج إلى ضعف مهارات الضباط فى التعرف على المكونات المادية للحواسيب وشبكات الانترنت، وهو ما ينعكس على عدم المعرفة بالأدوات المستخدمة فى ارتكاب الجريمة على شبكة الانترنت، فيما هدفت دراسة خالد العنزي (2003)<sup>(43)</sup> إلى التعرف على أدوات التحقيق فى جرائم نظم المعلومات، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها (410) مفردة من ضباط أقسام الشرطة بمدينة الرياض، وأظهرت النتائج قلة خبرة ضباط الشرطة فى التعامل مع التقنية الحديثة فى التحقيق الجنائى والكشف عن الجريمة

وسعى دراسة عبد الله الشهري (2002)<sup>(44)</sup> إلى التعرف على أهم المعوقات التى تواجه الحاسوب الآلى أثناء التحقيق فى جرائم الالكترونية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها (120) مفردة من ضباط الشرطة بالرياض، وتوصلت إلى أن نقص المعرفة بالحاسب وضعف مهارات التعامل مع الانترنت وعدم كافية التدريب أهم الأسباب التى تعيق التعامل الأمنى مع جرائم الانترنت، ودراسة محمد البشري (2001)<sup>(45)</sup> والتى هدفت التعرف على اتجاهات النخب الأمنية نحو التحقيقات الاستدلالية فى جرائم الالفيه الثالثة، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان بالتطبيق على عينة قوامها (45) مفردة من خبراء العلوم الأمنية بالرياض، وتوصلت إلى أهمية الدليل الرقمى فى الإثبات والتعامل مع مسرح الجريمة .

#### التطبيق على الدراسات السابقة

1. هدفت غالبية الدراسات السابقة إلى التعرف على أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجتمعات مختلفة مثل الولايات المتحدة والصين وإيطاليا وكوريا الجنوبية وبعض الدول العربية مثل السعودية والإمارات ومصر، كما هدفت أيضاً إلى التعرف على استخدامات الذكاء الاصطناعي في التصدى لهجمات الأمن الالكتروني والأخبار المزيفة .

2. اعتمدت غالبية الدراسات السابقة على عدة مداخل نظرية لفهم تعامل الجمهور مع تقنيات الذكاء الاصطناعي ومدى تقبلهم لها، كان أبرزها النظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا وانتشار المبتكرات المستحدثة .

3. تظهر نتائج الدراسات السابقة وجود ندره في البحوث التي تناولت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الأمنية على المستوى العربي والدولي، مقارنة ببعض الدراسات التي اهتمت بدور الذكاء الاصطناعي في الحفاظ على الأمن السيبراني.

#### أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

وعليه يمكن رصد الاستفادة من الدراسات والبحوث السابقة في الآتي :

1. على المستوى المعرفي: ساعدت الباحث على تحديد تساؤلات الدراسة وصياغة الفروض العلمية بشكل أفضل وضبط نوع وحجم العينة وإعطاء فكرة عن المعاملات والاختبارات الإحصائية التي يمكن استخدامها في الدراسة.

2. على المستوى النظري: ساعدت على تعميق الإطار النظري وتوسيع معلومات الباحث في تحديد الأهمية الخاصة بالذكاء الاصطناعي، حيث قدمت تلك الدراسات والبحوث إطاراً معرفياً عن الذكاء الاصطناعي، وجانبها عن تأثيرات التقنيات الحديثة في مجالات مختلفة، مما ساعد على إيضاح جميع جوانب النظرية الموحدة وأهم المتغيرات التي يعتمد عليها الباحثون في اختباراتهم لفروض النظرية.

3. على المستوى التطبيقي:، فقد استفاد الباحث من طريقة تطبيق الدراسات على العينات البشرية مما أمكنها التوصل إلى نتائج مهمة يمكن الاسترشاد بها في الجانب التطبيقي للدراسة الحالية، وإجراء المقارنات الخاصة بالفرق بين نتائج ما توصلت إليه الدراسات السابقة وما ستتوصل إليه الدراسة الحالية من نتائج.

#### الإجراءات المنهجية للدراسة :

نوع الدراسة : تُعد هذه الدراسة من الدراسات الكشفية، حيث تستهدف توفير قدر من المعلومات عن مدى فاعلية توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية في المؤسسات الأمنية العربية.

-منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاعلامي بالتطبيق على عينة من الخبراء بالمؤسسات الأمنية العربية، وفي إطار هذا المنهج أيضاً تم استخدام أسلوب المقارنة المنهجية، وهي أداة من أدوات الاستقراء في الدراسات الميدانية وتسمم في الاستدلال على أوجه الاتفاق أو الاختلاف بين آراء المبحوثين .

#### أدوات جمع بيانات الدراسة :

اعتمد الباحث على صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات والتي تركز على عدة محاور ترجمت أهداف الدراسة، وتمثلت في قياس اتجاهات خبراء الأمن في المؤسسات الأمنية العربية نحو مدى توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية في المؤسسات الأمنية العربية.

- أداة المقابلة: وقد استخدم الباحث المقابلة غير المقنتة للحصول على بعض المعلومات التي لم تتضمنها صحيفة الاستبيان، وتفسير بعض النتائج التي تتوصّل إليها هذه الدراسة.

### مجتمع وعينة الدراسة :

تم تطبيق الدراسة على عينة عمدية من العاملين بالمؤسسات الأمنية العربية وتحديداً "وزارة الداخلية في مصر وال سعودية" ، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة قوامها (106) من خبراء الأمن في المؤسسات الأمنية الخاضعة للدراسة .

وقد وقع اختيار الباحث على أسلوب العينة العمدية في دراسته لاعتبارات عديدة منها :

1. أن مجتمع الدراسة مجتمع متحرك، يتم إعادة تشكيل العاملين به بين فترة وأخرى.
2. أن مجتمع الدراسة مجتمع نوعي متخصص في العلوم الأمنية، وأن عينة الدراسة من الخبراء لديهم معرفة كاملة بمهددات ومخاطر التطبيقات الحديثة على أمن الأفراد والمجتمعات، ورغبة من الباحث الاستفادة من آراء أفراد مجتمع الدراسة، قام بتوزيع نحو (200) استبانة، عاد منها (106) فقط، وبناء عليه اعتبر الباحث هذا العدد مناسباً وكافياً للدراسة.

### متغيرات الدراسة :

**المتغير المستقل :** ويتمثل في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الأمنية والجرائم الإلكترونية.

**المتغير التابع :** ويتمثل في المؤسسات الأمنية العربية (وزارة الداخلية في مصر وال سعودية)

**المتغير الوسيط :** يتمثل في خبراء الأمن من حيث (النوع ، العمر، الخبرة ، الرتبة الوظيفية ، الدولة...)

### اختبارات الصدق والثبات:

-**اختبار الصدق :** تم التأكيد من صدق الاستبيان من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين في مجال الأمن والإعلام ومناهج البحث الإعلامي،<sup>(46)</sup> وفي ضوء آراء المحكمين تم إجراء بعض التعديلات عليه حتى أصبح بشكله النهائي بعد إضافة بعض الفئات والبدائل، وقد تراوحت نسبة الاتفاق بين المحكمين نحو (95%) على صلاحية الاستبيان للتطبيق .

**اختبار الثبات :** تم إجراء اختبار الثبات عن طريق إعادة تطبيق الاستبيان Retest عقب فترة زمنية من إجاباتهم عليه، وذلك على عينة قوامها 5 مفردات، وذلك بعد مرور عشرين يوماً عقب الانتهاء من التطبيق الأول على العينة الأساسية، وقد اعتمد الباحث في حساب ثبات نتائج الاستبيان على حساب نسبة الاتفاق بين إجابات المبحوثين في التطبيق الأول والثاني وكانت قيمة معامل الثبات 90% ، وهو معامل ثبات مرتفع ، ويدلل على عدم وجود اختلاف كبير في إجابات المبحوثين ، ومن ثم صلاحية الاستبيان للتطبيق.

وقد تم توزيع الاستبانة على أفراد مجتمع الدراسة من قبل الباحث شخصياً، وجمعها بعد إعطائهم المدة الكافية، وتمكن من جمع (106) استبانة صالحة للتحليل، وبعد ذلك تم إدخال البيانات، ومعالجتها إحصائياً واستخراج نتائجها.

كما تم الاعتماد على مقاييس ليكار特 الثلاثي والخمسى وذلك على النحو التالي :

القياس	المعنى	المستوى	الفئة
(2.49 - 1)	ضعف	ضعف	1
(3.49 - 2.50)	متوسط	متوسط	2
(5 - 3.50)	مرتفع	مرتفع	3

أما المقاييس الخمسى فقد جاءت مستوياته على النحو التالى :

القياس	المستوى	الفئة
(1.80 - 1)	لا تستخدم / أبداً / موافق بدرجة قليلة جداً	1
(2.60 - 1.80)	تستخدم بدرجة قليلة / نادراً / موافق بدرجة قليلة	2
(3.40 - 2.60)	تستخدم بدرجة متوسطة / أحياناً / موافق بدرجة متوسطة	3
(4.20 - 3.40)	تستخدم بدرجة كبيرة / غالباً / موافق بدرجة كبيرة	4
(5 - 4.20)	تستخدم بدرجة كبيرة جداً / نعم دائماً / موافق بدرجة كبيرة جداً	5

#### الأساليب الإحصائية بالدراسة :

استخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية من خلال برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسوب، ووضع المقاييس المناسبة للدراسة ، ومن هذه الأساليب التالي :

1. حساب التكرارات، والنسب المئوية: للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد مجتمع الدراسة.
2. حساب المتوسط الحسابي الموزون : لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات العينة على كل عبارة .
3. المتوسط الحسابي: لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات عينة الدراسة عن محاور الدراسة.
4. الانحراف المعياري : للتعرف على مدى انحراف استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة.
5. تم استخدام اختبار كا<sup>2</sup>: لتحديد مدى تجانس أو تباين وجهات نظر عينة الدراسة حول متوسطات إجاباتهم.
6. تم استخدام اختبار(T): للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية التي تنقسم إلى فئتين.
7. تم استخدام تحليل التباين الأحادي(Anova): للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية التي تنقسم إلى أكثر من فئتين.
8. تم استخدام اختبار (LSD): لتحديد صالح الفروق بين فئات المتغيرات الشخصية والوظيفية التي تنقسم إلى أكثر من فئتين، في حالة إذا ما أظهر اختبار تحليل التباين (F) وجود فروق بين فئات هذه المتغيرات.

#### المبحث الأول : الإطار المعرفي للدراسة :

##### اشكالية مفهوم الذكاء الاصطناعي في دراسات العلوم الأمنية :

يعتبر الذكاء الاصطناعي أحد فروع علم الحاسوب وأحد الركائز الرئيسية التي تستند إليها التكنولوجيا الحديثة ، ويمكن تعريف مصطلح الذكاء الاصطناعي، والذي يشار إليه باختصار (AI) بأنه قدرة الآلة على أداء مهام معينة تحاكى أداء البشر، مثل القدرة على التفكير والتعلم، ومعالجة البيانات والمعلومات، كما يقوم الذكاء الاصطناعي على منح الآلة القدرة

على أداء المهام الصعبة، والدخول في تحدي مع العقل البشري في القدرات والمهارات المختلفة.<sup>(47)</sup>

وبالنسبة لمراحل تطور الذكاء الاصطناعي فقد كانت البداية بفكرة الآله مطلع القرن العشرين، حيث بدأ العلماء باختراع آلات تعمل بدون تدخل من البشر، وخلال الفترة ما بين (1950 – 1990)، كان اختراع الإنسان الآلي، أعقابها التفكير في إنشاء دماغ اصطناعي، وظهور ما يعرف بـ"الروبوتات" لأداء مهام أكبر وأسرع من البشر، ثم كان التقدم الأكبر من خلال الذكاء الاصطناعي حيث يملك النظام الآلي القدرة على تنسيق وتنظيم التعلم، واكتشاف الأشكال، وتفسير وتحليل المشكلات واتخاذ القرارات، وخيارات الاستدلال لتحليل وإدراك العلاقات بين الأشياء وفهم الحقائق بألوانها.<sup>(48)</sup>

وقد شهد عام 2023 ومطلع 2024م تطورات في تقنيات الذكاء الاصطناعي منها تطبيقات الدردشة وتوليد النصوص مثل تطبيق ChatGPT لشركة Open AI، وتطبيق Bard وهو من إنتاج شركة جوجل، وتطبيقات أخرى مثل Dall·Janitor AI، Character e.، وكذلك تطبيقات معالجة الصور ومقاطع الفيديو أبرزها تطبيق Midjourney ، وتطبيق Capcut وهو تطبيق متخصص في توليد الفيديو، وتطبيقات أخرى Civialt ، Crayon ، Stable diffusion ، وCrayon وهي تطبيقات خاصة بمعالجة الصور، بالإضافة إلى تطبيقات الكتابة بالذكاء الاصطناعي ومنها تطبيق Quillbot ، وتطبيق Novel AI ، وتطبيقات معالجة البيانات ومنها تطبيق Hugging Face .

ويتفق خبراء التقنية والبرمجة على أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي هو "مجموعة الجهود المبذولة لتطوير نظم المعلومات بطريقة تستطيع أن تتصرف وتفكر وأسلوب مماثل لقدرات البشر، بجانب تخزين الخبرات والمعارف الإنسانية في عملية اتخاذ القرارات المعقّدة، وقدرة الخوارزميات على تعليم وتحليل وتفسير البيانات الضخمة، وهو ما تحتاج إليه المؤسسات الأمنية عند الكشف عن الجرائم الجنائية المعقّدة".

#### أهداف الذكاء الاصطناعي في العلوم الأمنية :

تكمّن أهداف الذكاء الاصطناعي في العلوم الأمنية في التالي :<sup>(49)</sup>

- تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في أداء الكثير من المهام الأمنية، خاصة تصنيف المجرمين وتحديد المناطق الأكثر خطورة في نسب الجريمة ، وهو ما يساعد الشرطة في التحقيق والإثبات الجنائي وتحقيق العدالة وغيرها

- تستطيع تقنيات الذكاء الاصطناعي مساعدة إدارة البحث الجنائي في تحديد الجاني، حيث تستطيع الخوارزميات الذكية الكشف عن الجرائم المعقّدة من مسرح الجريمة ، وذلك بصورة أكثر دقة وكفاءة مقارنة بالبشر.

- تساهُم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقييم المحبوسين في المؤسسات الاصلاحية، ودراسة كل حالة بمفردها من خلال التقارير التي يتم إدخالها للأنظمة الخبيرة، والتي تقوم التطبيقات بتحليلها والوصول بها إلى نتيجة من شأنها الإفراج عن المتهم من عدمه .

- تستطيع تقنيات الذكاء الاصطناعي تعقب المطلوبين جنائياً، وتحديد هوية المجرم وتحليل شخصيته وطرق التعامل معه، بجانب قدرتها على مراجعة السجل الإجرامي للمجرم في ثوانٍ معدودة ، وامكانية القبض عليه.

- تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقليل حوادث السيارات باستخدام نظام مبني على خوارزميات داخل السيارة نفسها، حيث يعطي النظام تنبيهات لقائد السيارة بمرور سيارة بجانبه أو تقترب منه، وهو ما يقلل وربما يمنع الحوادث وتجعل القيادة أكثر أماناً .
- تستطيع تقنيات الذكاء الاصطناعي الكشف عن الجرائم المعقدة، والتنبؤ ببعض الجرائم المحتملة والأماكن التي تشكل بؤراً إجرامية مستقبلاً ، وذلك عبر خوارزميات محددة تقوم بتحليل البيانات والخروج بنتائج تسهم في الوقاية من الجرائم المتوقع حدوثها.
- تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم التعلم العميق في مجال الأمن، وهي تقنية تركز على شبكات عصبية صناعية تحاكي عملها العقل البشري، وهي قادرة على تطوير نفسها ذاتياً دون تدخل من البشر، حيث استطاع برنامج لشركة IBM من هزيمة بطلاً العالم في لعبة الشطرنج عام 1996<sup>(50)</sup>، مما يؤكد على أن تقنية التعليم العميق المدعومة بالذكاء الاصطناعي قد تصبح بديلاً عن الخبراء والمختصين في العلوم المختلفة .
- **أهمية الذكاء الاصطناعي في دعم المؤسسات الأمنية :** يعتمد الذكاء الاصطناعي على ثلاثة مكونات أساسية تتمثل في الآتى :<sup>(51)</sup>
  - استكمال نقص المعلومات : حيث تستطيع تطبيقات الذكاء الاصطناعي القيام بها في ظل ندرة المعلومات.<sup>(52)</sup>
  - القابلية على التعلم : حيث القابلية على التعلم من الخبرات والممارسات السابقة، إضافة إلى قابلية تحسين الأداء والتعلم من الأخطاء السابقة، وهذه القابلية ترتبط بالقابلية على تعميم المعلومات واستنتاج حالات مماثلة وانتقائية وإهمال بعض المعلومات وغير المقيدة .
  - قابلية الاستدلال : وهي القدرة على استنباط الحلول الممكنة من واقع الخبرات السابقة، لاسيما المشكلات التي لا يمكن معها استخدام الوسائل التقليدية المعروفة، وتتحقق هذه القابلية بواسطة الحاسوب وتخزين جميع الحلول الممكنة إضافة إلى استخدام قوانين واستراتيجيات الاستدلال وقوانين المنطق وغيرها.<sup>(53)</sup>
- **د الواقع تبني الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية:** هناك عوامل عديدة دفعت المؤسسات الأمنية نحو تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي منها الآتى :<sup>(54)</sup>
  - توفر إمكانية الحوسبة : حيث أن توافر الحوسبة في المؤسسة الأمنية قد يسهم في أداء المهام الأمنية بكفاءة عالية ، وقبل هذا التطور كانت المهام غير قائمة على الحوسبة السحابية وتحتاج إلى تكاليف باهظة.
  - البيانات الضخمة : وذلك من خلال التعلم العميق وظهور أدوات جديدة في جمع البيانات المصنفة، بالإضافة إلى تمكّن المؤسسات الأمنية من تخزين هذه البيانات ومعالجتها بسهولة، واستخراجها وقت الحاجة إليها .
  - التنافس الأمني : حيث تدرك المؤسسات الأمنية بشكل متزايد الميزة التنافسية وجعلها أولوية على مستوى الإجراءات التي تقوم بها، حيث يمكن أن تساعد تقنية الذكاء الاصطناعي على اتخاذ قرارات أسرع، كما يمكن للعديد من ميزاًها وقدرات الذكاء الاصطناعي أن تؤدي إلى خفض التكاليف وتقليل المخاطر وتسريع وقت الوصول إلى مسرح الجريمة .

### خصائص الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية :

تقوم تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحسين أداء المؤسسات الأمنية عن طريق أتمتها العمليات التي كانت تتطلب الذكاء البشري فيما مضى، حيث يمكن بالذكاء الاصطناعي فهم البيانات على نطاق أوسع، بالإضافة إلى الخصائص التالية:

1. المساهمة في عملية التدريب وتطوير الذات من خلال التعلم والبرمجة الذاتية.
2. تقديم الاستشارات الأمنية وتحقيق التعليم التفاعلي بكفاءة عالية.
3. تقليل أعباء البحث الجنائي والدقة في استخراج النتائج والاستدلال المنطقى عليها.
4. توفير فرص عمل جديدة في المؤسسات الأمنية في مجال علوم الأدلة الجنائية الرقمية.
5. دعم مكافحة الجرائم الإلكترونية والكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة لها.
6. توفر قاعدة ضخمة من البيانات والمعلومات لا تتوفر في الكتب أو المصادر المعرفية الأخرى.
7. القدرة على التفكير والإدراك واكتساب المعرفة وتطبيقاتها بسرعة وبكفاءة عالية ومتقدمة.
8. القدرة على التعلم والفهم من التجارب والخبرات السابقة وتوظيفها في موافق جديدة.
9. القدرة على الاستجابة السريعة للمواقف والظروف الجديدة والحالات الصعبة والمعقدة.
10. القدرة على التعامل مع المواقف الغامضة في ظل غياب الحقائق وفهم الأمور المرئية وإدراكيها.

### مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية :

يمكن حصر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ثلاثة مجالات رئيسية هي: تطبيقات العلوم الإدراكية، وتطبيقات الواجهة ، تطبيقات الآلات الذكية ، حيث يعتقد أكثر من 60 % من صانعي القرار في المؤسسات الكبرى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساهم في تقديم الحلول لأهم المشكلات التي تواجه المجتمعات المعاصرة،<sup>(56)</sup> بدءاً من استخدامات الطاقة النظيفة وصولاً إلى القضايا التي ترتبط بالأمن الوطني، ويمكن تحديد مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية في التالي:

1. يقلل من مخاطر الحوادث الإرهابية ورصد المخالفات المرورية عن بعد .
2. الكشف عن الشائعات، وتحليل البيانات وتقاديم عمليات النصب والاحتيال بسهولة .
3. فحص الأدلة الجنائية وصيانة الأسلحة والكشف عن عمليات التجسس وغيرها .
4. الكشف عن عمليات السرقات والاختراقات وسرعة التجاوب معها بسرعة فائقة .
5. الكشف عن البضائع غير المشروعة مثل المخدرات والأنشطة الإرهابية وغيرها .
6. تحديد العملاء الذين يشترون المواد الكيميائية التي تستخدم في الأنشطة الإرهابية .
7. استخدام بيانات شركات الشحن لتحديد الحاويات التي يرجح استخدامها في الاتجار بالبشر.
8. رصد عمليات غسيل الأموال والاستيلاء على الحسابات البنكية ووسائل الدفع الإلكتروني .
9. تحقيق انفاذ القانون وذلك من خلال المستشرعات الرقمية والبيومترية في تنفيذ الأحكام .
10. تحديد الأراضي الصحراوية التي تزرع الحشيش والأفيون ورصد تداول المواد المخدرة.
11. تحديد جرائم نقل البيانات والاستيلاء عليها من خلال برامج ضارة وذلك بهدف التهديد والابتزاز.

12. الكشف عن الأدلة الرقمية والبصمة الوراثية والوجه والجثث مجهولة الهوية في الحال .  
13. توسيع نطاق المراقبة من خلال كاميرات عالية الدقة للتعرف على الوجوه ولوحات التراخيص على بعد.

#### **آليات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية:**

تعتمد المؤسسات الأمنية على تقنية التعلم عند أداء مهامها الوظيفية، وهو ما قد يساهم في تحديد الأماكن والأوقات الأكثر احتمالاً لوقوع الحوادث والأنشطة الإجرامية ويمكن توضيح ذلك من خلال التالي :<sup>(58)</sup>

- **الشرطة الذكية :** حيث تتتنوع مصادر المعلومات والبيانات التي يتم جمعها من مصادر عديدة مثل: كاميرات الجسم وقارئات لوحات السيارات وكاميرات الفيديو وأجهزة الاستشعار الذكية، ومن ثم يعتمد نجاح إستراتيجيات العمل الأمني في المستقبل على القدرة في تسخير هذه الكم الهائل من البيانات بسرعة لدعم التحقيقات وتتنفيذ الإجراءات اللازمة، حيث يكون الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي عاملين أساسيين في التحقيقات الذكية، والتنبؤ بالجرائم، كما يمكن من خلال تحليل الأنماط وخلاصات أجهزة الاستشعار وقواعد البيانات والسجلات المخزنة، أن يساعد جهات التحقيق في تحديد الأماكن الإرهابية، والعنصر على الروابط الرئيسية بين المشتبه بهم، واستكشاف رؤى أخرى مخبأة في كم البيانات المتاحة .

- **الاستشعار عن بعد :** وهو تقنية متطرورة تستخدم الألياف الضوئية في رصد واكتشاف المشكلات البيئية والصناعية، وقد توفر هذه التقنية قياسات مستمرة في الوقت الفعلي على طول كابل الألياف الضوئية، مقارنة بالمستشعرات التقليدية التي تعتمد على أجهزة استشعار منفصلة لقياس الأوضاع في نقاط محددة مسبقا.<sup>(59)</sup>

وتشتمل هذه التقنية في رصد درجات الحرارة والضغط والأصوات ومراقبة واكتشاف الأعطال في الأعمال الصناعية الحساسة، يتم ربط المعلومات التي يبيّنها الاستشعار الموزع بالمعلومات المتعلقة بقواعد بيانات المدينة الذكية، ومن ثم إرسال دورية إلى المكان المناسب ومعالجة المشكلات التي قد تحدث..

- **الأدلة الذكية :** كانت شرطة نيوزيلندا أول مؤسسة أمنية في العالم تنشئ مركزاً للشرطة قائماً على الأدلة، حيث تستعين الشرطة القائمة على الأدلة بالتحليل الإحصائي والبحث التجريبي للوصول إلى استنتاجات واقعية وتصحيح وتحسين سياسات وممارسات وقرارات جهاز الشرطة، إذ يلزم بجانب السلاح ومواد القانون، وسلامة الإجراءات، المعرفة بالإستراتيجيات التي ترفع مستوى عمليات مكافحة الجريمة إمكانية اتخاذ قرارات دقيقة أثناء التحقيق.<sup>(60)</sup>

#### **التحديات التي تواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية :**

تعتبر تقنية الذكاء الاصطناعي أدوات قوية وفعالة في تحسين الحياة البشرية، لكنها تشكل أيضاً مخاطر على الأمن ومستقبل العمل البشري، يقابلها إمكانيات هائلة وفرضياً مبتكرة في مجالات مختلفة، ويمكن رصد أبرز التحديات في التالي:<sup>(61)</sup>

- **فقدان الوظائف:** تستطيع تطبيقات الذكاء الاصطناعي أتمتة العديد من المهام والوظائف التي يؤديها البشر، وقد يتسبب ذلك في فقدان بعض فرص العمل التقليدية وتعرض بعض الصناعات بأكملها للتهديد، خاصة الوظائف التي يمكن أتمتها بسهولة وفعالية بتقنية الذكاء الاصطناعي، وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في بعض الصناعات الكبرى.

- **التهديدات الأمنية :** يشكل الذكاء الاصطناعي تحدياً أمنياً بسبب إمكانية استخدامه في أعمال الاختراق والاحتيال والتجسس، ويمكن لفراصنة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في اختراق أنظمة الأمان والحصول على معلومات سرية أو إلحاق الضرر بالأفراد والمؤسسات الحيوية المختلفة للدول .
- **العنصرية والتمييز :** قد يكون للذكاء الاصطناعي تأثيرات سلبية على المجتمع عندما يتم استخدامه بطرق تميزية أو غير عادلة ، حيث يمكن للبيانات الضخمة أو التمييز الخوارزمي أن يؤدي إلى تعزيز التحيزات القائمة أو إظهار سلوك غير عادل تجاه فئات معينة من الأشخاص أو الموضوعات والرأي العام.
- **فقدان السيطرة :** في ظل تطور الذكاء الاصطناعي سوف يصبح ذات قدرات تفوق البشر، وقد يتسبب ذلك في فقدان السيطرة على النظم الذاتية واتخاذ القرارات، وقد يشكل هذا تحدياً كبيراً فيما يتعلق بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وضمان أن يتم استخدامه بطرق تتوافق مع مصلحة البشرية، والمعايير المهنية والأخلاقية المتعارف عليها .
- **التأثير الاقتصادي :** قد يتسبب الذكاء الاصطناعي في أزمات اقتصادية وفي سوق العمل، ويمكن أن ينشأ فجوة تقنية بين الأفراد والبلدان التي تستخدم الذكاء الاصطناعي والتي لا تستطيع ذلك .<sup>(62)</sup>
- **الاستخدام السيئ :** حيث يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض سيئة، مثل الهجمات السيبرانية والتجسس الصناعي والأنشطة الإجرامية الأخرى.<sup>(63)</sup>
- **انتهاك الخصوصية :** قد يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى انتهاك خصوصية الأفراد، حيث يمكن لشركات الاتصالات ومزودي الخدمة جمع البيانات الشخصية وبيعها لشركات الإعلان والتسويق .
- | - **القرارات الخاطئة :** يمكن أن يؤدي الاعتماد الكامل على الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات خاطئة، خاصة إذا كانت الأدوات اللازمة للتحليل غير دقيقة أو تحتوي على معلومات غير كافية.
- **القضاء على الابداع :** قد يؤدي الاعتماد الزائد على الذكاء الاصطناعي إلى تراجع مهارات الإنسان وتقليل قدراته في الابداع واتخاذ القرارات وتحليل المعلومات بشكل مستقل.
- **السلط السياسي :** يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة للسيطرة وحشد الرأي العام نحو قضايا محددة **مخاطر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني:** يمكن رصد أبرز المخاطر الأمنية المتوقعة عند توظيف الذكاء الاصطناعي في التالي :<sup>(64)</sup>
- **تهديد الأمن القومي :** حيث يتغوف خبراء الأمن من استخدام التقنية أثناء الانتخابات على نحو قد يؤثر سلباً على النتائج العامة، وكان الخداع العميق هو محور نقاش جلسة استماع بمجلس النواب الأمريكي، مما دفع عضو المجلس النائب الأمريكي "ماركو روبيو" اعتبار أن تلك التقنية تُعادل خطورة الأسلحة النووية.
- **الاحتيال والابتزاز :** لقد تسربت تسجيلات صوتية مفترضة لبعض المديرين في ذيوع العمليات الاحتيالية لا سيما في الأعمال التجارية من خلال التصيد الاحتيالي، حيث تعرض الرئيس التنفيذي لإحدى شركات الطاقة البريطانية لسرقة 243 ألف دولار باستخدام مقطع

صوتي مسجل لرئيس شركته الأم يطلب منه إجراء تحويلٍ ماليٍ طاريٍ، وقد كان التزيف مقنعاً إلى حد تصديقِه، وحدث التحويل المالي بالفعل، وقد تم استخدام الخداع العميق في ابتزاز رؤساء الشركات عن طريق تهديدهم بنشر مقاطع فيديو قد تضر بسمعتهم إن لم يدفعوا أموالاً مقابل عدم النشر .

- **المقاطع المخلة بالآداب :** تم تداول بعض المقاطع الإباحية المنتجة بتقنية الخداع العميق لابتزاز الكتاب والصحفيين، كما حصل مع الصحفية "رنا أيوب"، ومن المتوقع زيادة استخدام الخداع العميق في المستقبل في عمليات الابتزاز والاحتيال مع تراجع تكاليفها المادية.

- **الهجمات السيبرانية :** حيث يمكن للمحتالين الدخول على الشبكات الافتراضية الخاصة عن طريق تزييف إحدى مكالمات الفيديو من مديرى الشركات، ليُخدِّع بها الموظفين لإفشاء كلمات السر، ما يُمكّن المحتالون والقراصنة من الحصول على بيانات الشركة ، وفي هذا السياق تتوقع شركة الأمن السيبراني "فورس بوينت Forcepoint" "أن يستخدم مجرمو الإنترنت الخداع العميق لتوليد صور ومقاطع فيديو يمكن توظيفها لطلب فدية، كما يتوقع تزايد هجمات التصيد الاحتيالي من خلال نشر مقاطع فيديو تحذير على البرامج الضارة أو تسجيل الرسائل المصممة لجذب المستخدمين إلى النقر على الروابط كجزء من هجمات التصيد<sup>(65)</sup>.

لقد واكب التوسع في استخدام تطبيقات الإنترنت تطوراً كبيراً في ظهور وسائل حديثة لارتكاب الجرائم، فظهرت نوعية جديدة من الجرائم المستحدثة يتم ارتكابها من خلال استخدام التقنيات الحديثة ، أطلق عليها مسمى الجرائم الإلكترونية، ولاشك أن هذه الجرائم تتمتع بالدقة وتهدد أمن المجتمع وسلامته ومع انتشار استخدام الإنترنت وتزايد المعلومات وأعمال التجارة الإلكترونية وغيرها .

ومع تناهى خطر هذه الجرائم وعدم فاعلية القوانين القائمة في مواجهتها، لاختلف طبيعتها عن الجرائم التقليدية التي لها طبيعة محددة، كان لزاماً على المؤسسات الأمنية البحث عن كيفية المواجهة والأهمية إثبات هذه الجرائم وعدم قدرة أدلة الإثبات التقليدية على تحقيق ذلك، أصبحت الحاجة ملحة إلى إثباتها من خلال أدلة تتنمي إلى البيئة نفسها، وهو ما فرضته الطبيعة الخاصة لتلك الجرائم، ولذا أصبح الإثبات بالأدلة الجنائية الرقمية من أبرز وسائل الإثبات، وهو ما يمكن تسميته على أنه نوع جديد من الأدلة التي لها خصائصها وأساليب استخدامها.

**مجالات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية:** تتعدد مجالات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم وذلك من خلال التالي:<sup>(66)</sup>

- **في مجال التحري والأدلة الجنائية :** وذلك في العديد من القضايا مثل العنف والإرهاب والمخدرات، وتجارة الأسلحة، والجثث المدفونة بعمق قد يصل إلى 2.5 متر من سطح الأرض عبر الموجات الكهرومغناطيسية، والتي يتم توظيفها في الكشف عن الأشياء المدفونة تحت الأرض مثل المخدرات والأسلحة والمفرقعات وكذلك جثث القتلى وأدوات الجرائم وغيرها، ويتسم هذا النظام بالذكاء ودقة البحث على الحاسوب، حيث يقلل من الوقت المستغرق في كشف الأدلة، بالإضافة إلى تقليل الموارد البشرية المستخدمة في التحري

والكشف عن الجريمة، بالإضافة إلى قدرته على نقل الصور بسهولة إلى الحاسوب الآلي ودمجها في تقارير مصورة، ومن ثم يشيع استخدام هذا النظام في الأماكن التي يصعب فيها عمليات الحفر والتنقيب، ومثال ذلك استخدام شرطة إحدى المقاطعات في المملكة المتحدة تقنيات الذكاء الاصطناعي في توقيف مئات المتهمين في قضايا جنائية، وذلك حال وجودهم في الأماكن التي تكثر فيهاحوادث الجنائية مثل الأسواق التجارية والبنوك والملاعب الرياضية وغيرها.

- وفي إطار ذلك أيضاً تم الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الحركة من خلال الجدران الصلبة بشكل سري ومعرفة ما إذا كان هناك أشخاص في الداخل أم لا؟، وتعمل هذه التقنية من خلال موجات الراديو واكتشاف التنفس البشري من مسافة أكثر من 50 قدماً، ويمكن تركيب هذه التقنية على الطائرات بدون طيار للاستعانة بها في مراقبة أوكرار الإرهابيين في المناطق الجبلية التي يصعب الوصول إليها، بالإضافة إلى تقنية نقار الخشب وهي أحد أجهزة التنصت اللاسلكية عن بعد وتستخدم في حالات المراقبة والتنصت من خلال حواطط، وأسفف، وأبواب..)، وتستخدم هذه التقنية في العمليات التكتيكية مع فرق التدخل السريع مثل إنقاذ الرهائن ومكافحة الإرهاب، وت تكون هذه التقنية إلى حدتين الأولى تثبت بسهولة على الجدران أو الأسفف، أو في أي أماكن غير مرئية، والوحدة الثانية هي وحدة استقبال الصوت عن بعد من خلال موجات الراديو إلى وحدة الاستقبال ، وبالتالي سهولة تحديد موقع الشخص داخل الغرفة، ويمكن أن يعمل الجهاز 24 ساعة متواصلة في نقل الصوت وعلى مدى قد يصل إلى 50 متراً داخل البناءات .<sup>(67)</sup>

2 - في مجال الدوريات الشرطية : حيث يتم توظيف "الروبوت الأخطبוט" ، بدلاً عن الدوريات الشرطية : والذي يمكن أن يكون بدلاً في المستقبل لضباط الشرطة أو حتى بدلاً عن سيارة دورية الشرطة التقليدية، واستطاع الروبوت أن يحدث ثورة في عمل الشرطة، حيث يجمع بين دور مركبة الشرطة وضباط الشرطة في تصميم واحد، من خلال استخدام مفاهيم الروبوتات المتقدمة وتقنية الذكاء الاصطناعي، والاعتماد عليها في حراسة المنشآت والشخصيات المهمة وكذلك في عملية نقل الأموال، ويمكن للشرطة الاستعانة بها أيضاً في تنفيذ عمليات الضبط للمتهمين الخطرين، وبصفة خاصة العصابات الإجرامية المنظمة.

- وهناك ما يعرف بسيارة الشرطة الكهربائية للمطاراتات "الخنساء السوداء": وهذه السيارة ذاتية القيادة تهدف إلى الحد من عدد رجال الشرطة في المطاراتات ، ويمكن للمركبة أن تشارك في كل من المطاراتات عالية السرعة وفي تنظيم الحركة المرورية والحفاظ على سلامة الضباط والأبراء.

- وهناك ما يعرف بسيارة الشرطة المستقبلية من BMW لعام 2025: حيث تم تصميم السيارة استناداً إلى مجموعة من المعايير من بينها السرعة وخففة الحركة وسلامة الビئة، وتم تصميم النموذج على هيكل وحدات مجمعة مبنية على تكنولوجيا الطائرات بدون طيار، ومن فوائد هذا النموذج إرسال نبضات إلى سيارة أخرى أثناء الهروب أو المطاردة وتعطّلها.<sup>(68)</sup>

- وهناك ما يعرف بالمدرعة صغيرة الحجم متعددة المهام "تراك": وهذه السيارة متعددة الفوائد لرجال الشرطة، بالإضافة إلى حجمها الصغير حيث يمكن وضعها في الممرات

والمساعد والمباني الشاهقة، وتتميز المدرعة بقدرتها العالية على المناورة في المناطق الوعرة.<sup>(69)</sup>

**3- أنظمة الكاميرات الذكية:** تسعى الدولة إلى الاستعانة بكل ما تقدمه التكنولوجيا في مجال الجريمة، ومن هذه الآليات وضع كاميرات مراقبة بالشوارع والميادين العامة والمنشآت الحيوية، تقوم على رصد وتسجيل الأحداث على مدار الساعة ، كما تساهم في منع وقوع الجريمة، بمجرد معرفة المجرم بوجود كاميرات تغطي المكان.

**4- الاستعانة بكاميرات المراقبة:**

- **في مجال المرور:** قامت وزارة الداخلية المصرية بالاستعانة بكاميرات المراقبة لتنظيم حركة المرور، والوقوف على أماكن الزحام المروري والاختناقات المرورية وتحويلها إلى الشوارع البديلة، ورصد المخالفات المرورية ونقلها فوراً على أجهزة الكمبيوتر بإدارة المرور .

- **في تأمين المنشآت:** تكمّن أهمية كاميرات المراقبة في تأمين المنشآت المهمة مثل الوزارات وأقسام الشرطة والبنوك والمدارس والنادى الاجتماعى والمساجد والكنائس..، حيث تقوم على رصد المخالفات التي تقع فيها أو فى محيطها، فالإعلان عن وجود كاميرات مراقبة يجعل الجاني يفكر قبل تنفيذ سلوكه الإجرامي، وضبطه وتقديمه للعدالة.<sup>(70)</sup>

- **في تعقب المجرمين:** وذلك عن طريق المراقبة الإلكترونية باستخدام Telemetric System وهى وسيلة لمراقبة الأشخاص، والحصول على معلومات تتعلق بحالتهم العصبية بواسطة موجات كهربائية، وفي هذه الحالة يمكن إبلاغ رجل الشرطة الذي يتبعه، بل يمكن أن يتم إرسال إشارة كهربائية للمجرم للعزوف عن الفعل الإجرامي.<sup>(71)</sup>

- وهناك نموذج حديث يستعين به رجل الأمن في الدورية المترجلة حيث يتم تثبيت كاميرا مراقبة على نظارة الوجه أو على الجاكيت الذي يرتدية، ومن خلالها يتم تصوير الأحداث المحيطة بفرد الأمن ، وفضلاً عن تحديد الأماكن التي يتم المرور بها خاصة في الأماكن الصحراوية من خلال تقنية ما يعرف GPS.

- وهناك ما يعرف بالخوذة الذكية، وهي أشبه ببطاء الرأس، إلا أنها تمتلك نظاماً يساعد على زيادة الرؤية بأكثر من 65% ، وقد تم تصميمها لتحسين أوقات الاستجابة في حالات الطوارئ ، كما تضم الخوذة قناة راديو ومؤلف تردد آلى مما يسمح للضابط بالتحدث إلىقيادة الشرطة أو أقرب مستشفى أو المطافئ، ويمكن للخوذة الذكية أيضاً إرسال لقطات فيديو حية إلى مراكز الشرطة في الحال بما يشبه البث المباشر.<sup>(72)</sup>

- وهناك ما يعرف بالحزام الذكي لضباط الشرطة: وهو يقوم بتسجيل عدد مرات خروج سلاح من حافظة الضابط ويرصد إحداثيات الضابط والسرعة في مرات مختلفة، وهذه التقنية يمكن أن تحمل رجل الشرطة مسؤولية عدم استخدام السلاح إلا في حالات الضرورة القصوى، مما يساعد على إبقاء رجال الشرطة مسئولين أمام جهات التحقيق والتقتيش لديهم<sup>(73)</sup>.

- **وهناك الكبسولة الذكية:** عند قيام الدورية الأمنية بمطاردة أحد اللصوص أو أحد المطلوبين أثناء قيامه بالفرار باستخدام السيارة، تقوم السيارة الأمنية بإرسال كبسولة لاصقة إلكترونية على السيارة المطلوب ضبطها، ومن خلال تلك الكبسولة يمكن تحديد مكان السيارة في حالة

تمكن قائدتها من الفرار من الدورية الأمنية، وإيقاف الدائرة الكهربائية للسيارة الهازبة فتتوقف في الحال ويتم ضبطها.

- وهناك ما يعرف بالكاميرات الحرارية: وهي تستخدم في حالة الظلام الدامس، ولها القدرة على تحديد الأشخاص والسيارات والحيوانات من بُعد، وإصدار التنبؤات وقت الحاجة، ويتم تركيبها في دوريات الشرطة التي تعمل في المناطق النائية، وتعمل التقنية الذكية بنظام التصوير الحراري على الدقة، ومتعدد الأطيف (MSX)، والكاميرا مدمجة وخفيفة الوزن ومقاومة للحرارة والماء، وتتوفر رؤية واضحة عند حدوث الحرائق وتصاعد الدخان الكثيف وصعوبة الرؤية.<sup>(74)</sup>

5- في مجال تحديد الهوية في المطارات ، حيث تقوم التقنية الحديثة بطبع بصمة الشخص على جهاز يشبه الهاتف المحمول، ويتم التحقق من البيانات من خلال قاعدة البيانات المركزية للشرطة والمعمل الجنائي، ويمكن الاستفادة من تلك التقنية في ضبط المطلوبين في أحكام قضائية أو هاربين من قضايا قتل وسرقة وغيرها.<sup>(75)</sup>

6- في مجال مكافحة الشغب: حيث تتم الاستعانة بتقنية الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بأعمال الشغب، حيث يمكن لخوارزميات التعلم الآلي، ومن خلال تحليل التغيرات على "توينت"، أن تحدد أماكن الشغب قبل وصول الخبر مراكز الشرطة، ويمكنها التنبؤ بالأماكن التي ستنتقل إليها أعمال الشغب.<sup>(76)</sup>

7- كشف الجرائم والتنبؤ بها: وذلك عن طريق خوارزميات برمجية يتم إعطاؤها بيانات محددة، وتقوم بتحليل تلك البيانات والخروج بنتائج غاية في الأهمية، تساعد في الاستعداد والوقاية من الجرائم المتوقع حدوثها.

- وهناك ما يعرف ببصمة المخ: وهي تقنية تقوم على مسح الموجات الدماغية من خلال تقنية خاصة بتحليل الإشارات التي يصدرها المخ، حيث تعتمد على المعلومات المخزونة في عقل المجرم وما تحويه من تفاصيل وأحداث وقائع الجريمة التي ارتكبها.

- هناك ما يعرف بجهاز استشعار "Bricks Tream 3D" ، حيث يقوم بدمج البيانات التي يتم جمعها في الوقت الحقيقي، وتوفير منصة مشتركة لجمع مجموعة واسعة من البيانات التحليلية لسلوك المجرمين، ويوفر جهاز الاستشعار مزايا متعددة عن أجهزة جمع المعلومات التقليدية ومنصات الفيديو التحليلية، مما يتيح تحليلات السلوك المتتطور التي تتجاوز قدرات العد الأساسية.<sup>(77)</sup>

8- في المؤسسات العقابية: تستطيع تقنيات الذكاء الاصطناعي القيام بمهام تقييم سلوك المساجين في المؤسسات العقابية، ودراسة حالاتهم من خلال التقارير التي يتم إدخالها للأنظمة الأمنية، وتقوم بتحليلها والوصول إلى قرار بشأن الإفراج الشرطي عن المتهم أو إكمال العقوبة.<sup>(78)</sup>

9- في مجال تنفيذ الأحكام : وتقوم هذه التقنية على السماح للمحكوم عليه بالبقاء في منزله ، حيث تتم المراقبة بواسطة جهاز يشبه ساعة اليد أو سوار مثبت في معصميه أو أسفل قدميه، ومن هنا جاءت تسميه هذا الأسلوب بالسوار الإلكتروني.

10- تقنية اللوحات الإلكترونية : وفيها يتم تقديم معلومات لشرطة المرور عن لوحات السيارات بدقة ومراجعة بيانات السيارة المبلغ بسرقتها، حيث ابتكرت إحدى الشركات

العالمية Compliance Innovations شريحة إلكترونية تسمى R Plites، تحتوى الشريحة على معلومات حول رقم الهيكل الداخلى للسيارة، والتعریف بمالك السيارة والمخالفات السابقة ومعلومات الاتصال، ويمكن قراءتها على بعد 100 متر باستخدام قارئ خاص، ومن المزايا التي توفرها لوحات الترخيص الرقمية، حيث ترسل إشارة لمالكها فى حالة السرقة وإخطار الشرطة بذلك فورا. <sup>(79)</sup>

**تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية :**  
ومن واقع توظيف وزارات الداخلية العرب لتطبيقات الذكاء الاصطناعي يمكن رصد التالي : <sup>(80)</sup>

- **تكنولوجي الواقع الافتراضي والمعزز:** تستخدم تقنية الواقع الافتراضي والواقع المعزز لمحاكاة الهجمات الإلهائية ، وهذه التقنية هي نتاج محاكاة تجربة المعارك القتالية باستخدام أجهزة الحاسوب لخلق بيئة ثلاثية الأبعاد، مما يسمح للمستخدم بتجربة عالم افتراضية فريدة من نوعها، مثل أن يكون مقاتلاً في معركة مع البقاء ضمن حدود مجال التدريب الخاص به. ويمكن للمستخدم أن يكون جزءاً من هذه التجربة، والتقلل داخلها، والتفاعل معها من خلال أجهزة خاصة، في المقام الأول نظارات الواقع الافتراضي، التي تساعده على الاندماج بشكل أعمق في التجربة.

أما بالنسبة للواقع المعزز، فهو تجربة تقوم بتكرار أجهزة الحاسوب، ولكنها تنقل مناظر ثنائية وثلاثية الأبعاد مع شاشة تتحدى مع محيط المستخدم الحقيقي لإنتاج الواقع واقع عرض مركب. وفي الواقع الافتراضي، يكون المستخدم في عالم آخر، بينما في الواقع المعزز، يكون المستخدم في بيته الخاصة، ولكن مع تأثيرات إضافية في كل سيناريو .

وقد أدى التقدم التكنولوجي في البلدان العربية إلى تحسين عمل قوات الشرطة من خلال زيادة اعتمادها على التكنولوجيا واستخدامها، وفي العصر الحديث تطورت المجتمعات وأصبحت أكثر ترابطاً، مما أدى إلى وجود بيئة جديدة يجب أن تعمل فيها وكالات إنفاذ القانون، فيما ساهمت التقنيات الحديثة أيضاً في التنسيق الدولي بين المؤسسات الأمنية على نطاق عالمي، والاستقلال المؤسسي ضروري للتعاون الدولي بين أجهزة الشرطة، بالإضافة إلى التطورات في أنظمة الاتصالات والنقل، تشمل هذه التقنيات أيضاً تطور العديد من إجراءات تحديد الهوية الجنائية.

- **الدوريات الذكية :** اهتمت المؤسسات الأمنية العربية بادرار سيارات شرطة ذكية مزودة بأجهزة تحكم عن بعد وكاميرات رادار، وترتبط بغرفة عمليات الشرطة المركزية، حيث تساعد الدوريات الذكية أفراد الشرطة في التعامل مع زيادة عدد السيارات على الطرق ، وهو ما يعزز من ثقافة السلامة المرورية وفرض سيادة القانون. <sup>(81)</sup>

- **الكاميرات الملحقة بالزي العسكري :** وهي تعنى امكانية توظيف الكاميرات الملحقة بملابس ضباط الشرطة ، حيث تساعد مراجعة تسجيلات الكاميرا من الفيديو الضباط على جمع الأدلة وتقليل الأخطاء، فضلاً عن زيادة ثقة المجتمع وتحسين المساءلة والشفافية.

**أولاً: التجربة السعودية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني :**  
ثُعد الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) هيئة حكومية سعودية أنشئت بأمر ملكي في 30 أغسطس 2019، وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء "ولي العهد

الأمير محمد بن سلمان"، ويلحق بها المركز الوطني للذكاء الاصطناعي، ومكتب إدارة البيانات الوطنية الذين تم إنشاؤهما معها، ويرتبطان بها تنظيمياً، إضافةً إلى مركز المعلومات الوطني.

وفي إطار ذلك بدأت المؤسسة الأمنية السعودية في تدشين "الهيئة الوطنية للأمن السيبراني" و"وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والأكاديمية السعودية الرقمية، والاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، واتجهت الجامعات السعودية نحو تقديم خطط تطويرية متخصصة؛ تستهدف تأهيل الكوادر الوطنية في تخصص الذكاء الاصطناعي لتقديم عمليات التخريب التي تتعرض لها المنشآت الحيوية كل عام تقريباً .

وفي 26 مارس 2020 قامت الهيئة بتشغيل أول قمة افتراضية لمجموعة العشرين في الرياض ، وكذلك قامت ببناء منظومة الاتصال المرئي الآمن لعدد من الجهات الحكومية واتاحة امكانية عقد اجتماعاتها عن بعد، كما دمجت ووحدت أكثر من 80 هيئة حكومية تعمل في مجال المعلومات والبيانات .

أما أكاديمية سدايا فهي إحدى مبادرات الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي التي تستهدف دعم وتطوير الكفاءات الوطنية العاملة في القطاعين الحكومي والخاص عن طريق قيادة العديد من البرامج والأنشطة الوعادة والمتعددة بالتعاون مع الجهات الرائدة في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي لبناء القدرات والكفاءات المناسبة لسوق العمل<sup>(83)</sup> .

وانعكست الإنجازات التي حققتها المملكة في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته على رقمنة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين عبر تطبيقات متقدمة مثل: تطبيق أبشر الذي تشرف عليه وزارة الداخلية، والذي سهل على مستخدميه الحصول على الخدمات الحيوية التي يحتاجها الإنسان في حياته بمجرد الضغط عليه، كما قدمت سدايا تطبيق توكلنا خدمات وغيره من التطبيقات الخدمية التي استفاد منها المواطن والمقيم، وأسهمت هذه الأدوار الناجحة في تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال لمساهمة في بناء الوطن ورفعه وذلك في إطار عمل حكومي منظم بالتعاون مع القطاع الخاص بما يتوافق مع رؤية السعودية 2030، كما أطلق المركز الوطني للذكاء الاصطناعي في سدايا نظام "صوتك" المتقدم لتحويل الكلام إلى نصوص اعتماداً على تقنيات التعرف على الصوت بالتعاون مع الشركة السعودية للذكاء الاصطناعي (سكاي) المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة<sup>(84)</sup> .

كما أعلنت السعودية عن مدينة المستقبل "ذا لайн" التي تعد أول مدينة رقمية في كيفية تخطيط المدن خلال 150 سنة القادمة، وكيفية تطوير المملكة لحلول الذكاء الاصطناعي والبيانات لبناء المجتمعات المستدامة، حيث الاستفادة من البيانات الجغرافية المكانية في إيقاف التصحر والزراعة العشوائية والمحافظة على البيئة، وفي المقابل تتصدر شركة "أرامكو" السعودية استخدام صناعي للبيانات والذكاء الاصطناعي حيث استخدمت حساسات الميثان وإنترنت الأشياء والبيانات والذكاء الاصطناعي لتقديم أفضل الأنشطة في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق للعالم.

وفي الجانب الأكاديمي برز دور جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (كاوست) حيث تم تأسيس مركز للتميز في علوم البيانات والذكاء الاصطناعي مع سدايا، إضافة إلى أدوار

علمية أخرى تقوم بها الجامعات الحكومية والخاصة في سبيل تطوير مناهجها الأكاديمية التي تدرس علوم الذكاء الاصطناعي بمختلف مجالاته، وهو ما قد يسهم في بناء جيل سعودي قادر على التعامل مع هذه التقنيات بكل احترافية .<sup>(85)</sup>

وفي السياق استثمرت وزارة الصحة السعودية الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع سدايا في إنشاء مركز للتميز في الذكاء الاصطناعي يتم من خلاله تحديد الأمراض ذات الأولوية (مثل سرطان الثدي، والسكري) وتطوير الحلول الذكية للمساهمة في التنبؤ المبكر بمثل هذه الأمراض.

كما أطلقت وزارة البيئة والمياه والزراعة بالشراكة مع سدايا أول مركز متخصص في المملكة والشرق الأوسط لحلول وتطبيقات الاستدامة "مركز الذكاء الاصطناعي في البيئة والمياه والزراعة"، وبرنامج "الكوكب الذكي"، وذلك ضمن الأولويات الوطنية لإيجاد حلول مبتكرة للمساعدة في الاستفادة من إمكانات الموارد غير المستغلة واستدامتها عبر تطبيق أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي.

كما اعتمدت الهيئة العامة للطيران المدني السعودية تكنولوجيا الفحص الأمني بالذكاء الاصطناعي (ICMOR) للاستخدام التشغيلي في مطارات المملكة، بعد عقد شراكة مع مجموعة عالمية متخصصة في ذلك المجال خلال أعمال القمة العالمية للذكاء الاصطناعي التي نظمتها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" بـ"الرياض" خلال الفترة من 13 إلى 15 سبتمبر 2022 م.<sup>(86)</sup>

وفي إطار ذلك استضافت السعودية قمة عالمية تحت شعار "الذكاء الاصطناعي لخير البشرية" برعاية الأمير محمد بن سلمان ولــى العهد في أكتوبر 2021، ضمت كبريات الشركات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي، وتناولت أساليب توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال أمن الأفراد والمؤسسات وقدرتها في تحقيق رفاهية الشعوب والحد من الجرائم في العالم، يقابل ذلك تدشين العديد من المدن الذكية تعتمد في الأساس على تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في المؤسسات الحكومية.

وعلى المستوى الاجرامي تخضع الواقع التواصلي الاجتماعي في المملكة لنظام مكافحة جرائم المعلومات بناء على القرار الصادر بالمرسوم الملكي عام 1428 هـ الذي يعرف الموقع الإلكتروني بأنه "مكان إتاحة البيانات على الشبكة المعلوماتية من خلال عنوان محدد"، حيث أوضح نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية التي يتم من خلالها إثبات جرائم النشر عبر موقع التواصل الاجتماعي، وذلك في المادة التي تنص على أن تقوم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتقديم الدعم والمساعدة الفنية للجهات الأمنية خلال مراحل ضبط هذه الجرائم والتحقيق فيها وأثناء المحاكمة، خاصة أن هيئة الاتصالات لديها من الوسائل والتقنيات ما يكفل إثبات أو نفي الجريمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.<sup>(87)</sup>

وعلى الرغم من وجود النظام الرادع لجرائم الانترنت في المملكة، إلا أن المملكة تتتصدر المراكز الأولى عالمياً في عدد الهجمات الإلكترونية وخاصة على المنشآت النفطية والمؤسسات الحيوية، ففي عام 2010م تعرض الموقع الخاص بينك الرياض السعودي لهجوم من جانب أحد قراصنة الانترنت، كما وقع في 2011م هجوماً الكترونياً آخر على وزارة الخارجية السعودية، والذي ترتب عليه تسريب عدد من الوثائق المهمة لعملاء

دبلوماسيين، كما تعرّضت جامعة الملك سعود عام 2012 للقرصنة على يد مجهول وسرقة قاعدة بيانات الجامعة والتي تحوي 812 مستخدماً، وقد تضمن ذلك البيانات أرقام الهواتف المحمولة، والعنوانين، وكلمات المرور، أما أشد انواع الهجوم كان عام 2012 عندما تعرضت شركة أرامكو للبترول لتخرّب أكثر من 30 ألف كمبيوتر في الشركة بفيروس دمر بيانات ومسح أقراصاً صلبة في أجهزة الحاسوب، ويعتقد أنه كان يهدف لوقف إنتاج البترول في مايو 2013 ، وفي نهاية مايو 2015 تمكّن أحد قراصنة الإنترنت من الهجوم على شبكات الجامعات السعودية وقام بسرقة العديد من المعلومات منها، نتائج نحو 4000 طالب، وفي أغسطس 2015 قام فريق سايرير أوف إيموشن، بقرصنة أكثر من 24 موقعًا حكوميًّا سعوديًّا على الإنترنت، اعقبها هجوماً من تنظيم الدولة داعش على شبكة كمبيوتر حكومية تضم بيانات الموظفين العاملين بها، منها أسماؤهم وأرقام هواتفهم وعنوانين البريد الإلكتروني خاصتهم .<sup>(88)</sup>

وأثبتت إحصائيات مجلس التعاون الخليجي تصدر المملكة المركز الأول على مستوى دول الخليج العربي في التعرض للجرائم الإلكترونية وذلك وفقاً لما ذكرته شركة (تریند مايكرو) إلى وجود أكثر من 700 ألف حالة انهيار نظامي خلال تسعة شهور فقط في السعودية بنسبة 64% .<sup>(89)</sup>

ويعرف النظام السعودي ببعضًا من أنواع تلك الجرائم منها الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني أو الدخول إلى موقع إلكتروني بهدف تغيير تصاميم هذا الموقع أو إلغائه أو إتلافه أو تعديله أو شغل عنوانه، إساءة استخدام الهاتف الذكي المزودة بكاميرا أو ما في حكمها للمساس بالحياة الخاصة للأفراد بقصد التشهير وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل الاتصال المختلفة، كأدلة عقوبة تذكر في النظام. وفرض النظام عقوبة بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنوات وبغرامة مالية لا تزيد عن خمسة ملايين ريال أو بإدانتهما، على كل شخص ينشئ موقعاً للمنظمات الإرهابية على الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسوب الآلي أو نشره لتسهيل الاتصال بقيادات تلك المنظمات أو ترويج أفكارها أو نشر كيفية صنع المتفجرات وما يتم استخدامه في الأعمال الإرهابية، كأقصى عقوبة تذكر في النظام.<sup>(90)</sup>

وتطبيقاً لذلك ظهر أول حكم قضائي لأول جريمة إلكترونية في المملكة والذي صدر من المحكمة الجزئية في الإحساء، حيث تم الحكم على شاب سعودي بالسجن 21 شهراً والجلد 200 جلدة بالإضافة لغرامة مالية قدرها 50 ألف ريال جراء قيامه باختراق البريد الإلكتروني لفتاة سعودية والاستيلاء على صورها الخاصة الموجودة به وتهديدها بنشر صورها إذا لم تستجب لمطالبه، وكان ذلك نتيجة قيام الفتاة برفع دعوى ضد الشاب انتهت بصدر هذا الحكم.<sup>(91)</sup>

ومع التزايد الكبير في حجم البيانات والمعلومات الكيميائية وربطها مع تقنية المعلومات والحوسبة الرقمية تم استخدام برامج علمية حديثة في الجامعات السعودية سوف تُسهم في إجراء العمليات الحسابية لحل المعادلات والنظريات الكيميائية، وتسمح بالتوقع لنتائج التفاعلات، وكذلك تطوير الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات الكيميائية، والمساعدة في تحليل المركبات والأطياف الكيميائية، ومثال على ذلك قدرة الطرق الإحصائية على التعرف

على عدد من أنماط من المركبات أو التعرف عليها من خلال المقارنة الطيفية بقواعد البيانات.<sup>(92)</sup>

#### الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في المملكة .

جاء التوجيه الملكي للحكومة بإعداد استراتيجية الإعلام الوطني بمختلف أشكاله؛ المرئي، والمسموع، والإلكتروني، تقوم على قاعدتي الحرية والمسؤولية، وتأخذ بعين الاعتبار متغيرات العصر من أدوات جديدة للاتصال، تأكيداً دور الإعلام المتقدم وتكريساً لشراكة كافة القطاعات المعنية والمتعلقة في صياغة ملامح الإعلام الوطني المطلوب، حيث دشنَت المملكة العربية السعودية استراتيجية جديدة للتحول الرقمي تتضمن ثلاثة محاور هي :<sup>(93)</sup>

خطة العمل الأولى: 2006-2010: حيث سعت إلى أن يتمكن المواطن السعودي بنهاية عام 2010م، من أي مكان وفي أي وقت من الحصول على الخدمات الحكومية بشكل كامل من خلال الكثير من الوسائل الإلكترونية الآمنة.

خطة العمل الثانية: 2012-2016: حيث سعت إلى تمكين المواطن السعودي من استخدام خدمات حكومية فعالة بطريقة آمنة ومتكلمة وسهلة من خلال قنوات إلكترونية متعددة بالمؤسسات الحكومية المختلفة.

خطة العمل الثالثة: 2020-2024: وهي خطة العمل الحالية والتي تسعى للوصول إلى مفهوم "الحكومة الذكية" في كل قطاعات المملكة .

#### ثانياً: التجربة المصرية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني :

شهدت مصر خطوات متسرعة للنهوض والتنمية والتحديث في قطاعاتها الحكومية مثل شبكة الطرق التي أنشأتها الدولة لرفع كفاءة النقل والمواصلات مما سيكون له آثار اقتصادية كبيرة على التجارة والصناعة وحركة السكان داخل البلاد، وفي خطوة مهمة للنهوض بالبلاد واللحاد برزب الدول المتقدمة أعقبها إنشاء العاصمة الإدارية لتكون أول عاصمة ذكية في العالم تحديث العمل في الهيئات والمصالح الحكومية التي ستنتقل للعاصمة الإدارية، للانتقال إلى عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي.

وتأتي مصر في المرتبة الثانية إفريقياً بعد موريشيوس وفقاً لتقرير مؤشر جاهزية حكومات دول العالم لتطبيقات الذكاء الاصطناعي لعام 2022 ، مقارنة بتقرير عام 2019 الذي أدرج مصر في المركز الثامن على مستوى إفريقيا، وفي المركز 111 من بين 194 دولة، والذي كشف عن تقدم مصر 55 مرکزاً في مؤشر "جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي" ، كما ذكر تقرير مؤشر المعرفة العالمي تقدم مصر من المركز 72 عام 2020 إلى المركز 53 عام 2021، وبأي اهتمام الدولة ممثلة في الحكومة بالتحول الرقمي في العديد من القرارات والصور التنفيذية وتطبيق قرار التعامل في كافة الجهات الحكومية من خلال الدفع الإلكتروني، لتستمك الدولة مسيرتها نحو الرقى بالخدمات المقدمة للمواطنين بالعمل على الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي لتوظيفه في المجالات الحيوية للبلاد.<sup>(94)</sup>

وترتكز الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في مصر على ثلاثة محاور أساسية هي التعليم والتدريب، ثم الاستفادة العملية من حجم البيانات المتاحة، وإتاحة تلك البيانات للقطاع الخاص، حيث يبرز دور الذكاء الاصطناعي في التحول الرقمي كعامل محفز لحل مشاكل

البيئة والتحول إلى بيئة نظيفة (Green). وكذلك استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في بناء المدن الجديدة وتحويل المدن الحالية إلى ذكية طبقاً للمعايير الدولية.

وانطلاقاً نحو التحول الرقمي والتوسع في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مصر، تم إنشاء مركز الدراسات الأمنية والاستراتيجية عام 2021، لرصد وتحليل الظواهر الاجرامية المستحدثة باستخدام أحدث التطبيقات الالكترونية، والتي تسهم في بناء قاعدة من البيانات، بما يخدم عملية اتخاذ القرار الأمني، كما يضم المركز محطة داخلية يمكن من خلالها متابعة 8 قنوات إخبارية في آن واحد، لرصد وتحليل ما يبث من أخبار تتعلق بالشأن الأمني والقضايا القومية ذات الصلة، ليضاهي بذلك المراكز البحثية المناظرة إقليمياً ودولياً، حيث بدأت إدارات الشرطة المصرية بشكل روتيني في مسح وجوه الأشخاص أو محاولة تحديد المشتبه بهم من خلال مطابقة بيانات الصور أو الفيديو مع قواعد البيانات التي تحتوي على صور للذين سبق القبض عليهم ومحاكمتهم، ويعاقب القانون المصري الاختراق المجرد الذي لا يهدف مرتكبه سوى الدخول غير المشروع للنظام الآلي أو الاختراق الموصوف الذي يهدف مرتكبه لإحداث تغيير في البيانات والمعلومات سواء بالسرقة أو التغيير أو الحذف أو الإضافة، كما أن قواعد القانون المصري قبلة -جزئياً- لاستيعاب بعض الجرائم التي ترتكب من خلال هذه الأنظمة عبر اختراقها، منها روبوتات المركبات ذاتية القيادة من أجل تنفيذ عمليات قتل أو إصابات أو هجمات إرهابية أو خطف راكب أو انتقال صفة الغير أو جرائم التزوير والنصب بأنواعها.

#### **المبحث الثاني : عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها:**

##### **1- المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة :**

**جدول رقم (1)**  
**خصائص عينة الدراسة**

النسبة المئوية	العدد	الفنات	المتغير
79.30	84	ذكر	من حيث النوع
20.70	22	أنثى	
44.30	47	من 30 إلى أقل من 40 عام	من حيث العمر- السن
27.40	29	من 40 إلى أقل 50 عام	
23.60	25	أقل من 30 عام	من حيث الرتبة الوظيفية
4.70	5	من 50 عام فأكثر	
44.3	47	موظفو مدنيون	من حيث جهة العمل
33.0	35	ضباط وجنود	
22.6	24	قيادة شرطية	
33.0	35	قطاع أمن المعلومات	
17.9	19	قطاع الحوارات	
16.0	17	قطاع الأمن العام	
11.3	12	قطاع مكافحة المخدرات	
6.6	7	قطاع الأمن الوطني	
6.6	7	قطاع الدفاع المدني	
6.6	7	قطاع المرور	
1.9	2	قطاع السجون	

النسبة المئوية	العدد	الفنات	المتغير
34.0	36	من 10 سنوات إلى أقل 20 سنة	من حيث سنوات الخبرة
30.20	32	من 20 سنة فأكثر	
18.80	20	أقل من 5 سنوات	
17.0	18	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	
50.0	53	مصر	من حيث متغير الدولة
50.0	53	السعودية	
<b>اجمالي العينة</b>			<b>106</b>

**من حيث النوع :** تظهر بيانات الجدول السابق أن (84) من عينة الدراسة جاءت من الذكور وذلك بنسبة (79.30)، بينما جاءت الإناث بنسبة (20.70)، وهو ما يفسر طبيعة العمل في المؤسسات الأمنية العربية التي تفضل الذكور عن الإناث في غالبية قطاعاتها، ويرى الباحث أن الواقع الراهن يثبت استحداث وظائف مدنية وعسكرية في قطاعات وزارة الداخلية تناسب قدرات ومهارات النساء مثل قطاعات السجون وأمن المطارات والموانئ وقطاع الجوازات وغيرها .

**من حيث العمر :** يتضح من الجدول السابق أن (47) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (44.3) من إجمالي عينة الدراسة الذين تتراوح أعمارهم من (30 عام إلى أقل من 40) عاما ، وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، في حين أن (29) منهم يمثلون ما نسبته(27.4) من إجمالي أفراد عينة الدراسة بلغت أعمارهم من (40 إلى أقل من 50) عاما ، مقابل (25) منهم يمثلون ما نسبته(23.6) أعمارهم أقل من 30 عام، و(5) منهم يمثلون ما نسبته (4.7) من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 50 عام فأكثر، وهو الأمر الذي يفسر اهتمام المؤسسات الأمنية العربية بالأعمار الأصغر باعتبارها تمتلك القدرة على فهم وتشغيل أدوات التقنية الحديثة بكفاءة عالية.

**من حيث الرتبة الوظيفية :** يتضح من الجدول السابق أن (47) من أفراد مجتمع الدراسة يمثلون ما نسبته (44.3) من إجمالي عينة الدراسة طبيعة وظيفتهم ( أفراد، صف ضباط)، وهم الفئة الأكثر من أفراد مجتمع الدراسة، في حين أن (35) منهم يمثلون ما نسبته(33.0) من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة طبيعة وظيفتهم ضباط، و(24) منهم يمثلون ما نسبته(22.6) من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة طبيعة وظيفتهم موظفين مدنيين.

**من حيث جهة العمل :** يتضح من الجدول السابق أن (35) من أفراد مجتمع الدراسة يمثلون ما نسبته (33.0) من إجمالي عينة الدراسة جهة عملهم قطاع أمن المعلومات، وهم الفئة الأكثر من أفراد مجتمع الدراسة، في حين أن (19) منهم يمثلون ما نسبته (17.9) من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة جهة عملهم قطاع الجوازات، مقابل (17) منهم يمثلون ما نسبته(16.0) من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة جهة عملهم قطاع الأمن العام، و(12) منهم يمثلون ما نسبته (11.3) من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة جهة عملهم قطاع مكافحة المخدرات، و(7) منهم يمثلون ما نسبته (6.6) من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة جهة عملهم قطاع الأمن الوطني، و(7) منهم يمثلون ما نسبته (6.6) من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة جهة عملهم في كل من قطاع الدفاع المدني وقطاع الإدارية العامة للمرور، و(2) منهم يمثلان ما نسبته (1.9) من إجمالي مجتمع الدراسة جهة عملهم قطاع السجون .

**من حيث سنوات الخبرة :** يتضح من الجدول السابق أن (36) من أفراد مجتمع الدراسة يمثلون ما نسبته(34.0) من إجمالي عينة الدراسة سنوات خبراتهم من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة، وهم الغالبية الأكثرب، ويشكلون ما يقرب من (ثلثي) أفراد مجتمع الدراسة، في حين أن (32) منهم يمثلون ما نسبته(30.2) سنوات خبراتهم من 20 سنة فأكثر، مقابل (20) منهم يمثلون ما نسبته(18.9) من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة سنوات خبراتهم أقل من 5 سنوات، و(18) منهم يمثلون ما نسبته(17.0) سنوات خبراتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات

**من حيث الدولة :** يتضح من الجدول السابق تساوى عينة الدراسة (50%) وفق متغير الدولة وجاء اجمالي حجم العينة (106) مفردة، موزعة على النحو التالي: (53) من خبراء الأمن فى مصر، ومثلهم (53) من خبراء الأمن بالملكة العربية السعودية، وذلك وفق العينة العدديه التي اعتمد عليها الباحث فى اطار جمع المعلومات عبر صحفية الاستبيان والمقابلات المقتننة، وقد جاء اختيار مجتمع الدراسة لأسباب عديدة منها أسباب وظيفية حيث يعمل الباحث بإحدى الجامعات السعودية الأمنية، يقابلها أسباب مكانية تتعلق بمحل اقامه الباحث فى مصر، بالإضافة إلى سعى كل من دولتى الدراسة إلى توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى المؤسسة الشرطية والعدلية .

## 2- مدى متابعة المبحوثين لتطبيقات الذكاء الاصطناعى فى المؤسسات الأمنية :

جدول رقم (2)

### مدى متابعة المبحوثين لتطبيقات الذكاء الاصطناعى فى المؤسسات الأمنية العربية

مدى متابعة المبحوثين	النسبة	النوع	النوع
دائماً	83.0	88	
أحياناً	9.5	10	
نادراً	7.5	8	
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>106</b>	

يتضح من الجدول السابق أن (88) من أفراد مجتمع الدراسة يمثلون ما نسبته(83.0) من إجمالي عينة الدراسة يتبعون دائماً الجديد بتطبيقات الذكاء الاصطناعى فى القطاعات الأمنية، وهم الغالبية الأكثرب من أفراد مجتمع الدراسة، بينما (10) منهم يمثلون ما نسبته(9.5) من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة يتبعون أحياناً ، وأخيراً (8) منهم يمثلون ما نسبته(7.5) يتبعون نادراً، وهو ما يعني أن ارتفاع مؤشرات المتابعة دائماً وأحياناً بنسبة اجمالية (92.5) لا يعني بالضرورة الاتجاه نحو استخدام وتبني هذه التطبيقات، وإنما تأتي مصحوبة بداععه تصب غالبيتها فى معرفة كل جديد عن التقنيات الذكية المثاره

## 3- مدى اهتمام المؤسسات الأمنية العربية بتطبيقات الذكاء الاصطناعى وانعكاس ذلك لدى العاملين لديها :

جدول رقم (3)

### مدى اهتمام المؤسسات الأمنية بتوفير فرص تدريب للمنسوبيين لديها فى تطبيقات الحاسوب الآلى

الحرص على دورات فى الحاسوب	النسبة	العدد	العدد
أحياناً	77.3	82	
دائماً	13.3	14	
نادراً	9.4	10	
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>106</b>	

يتضح من الجدول السابق أن (82) من أفراد مجتمع الدراسة يمثلون ما نسبته (77.3) من إجمالي عينة الدراسة يؤكدون حرص المؤسسات التي يعملون بها "احياناً" على توفير دورات مؤهلة لتنمية قدراتهم في تطبيقات الحاسب الآلي، وهم الفئة الأكبر من أفراد مجتمع الدراسة ، بينما (14) منهم يمثلون ما نسبته (13.3) من إجمالي افراد مجتمع الدراسة قالوا تحرص "دائماً" ، وأخيراً (10) منهم يمثلون ما نسبته (9.4) قالوا "نادراً" ما تعلن مؤسساتهم عن وجود دورات مؤهلة لتنمية قدراتهم في تطبيقات الحاسب الآلي ودعم عمليات التحول الرقمي لديها، وهي مؤشرات تؤكد على عدم توسيع المؤسسات الأمنية في اتجاه الدورات للمنسوبيين لديها في كل قطاعاتها، حيث ما تزال هناك قطاعات كاملة تؤدي دورها الوظيفي بالشكل التقليدي القديم، على الرغم من حصول عدد كبير من العاملين على دورات متقدمة في الحاسب الآلي، وقد يعزى ذلك إلى طبيعة المعلومات وسريرتها وخاصة التي ترتبط بأمن الدولة، وهو ما يراه الباحث منطقياً وخاصة في القطاعات التي تملك ملفات أمنية غاية في الأهمية.

**جدول رقم (4)**

**مدى حصول المبحوثين بالمؤسسات الأمنية على دورات في تطبيقات الذكاء الاصطناعي**

النسبة	النكرار	الحصول على دورات
59.4	63	لا
40.6	43	نعم
<b>100</b>	<b>106</b>	<b>المجموع</b>

يتضح من الجدول السابق أن (63) من أفراد مجتمع الدراسة يمثلون ما نسبته (59.4) من إجمالي عينة الدراسة قالوا " لا " لم يسبق لهم الالتحاق بدورات في تطبيقات الذكاء الاصطناعي وهم الفئة الأكثر من أفراد مجتمع الدراسة، بينما (43) منهم يمثلون ما نسبته (40.6) من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة قالوا "نعم" سبق لهم الالتحاق بدورات في تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، وهو ما يفسر وجود حالة من البطء نحو استخدام وتبني التطبيقات الذكية في قطاعات المؤسسات الأمنية العربية، إلا أن ذلك لا ينفي أن نحو (40.6) من أفراد مجتمع الدراسة قد حصلوا على دورات في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهي في الأغلب ترتبط بالأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية .

**جدول رقم (5)**

**مدى حصول المبحوثين في المؤسسات الأمنية على دورات في علوم الأدلة الجنائية**

النسبة	العدد	دورات في علوم الأدلة
70.80	75	لا
29.2	31	نعم
<b>100</b>	<b>106</b>	<b>المجموع</b>

يتضح من الجدول السابق أن (75) من أفراد مجتمع الدراسة يمثلون ما نسبته (70.8) من إجمالي عينة الدراسة لم يسبق لهم الالتحاق بدورات تأهيلية في العلوم الجنائية الرقمية، وهم الفئة الأكثر من أفراد مجتمع الدراسة، بينما (31) منهم يمثلون ما نسبته (29.2) من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة سبق لهم الالتحاق بدورات تأهيلية في علوم الأدلة الجنائية الرقمية، وهي مؤشرات تؤكد محدودية العاملين في الطب الشرعي بوزارة العدل، ويفسرحقيقة قلة الحاصلين على دورات في الأدلة الجنائية بجهاز الشرطة وقطاعات وزارة الداخلية عموماً .

**جدول رقم (6)**

**م الموضوعات الدورات التي حصل عليها المبحوثين بالمؤسسات الأمنية**

النسبة	العدد	م الموضوعات الدورات
31.1	33	الأمن السيبراني
30.2	32	الجرائم الإلكترونية
24.5	26	التزييف العميق
7.5	8	الأدلة الرقمية
6.6	7	مهددات الأمن الوطني
<b>100</b>	<b>106</b>	<b>المجموع</b>

يتضح من الجدول السابق أن (33) من أفراد مجتمع الدراسة يمثلون ما نسبته (29.2) من إجمالي عينة الدراسة قد حصلوا على دورات في مجال الأمن السيبراني وهو الفئة الأكبر من أفراد مجتمع الدراسة، بينما (32) منهم يمثلون ما نسبته (30.2) حصلوا على دورات في الجرائم الإلكترونية، و(26) منهم يمثلون ما نسبته (24.51) من إجمالي أفراد المجتمع حصلوا على دورات في التزييف العميق، وأن (8) من أفراد المجتمع يمثلون ما نسبته (7.5) حصلوا على دورات في الأدلة الرقمية، وأخيراً (7) من أفراد المجتمع يمثلون (6.6) حصلوا على دورات في مهددات الأمن الوطني، وهو ما يعني أن المؤسسات الأمنية العربية قد اتجهت منذ 2018 نحو توظيف التقنية الحديثة في قطاعاتها المختلفة باعتبارها أدوات قد تسهل علي المنسوبين لديها بعض المهام الوظيفية المكلفين بها وخاصة في قطاع أمن المعلومات وحماية الشبكات، وهو ما انعكس على تنوع موضوعات ومصاميم الدورات التي حصل عليها المبحوثين والتي تتجه نحو الأتمتة الأمنية وتوظيف البيانات الضخمة في حل المشكلات المعقدة ، خاصة في جرائم الإرهاب وغسل الأموال وتجارة البشر وغيرها .

**4- مدى جاهزية المؤسسات الأمنية العربية نحو استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي.**

**جدول رقم (7)**

**مدى جاهزية المؤسسات الأمنية نحو تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي لديها :**

النسبة	العدد	مدى الجاهزية
16.9	18	جاهزة
72.6	77	إلى حد ما
10.5	11	غير جاهزة
<b>100</b>	<b>106</b>	<b>المجموع</b>

يتضح من الجدول السابق أن (77) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (72.6) يرون أن مؤسساتهم الأمنية جاهزة "إلى حد ما" نحو استخدام وتبني التطبيقات الذكية بقطاعاتها المختلفة، وهي الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، بينما أكد (18) منهم يمثلون ما نسبته (16.9) أن مؤسساتهم جاهزة للاستخدام والتبني، وأخيراً قال (11) من أفراد العينة ويمثلون ما نسبته (10.5) أن مؤسساتهم غير جاهزة في الوقت الراهن، ويعزو هذا التباين في آراء المبحوثين إلى أن قطاعات المؤسسات الأمنية العربية لديها أولويات في استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي حيث يأتي حماية الأمن الوطني (أفراد - مؤسسات) في صدارة الاهتمام باعتباره الأقرب للتطبيق مقارنة بقطاعات مثل المرور والدفاع المدني والسجون

وغيرها، الأمر الذي يراه الباحث منطقياً حيث يأتي التبني المحدود لتطبيقات تحمل في طياتها جوانب إيجابية ومخاطر أمنية في الوقت نفسه.

#### جدول رقم (8)

#### مستوى جاهزية المؤسسات الأمنية نحو تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي

مستوى الجاهزية	العدد	النسبة
إلى حد كبير	12	11.3
إلى حد ما	84	79.3
نادرًا	10	9.4
<b>المجموع</b>	<b>106</b>	<b>100</b>

توضح بيانات الجدول السابق أن (84) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (79.3) من إجمالي العينة يرون أن مستوى جاهزية مؤسساتهم نحو استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي يأتي تحت فئة (إلى حد ما)، فيما يؤكد (12) من أفراد مجتمع الدراسة يمثلون ما نسبته (11.3) أن مؤسساتهم جاهزة للتبني (إلى حد كبير)، وأخيراً قال (10) من أفراد مجتمع الدراسة يمثلون ما نسبته (9.4) أن تبني مؤسساتهم لتطبيقات الذكاء الاصطناعي يقع ضمن فئة (ضعيف)، وهو ما يعني تباين آراء المبحوثين نحو تبني القطاعات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وأن الجاهزية تستلزم إعداد كوادر مؤهلة علمياً وفنياً، بالإضافة إلى مراجعة البنية التكنولوجية التي يجب تطويرها وتحديثها في قطاعات المؤسسة الأمنية، وهي مؤشرات تؤكد على أن المؤسسات الأمنية العربية ما زالت تسعى نحو تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف قطاعاتها وفق أولويات وترتيب زمني يراعي فيه المخاطر التي قد تصاحب تطبيقات الذكاء الاصطناعي في النواحي المهنية والوظيفية والأخلاقية.

#### جدول رقم (9)

#### واقع تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية

واقع التبني	العدد	النسبة
لا زالت في مرحلة الأولى	70	66.3
لم تصل إلى المستوى المطلوب	22	20.7
وصلت إلى مستوى متقدم	14	13.0
<b>المجموع</b>	<b>106</b>	<b>100</b>

يتضح من الجدول السابق أن (70) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (66.3) وهم الغئة الأكثـر من أفراد عينة الدراسة يرون أن مستويات تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل مؤسساتهم الأمنية ما يزال في مرحلـه الأولى (فترة التجـربـة)، فيما يرى (22) منهم يمثلون ما نسبته (20.7)، أن تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي لديهم لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، وأخيراً قال (14) منهم يمثلون ما نسبته (13.0) من إجمالي عينة الدراسة أن التوظيف في مؤسساتهم وصل إلى مستوى متقدم، وهو ما يعني أن تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي لن يكون سريعاً في كل القطاعات الأمنية على الأقل، خاصة وأن هذه التطبيقات مازالت تعانـى من الاختـلافـات والتـعـرـافـات الأمـنـية، وهو ما يستلزم ضرورة فهم المنظومة كاملـة قبل المضـى نحو التـبـنى الفـعلـى، وهي مؤشرات لا تتفـقـىـ المـضـىـ نحوـ التـبـنىـ، لكنـ بـقطـاعـاتـ معـيـنةـ وبـحـذرـ شـدـيدـ.

### جدول رقم (10)

#### ما درجة التبني المتوقعة عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية

نسبة	العدد	درجة التبني المتوقع
24.5	26	بدرجة كبيرة
61.3	65	بدرجة متوسطة
14.2	15	بدرجة محدودة
<b>100</b>	<b>106</b>	<b>المجموع</b>

تظهر بيانات الجدول السابق أن (65) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (61.3) وهى الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة يرون أن درجات التبني المتوقعة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مؤسساتهم الأمنية يقع ضمن فئة (متوسطة)، بينما يرى (26) منهم يمثلون ما نسبته (24.5) أن المتوقع أن تصل درجات التبني إلى مستويات كبيرة، وأخيراً قال (15) منهم يمثلون ما نسبته (14.2) من إجمالي عينة الدراسة أن المتوقع أن يكون التبني محدود وفى قطاعات محددة أيضاً ، وهو ما يعني ارتفاع درجة توقع المبحوثين نحو تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل مؤسساتهم الأمنية، حيث تأتي بدرجة متوسطة، يليها التوقع بدرجة كبيرة، وهى مؤشرات تؤكد على حقيقة التبني مستقبلاً، باعتبارها تطبيقات ذكية سوف تسهم فى الكشف عن الجرائم بأ نوعها من ناحية، وتمكن المؤسسات الأمنية من حل الكثير من المشكلات الأمنية المعقدة والمساعدة فى الحد من الأضرار وزيادة فرص القبض على الجرميين قبل ارتكاب الجرائم من ناحية أخرى.

### جدول رقم (11)

#### ما نتائج التبني المتوقعة عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية

نسبة	العدد	نتائج التبني المتوقعة
16.0	17	إيجابية جداً
51.9	55	إيجابية
18.8	20	متوسطة
7.6	8	سلبية جداً
5.7	6	سلبية
<b>100</b>	<b>106</b>	<b>المجموع</b>

تظهر بيانات الجدول السابق أن (55) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (51.9) وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة يرون إيجابية عملية تبني توظيف الذكاء الاصطناعي في مؤسساتهم الأمنية العربية، بينما يرى (20) منهم يمثلون ما نسبته (18.8) أن التبني يقع ضمن الفئة (إيجابية جداً)، ثم (17) منهم يمثلون ما نسبته (16.0) يرون أن التبني يقع فى فئة (متوسطة)، فيما يرى (8) منهم يمثلون ما نسبته (7.6) أن نتائج التبني والتوظيف ستكون (سلبية جداً)، فيما قال (6) منهم يمثلون ما نسبته (5.7) من إجمالي أفراد العينة أن المتوقع من نتائج التبني أن تأتى (سلبية)، وهو ما يدل على أن المبحوثين لديهم تقاؤل كبير إزاء النتائج المتوقعة عند استخدام وتبني مؤسساتهم الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وقد أكدوا على أنها إيجابية، وإيجابية جداً ، وهو ما يفتح المجال واسعاً أمام المؤسسات

الأمنية العربية نحو المضي في إجراءات التبني وسرعة تهيئة البيئة التكنولوجية لديها لاستيعاب قدرات وإمكانات الذكاء الاصطناعي وخاصة في التحليل الكمي للبيانات التي تم جمعها من قبل قطاعات الأمن العام لاستخراج الأنماط والتنبؤ بالأحداث المستقبلية كاستخدام البيانات لفحص بيانات الجريمة، وهو ما تتفق فيه النتائج مع دراسة (Damiani, Zhang, 2022) (95) والتي توصلت إلى وجود اساليب يمكن اعتمادها لجعل أنظمة الذكاء الاصطناعي أكثر قابلية للتفسير والتنوع (XAT)، ويعكس هذا التنوع أهمية تحقيق توازن بين توفير شفافية لقرارات الذكاء الاصطناعي والحفاظ على مرونة النظام في التعامل مع مجموعة واسعة من السياقات الأخرى.

#### 5- دوافع تبني المؤسسات الأمنية العربية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي :

جدول رقم (12)

#### دوافع تبني المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي عند أداء مهامها الوظيفية

الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى التبني			دوافع التبني
		لا توجد	إلى حد ما	بدرجة كبيرة	
		%	%	%	
.863	3.87	19.6	32.6	47.8	تحقيق المنافسة بين القطاعات الأمنية
.768	3.85	27.8	41.1	31.1	تحليل البيانات الضخمة والمعقدة
.909	3.82	19.6	47.9	32.5	زيادة كفاءة العامل البشري بقطاع الأمن
.931	3.80	24	47.8	28.2	توافر البيانات بصور وأشكال متعددة
.989	3.78	21.5	45	33.5	سهولة تبادل المعلومات مع جهات أخرى
.942	3.74	15.8	55.5	28.7	إمكانية التحديث الفوري للمعلومات الأمنية
1.006	3.73	14.8	49.3	35.9	يساعد على التنبؤ بالتهديدات المستقبلية
.984	3.72	15.8	39.7	44.5	سهولة التحقق من المعلومات المتناولة
.923	3.65	18.2	48.8	33	يساعد في تقليل التكاليف في البحث والتحري
.981	3.65	17.7	49.8	32.5	إمكانية متابعة المستجدات بلغات عديدة
.907	3.64	18.2	46.4	35.4	تحديد الوجوه والهوية بأشكال متعددة
.915	3.53	19.1	49.1	31.1	تقليل وقت الاستجابة للأحداث المهمة
.972	3.50	13.9	35	51.1	دعم إجراءات الأمن السيبراني
<b>.669</b>	<b>3.72</b>				<b>المتوسط العام</b>

\*\* دالة إحصائيةً عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل

توضح بيانات الجدول السابق أن المؤسسات الأمنية لديها دوافع نحو تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، حيث توضح النتائج أن نسبة كبيرة من أفراد

عينة الدراسة قد أكدوا على أن دوافع التبني وعدها (13) دافعاً كافياً في تبني المؤسسات الأمنية العربية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وقد بلغ المتوسط الحسابي لدوافع التبني (3.72) وبانحراف معياري قدره (0.669) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (3.72-5) وهي الفئة التي تشير إلى أن دوافع التبني جاءت (مرتفعة) على أداء الدراسة، وهي مؤشرات تؤكد على أن دوافع تبني المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في أداء مهامهم الوظيفية جاءت كبيرة، كما يلاحظ أيضاً أن (3.87) من عينة الدراسة قد أشاروا إلى تنوع دوافع تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي بدرجات متفاوتة، وهو ما يعني عدم وجود موانع لعملية التبني، حيث يتوقع غالبية المبحوثين أن تstem تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم كفاءة العنصر البشري في سرعة الكشف عن التهديدات والمخاطر المحتملة مستقبلاً، وأن يقلل الذكاء الاصطناعي من الجهد البشري المبذولة خاصة في اجراءات التحرى وسرعة انفاذ القانون وتقييم الجاني للمحاكمة عبر التعرف على الوجه بتقنية التعلم العميق، بالإضافة إلى امكانية التعرف على الوجوه في الصور غير الواضحة والأنمط السلوكية لل مجرمين، وهو ما تتفق فيه النتائج مع دراسة (Walker 2022)<sup>(96)</sup> والتي توصلت إلى أهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن عمليات غسل الأموال والجرائم المالية من احتيال ونصب وسرقة بطاقات الائتمان وغيرها .

## 6 - ما مدى استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية :

جدول رقم (13) يوضح

مدى استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية

العنوان	القيمة	استجابة أفراد المجتمع							استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية
		نعم	لا	مترددة	متحمسة	متحفظة	متحفظة	غير متحفظة	
المساعدة في إنشاء قواعد بيانات ضخمة للجرائم بأنواعها	1.175 3.83	8	5	20	37	36	ت	%	المساعدة في إنشاء قواعد بيانات ضخمة للجرائم بأنواعها
		7.5	4.7	18.9	34.0	34.0	ت	%	
ادارة منصات وحسابات المؤسسات الأمنية عن بُعد	1.1246 3.76	10	6	19	35	36	ت	%	ادارة منصات وحسابات المؤسسات الأمنية عن بُعد
		9.4	5.7	17.9	33.0	34.0	ت	%	
تنظيم العمل داخل قطاعات المؤسسة الأمنية بالكفاءة المطلوبة	1.227 3.56	10	9	26	34	27	ت	%	تنظيم العمل داخل قطاعات المؤسسة الأمنية بالكفاءة المطلوبة
		9.4	8.5	24.5	32.1	25.5	ت	%	
سهولة الوصول للأدلة الجنائية	1.336 2.82	21	25	27	16	16	ت	%	سهولة الوصول للأدلة الجنائية
		20.0	23.8	25.7	15.2	15.2	ت	%	
تنوع الأدلة في الجريمة الواحدة	1.324 2.78	23	24	25	21	13	ت	%	تنوع الأدلة في الجريمة الواحدة
		21.7	22.6	63.6	19.8	12.3	ت	%	
خلق وظائف أمنية جديدة	1.491 2.72	33	18	20	16	19	ت	%	خلق وظائف أمنية جديدة
		31.1	17.0	18.9	15.1	17.90	ت	%	
يؤثر على العاملين بشكل ايجابي	1.255 2.57	25	29	27	14	10	ت	%	يؤثر على العاملين بشكل ايجابي
		23.8	27.6	25.7	13.3	9.5	ت	%	
يساهم في التفكير السريع	1.221 1.99	53	20	17	10	5	ت	%	يساهم في التفكير السريع
		50.5	19.0	16.2	9.5	4.8	ت	%	

السؤال	الإجابة	استجابة أفراد المجتمع						استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية
		نعم	لا	ملي	ملي	ملي	ملي	
1.136	1.85	58 54.7	21 19.8	16 15.1	7 6.6	4 3.8	%	تحقيق الأمان المعلوماتي المنافسة في الأداء الوظيفي
		68 64.8	12 11.4	14 12.3	9 8.6	2 1.9	%	
<b>0.817</b>		<b>المتوسط العام</b>						

\*\* دالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلى:

1. موافقة أفراد مجتمع الدراسة (بدرجة بسيطة) على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية بمتوسط 2.76 من 5.00، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي (2.60 - 3.40)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار تستخدم بدرجة (متوسطة) وفق أداة الدراسة.

2. أن غالبية قيم مربع كاي كانت دالة إحصائية عند مستوى (0.01) فأقل، مما يبين تباين وجهات نظر المبحوثين على فقرات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية، فيما عدا الفقرات رقم (10, 9, 6)، فقد كانت قيمها غير دالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل، وهو ما يعني تجانس وجهات نظر المبحوثين على هذه الفقرات.

3. أن غالبية قيم (ت) لمفردة واحدة كانت دالة إحصائية عند مستوى (0.01) فأقل، مما يبين موافقة المبحوثين على فقرات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بدرجة متوسطة.

4. هناك تناقض في موافقة المبحوثين على مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية ، وقد تراوحت متوسطات موافقتهم على مدى استخدام التطبيقات ما بين (1.71 إلى 3.83) ، وهي متوسطات تقع في الفئتين الأولى والرابعة من فئات المقياس الخماسي، وللتبيان تشيران إلى (لا تستخدم / تستخدم بدرجة كبيرة)، وهو ما يوضح التناقض في موافقة أفراد مجتمع الدراسة على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية، كما يتضح من النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على ثلاثة من الاستخدامات في المؤسسات الأمنية تتمثل في العبارات رقم (1، 2، 3)، التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة العينة على استخدامها بدرجة (كبيرة) ، حيث جاءت عبارة " المساعدة في انشاء قواعد بيانات ضخمة للجرائم بأنواعها" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد مجتمع الدراسة على استخدامها بدرجة كبيرة بمتوسط (3.83 من 5)، كما جاءت عبارة "سهولة ادارة منصات المعلومات بالمؤسسات الأمنية عن بعد" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثين على استخدامها بدرجة كبيرة بمتوسط (3.76 من 5)، وجاءت عبارة "تنظيم العمل داخل المؤسسة الأمنية بالكفاءة المطلوبة" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثين على استخدام التطبيقات بدرجة (كبيرة) بمتوسط (3.56 من 5).

كما يتضح من النتائج أيضاً أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بدرجة (متوسطة) على ثلاثة من استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية تتمثل في العبارات رقم

(4 ، 5 ، 6)، والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة عينة الدراسة على استخدامها بدرجة متوسطة حيث جاءت عبارة "سهولة الوصول للأدلة الجنائية" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة المبحوثين على استخدامها بدرجة متوسطة بمتوسط (2.82 من 5)، وجاءت عبارة "تنوع الأدلة في الجريمة الواحدة" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة المبحوثين على استخدامها بدرجة متوسطة بمتوسط (2.78 من 5)، وجاءت عبارة "خلق وظائف أمنية جديدة" بالمرتبة السادسة من حيث موافقة المبحوثين على استخدامها بدرجة متوسطة بمتوسط (2.72 من 5).

كما يتضح من النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بدرجة (ضعيفة) على ثلاثة من استخدامات لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية تتمثل في العبارات رقم (7، 8، 9، 10)، التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة عينة الدراسة على استخدامها بدرجة ضعيفة حيث جاءت عبارة "يؤثر على العاملين بشكل ايجابي" بالمرتبة السابعة من حيث موافقة المبحوثين على استخدامها بدرجة ضعيفة بمتوسط (2.57 من 5)، وجاءت عبارة "يساهم في التفكير السريع" بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة المبحوثين على استخدامها بدرجة ضعيفة بمتوسط (1.99 من 5)، وجاءت عبارة "تحقيق الأمان المعلوماتي" بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة المبحوثين على استخدامها بدرجة ضعيفة بمتوسط (1.85 من 5)، وجاءت عبارة "المنافسة في الأداء الوظيفي" بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة المبحوثين على استخدامها بدرجة ضعيفة بمتوسط (1.71 من 5)، وهو ما يفسر أهمية استخدام وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الأمنية، والتي قد تسهم في تحليل مقاطع الفيديو عند مكافحة الجريمة وتتأمين السلامة العامة، ومساعدة متاجر البيع في رصد أي محاولة سطو بشكل آني عبر تقنية الكشف عن وجود أسلحة أو مهاجمين متعين، وإطلاق صفارات الإنذار تلقائياً عند حدوث سرقة أو اشتعال حريق أو غيرها من المخاطر، كما توفر هذه التقنية مراقبة أكثر فعالية للمخاطر بتكلفة أدنى من الحراسة البشرية، في المقابل يتوقع خراء التقنية الحديثة أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الأمنية سوف يؤدي إلى العديد من السلبيات مثل غيرها من المهن والتي تتمثل في: تزايد البطالة والاستغناء عن العديد من الوظائف، حيث تقوم تطبيقات الذكاء الاصطناعي بنفس المهام البشرية بتكلفة أقل، وهو ما قد يدفع الكثير من الحكومات مستقبلاً إلى وضع سياسات جديدة نحو إعادة تأهيل المنسوبين إليها وإكسابهم مهارات مؤهلة للوظائف الجديدة، إذ أن غالبية الخدمات المتاحة عند التبني سوف تفرض على المستخدمين الموافقة على السماح لتطبيقات الذكية الدخول على بيانات الهاتف الشخصي، ومن ثم إمكانية سرقة المحتوى ومعرفة اهتمامات صاحبه وتوظيفها دعائياً أو بيعها للشركات المعلن عنها أو طلب الفدية.<sup>(97)</sup>

**7- ما متطلبات تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية :**  
**جدول رقم (14) يوضح**

**متطلبات تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية**

الرقم	نسبة الجواب	استجابة أفراد مجتمع الدراسة							متطلبات تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي
		نعم	لا	مترددة	متحمسة	متحفظة	متحفظة	غير متحفظة	
1.437	3.17	21	14	21	26	24	ت	%	الاستعانة بنماذج دولية ناجحة قابلة للتنفيذ
		19.8	13.2	19.8	24.5	22.6			
1.359	2.71	30	17	23	26	10	ت	%	تضليل الفجوة بين العاملين في قطاع الأمن
		28.3	16.0	21.7	24.5	9.4			
1.456	2.48	40	20	14	19	13	ت	%	افتقار العاملين بأهمية عملية التبني
		37.7	18.9	13.2	17.9	12.3			
1.439	2.41	44	16	16	19	11	ت	%	افتراض لواحة جديدة تسهل عملية التبني
		41.5	15.1	15.1	17.9	10.4			
1.358	2.34	41	22	19	14	10	ت	%	توفير برامج تدريب لدعم مهارات التبني
		38.7	20.8	17.9	13.2	9.4			
1.264	1.96	56	21	13	9	7	ت	%	توفير الإمكانيات المادية والبشرية للتبني
		52.8	19.8	12.3	8.5	6.6			
1.133	1.85	59	18	15	11	2	ت	%	توفير بيئة داخلية تدعم عملية التبني
		56.2	17.1	14.3	10.5	1.9			
1.151	1.68	27	11	13	5	5	ت	%	توفير برامج تشفيير خاصة بالأمن السيبراني
		67.9	10.4	12.3	4.7	4.7			
<b>1.058</b>	<b>2.32</b>								<b>المتوسط العام</b>

\*\* دالة إحصائيًّا عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائيًّا عند مستوى 0.05 فأقل تظهر بيانات الجدول السابق أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بدرجة (قليلة) على عبارات متطلبات تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية بمتوسط (2.32 من 5.00) وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقاييس الخمسية (من 1.80 إلى أقل من 2.60)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار بدرجة (قليلة) على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج الموضحة بالجدول السابق ما يلي:

1. أن غالبية قيم مربع كاي كانت دالة إحصائيًّا عند مستوى (0.01) أو (0.05) فأقل، مما يبين تباين وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة على فقرات متطلبات تبني وتوظيف فيما عدا الفقرة رقم (2) وهى "تضليل الفجوة بين العاملين في المؤسسات الأمنية"، فقد كانت قيمتها غير دالة إحصائيًّا عند مستوى (0.05) فأقل، مما يبين تجانس وجهات نظر المبحوثين "مجتمع الدراسة" على هذه الفقرة.

2. أن غالبية قيم (ت) لمفردة واحدة كانت دالة إحصائيًّا عند مستوى (0.01) أو (0.05) فأقل، مما يبين موافقة أفراد مجتمع الدراسة على فقرات متطلبات تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية بدرجة قليلة.

3. أن هناك تفاوت في موافقة أفراد مجتمع الدراسة على متطلبات تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، وقد تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين 1.68 (إلى 3.17)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الأولى والثالثة من فئات المقياس الخامس للثان تشيران إلى (لا تستخدم / تستخدم بدرجة متوسطة)، مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد مجتمع الدراسة على متطلبات تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية ، ويتبين من النتائج أيضاً أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بدرجة (متوسطة) على اثنين من متطلبات تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية ، بينما حصل على العبارتين رقم (1، 2)، واللتين تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد على استخدامهما بدرجة (متوسطة) كالآتي: جاءت عبارة "الاستعانة بنماذج دولية ناجحة " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثين على متطلبات التوظيف بدرجة متوسطة (3.17 من 5)، كما جاءت عبارة "تقليل الفجوة بين العاملين في المؤسسات الأمنية " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثين على متطلبات تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية بدرجة متوسطة بمتوسط (2.71 من 5). كما يتضح من النتائج أيضاً أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بدرجة (ضعيفة) على خمسة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية تتمثل في العبارات رقم (3، 4، 5، 6، 7)، التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة على استخدامها بدرجة ضعيفة ، وجاءت عبارة " افتتاح العاملين بأهمية تبني الذكاء الاصطناعي " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثين على متطلبات تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بدرجة ضعيفة بمتوسط (2.48 من 5)، وجاءت عبارة "اقرار لواحة تسهل عملية التبني " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة المبحوثين على متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بدرجة ضعيفة بمتوسط (2.41 من 5)، وجاءت عبارة " توفير برامج التدريب تدعم مهارات التبني " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة المبحوثين على متطلبات تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بدرجة ضعيفة بمتوسط (2.34 من 5)، وجاءت عبارة " توفير امكانات مادية وبشرية للتبني " بالمرتبة السادسة من حيث موافقة المبحوثين على متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بدرجة ضعيفة بمتوسط (1.96)، وجاءت عبارة " توفير بيئة داخلية تدعم التبني " بالمرتبة السابعة من حيث موافقة المبحوثين على متطلبات تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بدرجة ضعيفة بمتوسط (1.85 من 5). كما يتضح من النتائج أيضاً أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بدرجة (ضعيفة جداً) على واحدة من متطلبات تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية تتمثل في العبار رقم (8)" تحتاج إلى برمجيات متخصصة عالية الجودة " بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة المبحوثين على متطلبات تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بدرجة ضعيفة جداً بمتوسط (1.68)، وهو ما يفسر أهمية تنوع متطلبات التبني في المؤسسات الأمنية العربية، حيث توفر أنظمة تحليل البيانات الضخمة كميات كبيرة من المعلومات لا يمكن للمحقق البشري ادراكها بشكل كامل، وبالتالي تساعد صانعي القرار في المؤسسات الأمنية على اختيار مسارات عمل أفضل وأسرع لكشف غموض الجريمة، حيث يمكن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات النصية ورسائل الواتساب والبريد

الإلكتروني لتحديد التهديدات المحتملة وأنواع أخرى من الأنشطة الإجرامية ووجوه مرتکبها، وهو ما تتفق فيه النتائج مع دراسة (Al-Marghilani 2022)<sup>(98)</sup> والتي توصلت إلى أهمية التعلم العميق (Deep Learning) لتوليف رسم الوجوه (FSS) للمشتبه فيه، مع امكانية إضافة مزايا التنبؤ بالجريمة قصيرة الأجل، ونتائج دراسة (Powelson 2022)<sup>(99)</sup> التي توصلت إلى أن الذكاء الاصطناعي في حال توافر المقومات والمتطلبات المناسبة يمكن أن يكون أداة فعالة في تعزيز فاعلية الكشف المبكر عن الجريمة.

**8- اشكال الجرائم الالكترونية المصاحبة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية .**

**جدول رقم (15)**  
**الجرائم الالكترونية التي تصاحب استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية**

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الاستخدام والتبني			أشكال الجرائم الالكترونية
		لا توجد	بدرجة كبيرة	إلى حد ما	
		%	%	%	
.822	4.17	21.5	43.9	34.6	تتمىء الأنشطة الإرهابية
.882	4.09	41.0	32.7	26.3	سهولة الاحتيال المالي
.825	4.00	27.7	52.9	19.4	اختراق الحسابات البنكية
.834	3.98	21.5	43.9	34.6	تزايد جرائم التجسس
.867	3.95	16.3	44.2	39.4	تهديد الأمن الوطني
.857	3.94	22.4	31.2	46.3	نشر الشفرات الخبيثة
.931	3.93	27.2	49	23.8	ترويج التجارة المحرمة
.934	3.92	29.8	38.0	32.2	التسويق المضل للمنتجات والسلع
.942	3.89	24.9	43.4	31.7	نشر الشائعات والأخبار المغلوطة
.943	3.82	19.3	38.2	42.5	تتمىء جماعات الاجرام الرقمي
.968	3.79	23.6	48.6	27.9	التصيد بالفيروسات الخبيثة
0.71	2.36	27.2	49	23.8	انتهاك خصوصية الأفراد
0.73	2.31	29.8	38.0	32.2	انتهاك حقوق الملكية الفكرية
<b>المتوسط العام</b>		<b>.676</b>	<b>3.95</b>		

\*\* دالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل  
 توضح بيانات الجدول السابق تنوع استجابات المبحوثين نحو الجرائم الالكترونية التي تصاحب استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الأمنية، والتي جاءت بنسوب ودرجات مقاومة ايضاً، حيث تظهر النتائج أن المبحوثين في المؤسسات الأمنية العربية موافقون بدرجة (مرتفعة) على فئات الجرائم الالكترونية المصاحبة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي بمتوسط (3.95 من 5.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي من (3.50-5.00)، وبانحراف معياري قدره (0.676)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار (مرتفع) بشأن اشكال الجرائم المتوقعة عند تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، حيث تظهر النتائج تعدد الجرائم المتوقعة عند تبني تطبيقات

الذكاء الاصطناعى والتى تتمثل فى التالي "تنامى الأنشطة الارهابية" بمتوسط حسابى قدره (4.17)، و"سهولة الاحتيال المالى" بمتوسط حسابى قدره (4.09)، و"اختراق الحسابات البنكية" بمتوسط حسابى قدره (4.00)، و"تزايد جرائم التجسس" بمتوسط حسابى قدره (3.98)، و"تهديد الأمن الوطنى" بمتوسط حسابى قدره (3.95)، و"نشر الشفرات الخبيثة" بمتوسط حسابى قدره (3.94)" بينما تراجعت تهديدات "ترويج التجارة المحرمة" بمتوسط حسابى قدره (3.93)، و"التسويق المضلل للمنتجات والسلع" بمتوسط حسابى قدره (3.92)، و"نشر الشائعات والأخبار المغلوطة" بمتوسط حسابى قدره (3.89)، و"تنامى جماعات الاجرام الرقمى" بمتوسط حسابى قدره (3.82)، و"التصيد بالفيروسات الخبيثة" بمتوسط حسابى قدره (3.79)، و"انتهاك وخصوصية الأفراد" بمتوسط حسابى قدره (2.36)، و"انتهاك حقوق الملكية الفكرية" بمتوسط حسابى قدره (2.31)، وهو ما يفسر حقيقة اجماع أفراد عينة الدراسة على وجود مخاطر للتبني فى القطاعات الأمنية وخاصة فى مجال الأنشطة الارهابية، حيث يصبح من السهولة استخدام التنظيمات الارهابية مثل هذه التقنية وتوظيفها فى عمليات عنف وتخريب ضد أمن واستقرار مؤسسات الدولة، وهو ما تتفق فيه النتائج مع ما توصلت اليه دراسة جامعة لندن(2022)،أن غالبية الجرائم الالكترونية تستهدف اختراق الحسابات البنكية والابتزاز، وتشويه السمعة عبر تقنية الخداع العميق، حيث يظهر مقطع فيديو بتقنية الذكاء الاصطناعى يعترف فيه "فلاديمير بوتين" بالتدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية الأخيرة (2021) لصالح بايدن، ومقطع آخر لرئيس مجلس النواب الأمريكي "نانسي بيلوسي" وهي في حالة غياب عن الوعى أثناء مؤتمر صحفي على غير الحقيقة بتقنية التزييف العميق والتى تعمل على أخذ البيانات واستخدام نظام معالجة تكراري وخوارزميات مختلفة للتعلم من الأنماط الموجودة في البيانات، ثم التفاعل معها بطرق مختلفة لتوليد محتوى لا يكاد يختلف عن الحقيقة.<sup>(100)</sup>

#### 9- وظائف تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى الحد من الجرائم الالكترونية .

جدول رقم (16)

#### وظائف تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى الحد من الجرائم الالكترونية

الانحراف المعيارى	المتوسط الحسابى	مستوى التوظيف			وظائف تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى الحد من الجرائم الالكترونية	م
		لا توجد	إلى حد ما	بدرجة كبير		
		%	%	%		
0.62	2.58	23.6	51.9	24.5	تطبيق ذكي لا يفرق بين الثقافات والجنسيات	١٠٣
0.68	2.49	26.9	51.9	21.2	يقوم على توثيق المخالفات غير القانونية	٥٦
0.64	2.45	29.8	49.0	21.2	إتاحة البيانات الأساسية لمنع وقوع الجرائم	٤٧
0.70	2.40	22.2	49.3	28.5	تفعيل مراقبة ورصد الجرائم بكافة أشكالها	٤٨
0.70	2.37	22.2	49.3	28.5	استشعار الجرائم قبل حدوثها من خلال التدوينات	٤٩
0.70	2.35	21.5	46.3	32.2	إمكانية حظر أي جريمة يمكن أن تقع في المستقبل	٥٠
0.66	2.35	23.6	48.6	27.9	الكشف الدقيق عن ملابسات الجرائم الخطيرة	٥١

الاتحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى التوظيف			وظائف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحد من الجرائم الالكترونية	م
		لا توجد	إلى حد ما	بدرجة كبير		
		%	%	%		
0.69	2.35	17.3	57.2	25.5	جمع أكبر عدد من الأدلة الخاصة بمسرح الجريمة	
0.63	2.34	24.9	45.4	29.8	تعطيل خطابات الكراهية وإيقاف حساب مستخدمها	
0.62	2.34	24.0	50.5	25.5	القدرة على الكشف عن المتسبب بالجريمة في الحال	
0.70	2.32	25.6	44.4	30.0	إمكانية المساعدة في تنفيذ العقوبة على الجميع	
0.69	2.31	20.2	51.4	28.4	تتيح عملية إنفاذ القانون والعقوبة بشكل دقيق	
0.62	2.30	19.3	38.2	42.5	إتاحة فرض المساواة في تطبيق العقوبة على الجميع	
0.73	2.29	30.4	47.3	22.2	المصداقية وتنفيذ صارم للقوانين بدون مجاملة	
0.73	2.27	21.4	51.5	27.2	وضع قواعد وإجراءات لمحاسبة أي سلوك إجرامي	
<b>المتوسط العام</b>		<b>0.92</b>	<b>2.75</b>			

\*\* دالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل

توضح بيانات الجدول السابق تنوع استجابات المبحوثين حول "وظائف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحد من الجرائم الالكترونية" والتي جاءت بنسب ودرجات متفاوتة، حيث تظهر النتائج أن المبحوثين في المؤسسات الأمنية العربية موافقون بدرجة (متوسطة) على مجموعة فئات الوظائف المتابعة بمتوسط (2.75 من 5.5)، وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي من (3.49-250)، وبانحراف معياري قدره (0.92)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار (متوسط) بشأن وظائف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية، حيث تظهر النتائج تنوع وظائف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحد من الجرائم الالكترونية ، فمن حيث المراقبة الوقائية من الجرائم تصدر كونه "تطبيق ذكي لا يفرق بين الثقافات والجنسيات" بمتوسط حسابي قدره (2.58)، يليه "يقوم التطبيق الذكي على توثيق المخالفات غير القانونية" بمتوسط حسابي قدره (2.49)، و"إتاحة البيانات الأساسية من قاعدة البيانات الضخمة لمنع وقوع الجرائم" بمتوسط حسابي قدره (2.45)، و"تفعيل تطبيقات مراقبة ورصد الجرائم بكافة أشكالها" بمتوسط حسابي قدره (2.40)، و"إمكانية استشعار الجرائم قبل حدوثها من خلال التدوينات التي يكتبها المدونون" بمتوسط حسابي قدره (2.37)، وفي مجال الكشف عن الجرائم تصدرت "إمكانية التطبيقات الذكية حظر أي جريمة يمكن أن تقع في المستقبل" بمتوسط حسابي قدره (2.35)، و"الكشف الدقيق عن ملابسات الجرائم الخطيرة" بمتوسط حسابي قدره (2.35)، و"جمع أكبر عدد من الأدلة الخاصة بمسرح الجريمة" بمتوسط حسابي قدره (2.35)، و"تعطيل خطابات الكراهية وإيقاف حساب مستخدمها" بمتوسط حسابي قدره (2.34)، و"القدرة على الكشف عن المتسبب بالجريمة في الحال" بمتوسط حسابي قدره (2.34)، وفي مجال تنفيذ عقوبة الجرائم

تصدرت وظائف" امكانية المساعدة في تنفيذ العقوبة على الجميع" بمتوسط حسابي قدره (2.32)، و"تنبيح عملية إنفاذ القانون والعقوبة بشكل دقيق" بمتوسط حسابي قدره (2.31)، و"اتاحة فرض المساواة في تطبيق العقوبة على الجميع" بمتوسط حسابي قدره (2.30)، و"المصداقية وتنفيذ صارم للقوانين دون مجاملة" بمتوسط حسابي قدره (2.29)، و"وضع قواعد وإجراءات ضد أي سلوك اجرامي" بمتوسط حسابي قدره (2.27)، وهو ما يفسرحقيقة تنوع وظائف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحد من الجرائم الالكترونية في مجالاتها الثلاثة (مراقبة الجرائم، الكشف عن الجرائم، ومتابعة تنفيذ الأحكام بشأن الجرائم)، ويعتقد الباحث أنه ورغم تعدد وظائف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في اطار الحد من الجرائم الالكترونية، الا أن القدرات البشرية ما تزال لديها من القدرات ما يضفي على بعض الأحكام بعد الإنساني والحالة النفسية لمترقب الجريمة وتحليل وتفسير تدويناته ومحادثاته الصوتية المسجلة، حيث قضت محكمة نيويورك الأمريكية أن الكشف عن محتوى الحساب الخاص للجاني علي "توتير" لا يشكل انتهاكاً للحق في الحياة الخاصة ولم يتم الاعتداء مادياً على حقوق الملكية ولا يوجد انتهاكاً للحياة الخاصة، فالمتهم أرسل تغريداته عبر منصة توتير للجميع وهي منصة متاحة فيها ركن العلانية .

#### 10- ما أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الكشف عن الجرائم الالكترونية :

جدول رقم (17)

#### أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الكشف عن الجرائم الالكترونية

الانحراف المعيارى	المتوسط الحسابى	مستوى الاستخدام			تطبيقات الذكاء الاصطناعى
		لا توجد	إلى حد ما	بدرجة كبيرة	
		%	%	%	
0.65	2.55	17.5	48.5	34.0	Seo- crime
0.63	2.52	20.7	44.7	34.6	Vr
0.59	2.50	17.8	44.7	37.5	Reverse image search
0.63	2.49	12.0	45.7	42.3	Chat Gpt
0.62	2.48	28.0	45.4	26.6	photo Robot
0.60	2.47	22.2	42.5	35.3	E-narrative
0.71	2.46	17.9	44.0	37.7	Hologram
0.73	2.37	16.0	55.8	28.2	360
0.73	2.35	24.6	46.4	29.0	Deep Facte
0.76	2.23	23.2	43.5	33.3	3D
0.76	2.22	17.8	44.7	37.5	Data analysis
<b>المتوسط العام</b>		<b>0.75</b>	<b>2.58</b>		

\*\* دالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل توضح بيانات الجدول السابق تنوع استجابات المبحوثين حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاعات المؤسسات الأمنية العربية، والتي جاءت بحسب درجات متفاوتة، حيث تظهر النتائج أن المبحوثين موافقون بدرجة (متوسطة) على مجموعة فئات التطبيقات المتاحة بمتوسط (2.58 من 5.00) وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي من (3.49-250) ، وبانحراف معياري قدره (0.75)، وهى الفئة التي تشير إلى خيار (متوسط)

بشأن تقنيات الذكاء الاصطناعي المتاحة للتطبيق بقطاعات المؤسسات الأمنية العربية، حيث تظهر النتائج تنوع استخدام وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال العلوم الجنائية والتي جاءت على النحو التالي "تقنية التحليل Seo- crime بمتوسط حسابي قدره (2.55)، يليها تقنية الواقع المعزز Vr بمتوسط حسابي قدره (2.52)، وتقنية بحث الصور Reverse Chat بمتوسط حسابي قدره (2.50)، وتقنية الدردشة وتوليد النصوص image search بمتوسط حسابي قدره (2.49)، وتقنية التصوير الالى photo Robot بمتوسط حسابي قدره (2.48)" بينما تراجعت تطبيقات مثل "تقنية التعلم E-narrative بمتوسط حسابي قدره (2.47)، وتقنية التجسيم Hologram بمتوسط حسابي قدره (2.46)، وتقنية الفيديو 360 بمتوسط حسابي قدره (2.37)، والتزييف العميق Deep Facte بمتوسط حسابي قدره (2.35)، والطباعة ثلاثية الابعاد 3D بمتوسط حسابي قدره (2.23)، وتحليل البيانات Data analysis بمتوسط حسابي قدره (2.22)"، وهو ما يعني أهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الأمنية العربية، حيث أكدت نسبة كبيرة من المبحوثين استخدام القطاعات الأمنية عدداً من تطبيقات الذكاء الاصطناعي تصدرتها تطبيقات الدردشة وتوليد النصوص مثل (Dall.e ، ChatGPT ، Bard ، Character ، Janitor AI ، Crayon ، Civial ، Capcut ، Midjourney ، Novel ، Quillbot ، stable diffusion (AI)، وتطبيقات معالجة البيانات الضخمة مثل، (Hugging Face)، وهي تطبيقات أثبتت فعالية في العلوم الأمنية والكشف عن الأدلة الجنائية الرقمية التي صاحبت عدد من الجرائم الإلكترونية المعقّدة مثل الابتزاز والنصب والاحتيال وسرقة الحسابات البنكية وحقوق الملكية الفكرية وغيرها، وهو ما تتفق فيه النتائج جزئياً مع دراسة (Umair. 2022)<sup>(101)</sup> والتي توصلت إلى إمكانية استخدام تقنيات التعلم الآلي والتعلم العميق في التنبؤ بالجرائم باستخدام ذاكرة ثنائية الاتجاه طويلة المدى (Bi-LSTM)، وهي نوع من الشبكات العصبية التكرارية (RNN) تُستخدم في وضع إطار قانوني وأخلاقي يضمن استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل آمن في المراقبة وتعقب مسار القائم بالجريمة .

#### 11- ما مجالات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الإلكترونية ؟

جدول رقم (18)

#### مجالات توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الإلكترونية

العنوان	النوع	استجابة أفراد مجتمع الدراسة						مجالات توظيف المؤسسات الأمنية	
		إ	ن	ج	س	ل	%		
1.238	3.83	5	14	19	24	44	ت	تنبع مسار القائم بالفعل الإجرامي	
		4.7	13.2	17.9	22.6	41.5	%		
1.211	3.78	6	9	28	22	41	ت	كشف اختراقات الحسابات البنكية	
		5.7	8.5	26.4	20.8	38.7	%		
1.175	3.73	5	13	22	32	34	ت	سرعة الوصول لل بصمة الوراثية	
		4.7	12.3	20.8	30.2	32.1	%		

الرتبة العامية	الرتبة العلمية	استجابة أفراد مجتمع الدراسة						مجالات توظيف المؤسسات الأمنية	
		الـ	الـ	الـ	الـ	الـ	الـ		
1.217	3.72	6	13	22	29	36	ت	الكشف عن الجثث مجهولة الهوية	
		5.7	12.3	20.8	27.4	34.0	%		
1.222	3.62	6	14	28	24	34	ت	تنبئ تجارة وزراعة المخدرات	
		5.7	13.2	26.4	22.6	32.1	%		
1.294	3.52	8	20	16	31	30	ت	سرعة انفاذ القانون في الجرائم	
		7.6	19.0	15.2	29.5	28.6	%		
1.259	3.49	9	14	28	26	29	ت	تحديد مكان النشاط الاجرامي	
		8.5	13.2	26.4	24.5	27.4	%		
1.004	3.42	3	18	29	43	13	ت	الكشف عن الأدلة الرقمية	
		2.8	17.0	27.4	40.6	12.30	%		
1.174	3.11	12	18	26	28	13	ت	سرعة تحديد بصمه الوجه والعين	
		11.3	17.0	33.0	26.4	12.3	%		
1.279	3.10	14	21	29	24	18	ت	رصد حركة البضائع المشبوهة	
		13.2	19.8	27.4	22.60	17.0	%		
1.250	3.09	23	29	24	24	14	ت	سهولة الكشف المبكر عن الجريمة	
		12.5	27.9	23.1	23.1	13.50	%		
0.865	3.48							المتوسط العام	

\*\* دالة إحصائيًّا عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائيًّا عند مستوى 0.05 فأقل

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

1. موافقة أفراد مجتمع الدراسة بدرجة كبيرة (غالباً) على مجالات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الالكترونية ، والتى جاءت بمتوسط (3.48 من 5)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من 3.40 إلى أقل من 4.20)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار (غالباً) على أداة الدراسة.
2. أن غالبية قيم مربع كاي كانت دالة إحصائيًّا عند مستوى (0.01)، أو (0.05) فأقل، مما يبين تباين وجهات نظر المبحوثين على فقرات مجالات التطبيق فيما عدا الفرعين رقم (3، 4)، المتمثلة ب "سرعة الوصول لل بصمة الوراثية " و "الكشف عن الجثث مجهولة الهوية" ، وجاء غير دالة إحصائيًّا عند مستوى (0.05) فأقل، وهو ما يعني تجانس وجهات نظر المبحوثين على فقرات مجالات التوظيف في المؤسسات الأمنية العربية .
3. أن غالبية قيم (ت) جاءت لمفردة واحدة كانت دالة إحصائيًّا عند مستوى (0.01) أو (0.05) فأقل، مما يبين موافقة أفراد مجتمع الدراسة على فقرات مجالات التوظيف بدرجة غالباً.
4. أن هناك تقاوتاً في موافقة أفراد مجتمع الدراسة على مجالات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية ، وتراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.09 إلى 3.83)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الثالثة والرابعة من فئات المقياس الخماسي، وللتبيان تشيران إلى (أحياناً / غالباً) ، مما يوضح التقاوت في موافقة أفراد مجتمع الدراسة على مجالات التوظيف في القطاعات الأمنية ، وأن أفراد مجتمع الدراسة موافقون (غالباً)

على ثمانية مجالات توظيف تمثل في العبارات رقم(1، 2، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها (غالباً) كالتالي : جاءت عبارة " تتبع مسار القائم بالفعل الإجرامي " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثين على مجالات تطبيقات الذكاء الاصطناعي غالباً بمتوسط (3.83 من 5)، وجاءت عبارة " كشف الاحتيال واختراقات الحسابات البنكية " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثين على مجالات تطبيقات الذكاء الاصطناعي غالباً بمتوسط (3.78) من 5) ، وجاءت عبارة " تتبع تجار وراعة المخدرات " بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة المبحوثين على مجالات تطبيقات الذكاء الاصطناعي غالباً بمتوسط (3.62 من 5)، وجاءت عبارة "سرعة انفاذ القانون في الجرائم المعقدة " بالمرتبة السادسة من حيث موافقة المبحوثين على مجالات تطبيقات الذكاء الاصطناعي غالباً بمتوسط (3.52 من 5)، وجاءت عبارة " تحديد مكان النشاط الاجرامي " بالمرتبة السابعة من حيث موافقة المبحوثين على مجالات تطبيقات الذكاء الاصطناعي غالباً بمتوسط (3.49 من 5)، وجاءت العبارة " الكشف عن الأدلة الرقمية " بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة المبحوثين على مجالات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي غالباً بمتوسط (3.42 من 5)، وجاءت عبارة " سرعة تحديد بضم الوجه والعيون " بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة المبحوثين على مجالات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي غالباً بمتوسط (3.10 من 5)، وجاءت عبارة " سهولة الكشف المبكر عن الجريمة وعمليات غسيل الأموال " بالمرتبة الحادية عشر من حيث موافقة المبحوثين على مجالات تطبيقات الذكاء الاصطناعي غالباً بمتوسط (3.09 من 5). ويتبين من النتائج السابقة حقيقة تنوع مجالات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الأمنية، حيث أثبتت تطبيقات الذكاء الاصطناعي جدارتها في مجال تتبع مسارات القائم بالفعل الإجرامي عبر الكاميرات الذكية ، بالإضافة إلى تطوير نظام آلي لتحديد عملية اختراق الحسابات البنكية والهوية الجنائية باستخدام التعرف على الوجوه لمساعدة الشرطة في التعرف على المجرمين والقبض عليهم، من خلال التسجيل الجنائي، حيث تتم إضافة الصور الإجرامية إلى النظام في قاعدة البيانات الضخمة عبر دوائر تلفزيونية مغلقة، كما يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي تحليل كميات كبيرة من البيانات في ثوانٍ معدودة، بما في ذلك إحصاءات الجريمة وغيرها من المعلومات ذات الصلة، والتنبؤ بالمكان والوقت المحتمل لوقوع جريمة محددة، ومن ثم منعها قبل حدوثها، وهو ما تتفق فيه النتائج مع دراسة أنس عدنان، هبة توفيق (2023)<sup>(103)</sup>، والتي توصلت إلى أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم جاء في ثلاثة مجالات هي: المراقبة والوقائية من الجرائم، والكشف عن الجرائم، وسلامة وشفافية العقوبة.

## 12- ما التأثيرات المترتبة على توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية

جدول رقم (19)

تأثير توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتوقعة على أداء المؤسسات الأمنية العربية

الأنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى التوظيف			التأثير المتوقع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي
		لا توجد	إلى حد ما	بدرجة كبيرة	
		%	%	%	
0.62	2.58	23.6	51.9	24.5	تحليل البيانات الضخمة والمعقدة
0.68	2.49	26.9	51.9	21.2	التنبؤ بالهجمات والتهديدات المتوقعة
0.64	2.45	29.8	49.0	21.2	أثراء التحقيقات بالمعلومات المتعددة
0.70	2.40	22.2	49.3	28.5	التحقق من مصداقية الصور المتداولة
0.70	2.37	22.2	49.3	28.5	تعزيز الحماية الشخصية والفكريّة
0.70	2.35	21.5	46.3	32.2	دعم المؤسسات الحيوية بالأمن السيبراني
0.66	2.35	23.6	48.6	27.9	إعادة تشكيل مسرح الجريمة 3D
0.69	2.35	17.3	57.2	25.5	سهولة الوصول للأحكام المشابهة
0.63	2.34	24.9	45.4	29.8	إمكانية تصنیف البيانات الضخمة وحفظها
0.62	2.34	24.0	50.5	25.5	تنوع تقنيات الوسائل المرئية
0.70	2.32	25.6	44.4	30.0	يوفّر آلية الترجمة الفورية بجودة عالية
0.69	2.31	20.2	51.4	28.4	تحقيق الابهار في عرض المعلومات
0.62	2.30	19.3	38.2	42.5	تحليل كلمات ومشاعر المتهمنين
0.73	2.29	30.4	47.3	22.2	رصد تفاعل الجمهور على الجرائم
0.73	2.27	21.4	51.5	27.2	مزج الواقع والأفتراء في الجرائم
					المعقدة
					تساعد على التنبؤ بالجرائم المحتملة
					تساعد على تصحيح أخطاء التحرى
					ادارة العمل بسهولة وكفاءة عالية
<b>0.92</b>		<b>2.50</b>			<b>المتوسط العام</b>

\*\* دالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل  
توضح بيانات الجدول السابق تنوع استجابات المبحوثين حول التأثيرات المتوقعة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على أداء المؤسسات الأمنية العربية، والتي جاءت بنسب ودرجات متقاربة، حيث تظهر النتائج أن المبحوثين في المؤسسات الأمنية العربية موافقون بدرجة (متوسطة) على مجموعة فئات التأثيرات المتوقعة بمتوسط (2.50 من 5.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي من (3.49-250)، وبانحراف معياري قدره(0.92)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار (متوسط) بشأن تأثيرات التوظيف المتوقع على أداء المؤسسات الأمنية العربية، حيث تظهر النتائج تأثيرات التوظيف المتوقع على أداء المؤسسات الأمنية العربية في الجوانب التالية "تحليل البيانات المعقدة" بمتوسط حسابي قدره (2.58)، يليها "التنبؤ بالهجمات والتهديدات المتوقعة" بمتوسط حسابي قدره (2.49)، و"أثراء التحقيقات بالمعلومات المتعددة" بمتوسط حسابي قدره (2.45)، و"التحقق من مصداقية الصور" بمتوسط حسابي قدره (2.40)، و"تعزيز الحماية الشخصية والفكريّة"

بمتوسط حسابي قدره (2.37)، و"دعم الأمن السيبراني بالمؤسسات الحيوية" بمتوسط حسابي قدره (2.35)، و"اعادة تشكيل مسرح الجريمة" بمتوسط حسابي قدره (2.35)، و"سهولة الوصول للأحكام المتشابهة" بمتوسط حسابي قدره (2.35)، و"إمكانية تصنيف البيانات الضخمة وحفظها" بمتوسط حسابي قدره (2.34)، بينما تراجعت مجالات التوظيف في "تنوع تقنيات الوسائط المرئية" بمتوسط حسابي قدره (2.34)، و"يوفِر آلية الترجمة الفورية بجودة عالية" بمتوسط حسابي قدره (2.32)، و"تحقيق الابهار في عرض المعلومات" بمتوسط حسابي قدره (2.31)، و"تحليل كلمات ومشاعر المتهمين" بمتوسط حسابي قدره (2.30)، و"تنوع أدوات التفاعل على الجرائم" بمتوسط حسابي قدره (2.29)، و"المزج بين الواقعى والافتراضى فى الكشف عن الجرائم المعقدة" بمتوسط حسابي قدره (2.27)، و"تساعد على التنبؤ بالجرائم المحتملة" بمتوسط حسابي قدره (2.23)، و"تساعد على تصحيح أخطاء التحريرات البشرية" بمتوسط حسابي قدره (2.18)، و"ادارة العمل بسهولة وكفاءة عالية" بمتوسط حسابي قدره (2.12)، وهو ما يفسر حقيقة تنوع تأثيرات تطبيقات الذكاء الاصطناعي على أداء المؤسسات الأمنية العربية وأنه على الرغم من محدوديتها إلا أنها تؤثر بشكل أكبر على مجمل المهام الوظيفية لديها، ويعتقد الباحث أنه ورغم تعدد التطبيقات الأمنية وأهمتها العديد من القطاعات الأمنية، فإن القدرات البشرية ما تزال عامل مهم في التنبؤ بالجرائم وحل العديد من القضايا المعقدة.

#### جدول رقم (20)

#### فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية

العنوان	القيمة	استجابة أفراد مجتمع الدراسة					فوائد توظيف الذكاء الاصطناعي	
		إ	ن	ج	ن	ل		
1.174	3.63	8	7	30	32	29	ت	السرعة في عملية البحث والتحري
		7.5	6.6	28.3	30.2	27.4	%	
1.031	3.60	2	12	34	32	25	ت	توفر بيئة عمل مريحة لرجال الأمن
		1.9	11.4	32.4	30.5	23.8	%	
1.115	3.52	6	12	31	35	22	ت	التخلص من الروتين اليومي
		5.7	11.3	29.2	33.0	20.8	%	
1.220	3.36	5	26	26	24	25	ت	السهولة في اتخاذ القانون
		4.7	24.5	24.5	22.6	23.6	%	
1.361	3.36	13	17	24	23	29	ت	إمكانية تحليل البيانات بسهولة
		12.3	16.0	22.6	21.7	27.4	%	
1.363	3.27	14	19	23	24	26	ت	الاستغناء عن الكوادر غير المؤهلة
		13.2	17.9	21.7	22.6	24.5	%	
1.295	3.25	11	20	31	19	25	ت	ضياع حقوق التأليف والملكية الفكرية
		10.4	18.9	29.2	17.9	23.6	%	
1.332	3.08	15	24	24	23	20	ت	وجود فئات رافضة للذكاء الاصطناعي
		14.2	22.6	22.6	21.7	18.9	%	
1.301	3.06	14	25	27	21	19	ت	تراجع مستوى التقارير الأمنية عن الجرائم
		13.2	23.6	25.5	19.8	17.9	%	

نوع الجودة	مقدار الجودة	استجابة أفراد مجتمع الدراسة						فوائد توظيف الذكاء الاصطناعي	
		إيجابي	مترافق	مترافق	مترافق	مترافق	سلبي		
1.313	3.01	16	25	24	24	17	ت	فقدان الجوانب الإنسانية في انفاذ القانون	المتوسط العام
		15.1	23.6	22.6	22.6	16.0	%		
0.980	3.31								

\*\* دالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلى:

1. موافقة أفراد مجتمع الدراسة (أحياناً) على فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية جاءت بمتوسط (3.31 من 5.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقاييس الخمسية (3.40 - 2.60)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أحياناً).

2. أن غالبية قيم مربع كاي كانت دالة إحصائية عند مستوى (0.01) أو (0.05) فأقل، مما يبين تباين وجهات نظر المبحوثين على فقرات التأثيرات فيما عدا الفقرات رقم (4، 5، 6، 7، 9)، فقد كانت قيمتها غير دالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل، مما يبين تباين وجهات نظر مجتمع الدراسة على فقرات فوائد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية.

3. أن غالبية قيم (ت) لمفردة واحدة كانت دالة إحصائية عند مستوى (0.01) أو (0.05) فأقل، مما يبين أن أفراد الدراسة موافقون على فقرات فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية بدرجة متوسطة (أحياناً).

4. أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد مجتمع الدراسة على فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية، وترواحت متوسطات موافقهم ما بين (3.01 إلى 3.63)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الثالثة والرابعة من فئات المقاييس الخمسية واللثان تشيران إلى (أحياناً / غالباً)، مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد مجتمع الدراسة على فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية، وأن أفراد مجتمع الدراسة موافقون غالباً على ثلاثة من فوائد التوظيف تتمثل في العبارات رقم (3، 2، 1)، والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد مجتمع الدراسة عليها غالباً، حيث جاءت عبارة "السرعة في عملية البحث والتحرى" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثين على فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية غالباً بمتوسط (3.63 من 5)، كما جاءت عبارة "توفر بيئة عمل مريحة لرجال الأمن" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثين على فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية غالباً بمتوسط (3.60 من 5)، وجاءت عبارة "التخلص من الروتين اليومي" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثين على فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية غالباً بمتوسط (3.52 من 5).

كما يتضح من النتائج أيضاً أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون (أحياناً) على ثلاثة من فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية، تتمثل في العبارات رقم (4، 5، 6، 7، 8، 9، 10)، التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد مجتمع الدراسة عليها غالباً، حيث جاءت عبارة "سهولة الأداء المهني للقائمين على انفاذ القانون" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة المبحوثين على فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية غالباً بمتوسط (3.36 من 5)، وجاءت عبارة "إمكانية تحليل البيانات بسهولة" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة المبحوثين على فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية غالباً بمتوسط (3.36 من 5)، وجاءت عبارة "إمكانية تحلييل البيانات بسهولة" بالمرتبة الخامسة بالمرتبة السادسة من حيث موافقة المبحوثين على فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية غالباً بمتوسط (3.27 من 5)، وجاءت عبارة "ضياع حقوق التأليف والملكية الفكرية" بالمرتبة السابعة من حيث موافقة المبحوثين على فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية غالباً بمتوسط (3.25 من 5)، وجاءت عبارة "وجود فئات رافضة للذكاء الاصطناعي" بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة المبحوثين على فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية غالباً بمتوسط (3.08 من 5)، وجاءت عبارة "تراجع مستوى التقارير الأمنية التي يتم انتاجها" بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة المبحوثين على فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاحكام القضائية بمتوسط (3.06 من 5)، وجاءت عبارة "اهمال الجوانب الانسانية في الاحكام القضائية" بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة المبحوثين على فوائد توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية غالباً بمتوسط (3.01 من 5).

ويتضح من النتائج السابقة تعدد فوائد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية، حيث يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في سرعة الوصول للأدلة الجنائية ، والتبؤ ببعض الجرائم المحتملة والأماكن التي تشكل بؤراً إجرامية مستقبلاً، وذلك عبر استخدام خوارزميات يتم إعطاؤها بيانات محددة، ومن ثم تقوم بتحليل تلك البيانات والخروج بنتائج تسهم في الوقاية من الجرائم المتوقع حدوثها، حيث تستطيع التطبيقات الذكية كشف الغموض في أي واقعة عن طريق المعطيات التي تحصل عليها من خلال تصويرها لمسرح الجريمة بتقنية الـ 3D ودراسة الحالة الصحية للمتهم وقت ارتكاب الجريمة ، وإثبات مدى قدرته على ارتكاب السلوك المكون للجريمة من عدمه، ويرى الباحث أن هذه النظرة والتلخو من مستقبل الأدلة الجنائية جعل العديد من الحكومات مواجهة هذا التحدي من خلال وضع سياسات تقوم على إعادة تأهيل المنسوبين لدى المؤسسة الأمنية، وكانت البداية 2020 عندما قامت شرطة مدينة نيويورك بإنشاء مركزاً لإدارة الجريمة وتحليل البيانات والتبؤ بسلوك الجاني، وتحسين زمن الاستجابة من خلال تكثيف وتوزيع الدوريات في الأماكن الأكثر عرضة لحدوث الجرائم، وبالرغم من اهتمام الحكومة الأمريكية بإصدار القوانين الرادعة، إلا أن التطبيق العملي لهذه القوانين يصطدم بتحديات إجرائية تعود إلى طبيعة ومسرح الجريمة، وهو ما يزيد من صعوبة تطبيق بعض الإجراءات مثل"القتيش" ، المعنية، والضبط.." مما يشكل عائقاً كبيراً أمام الاستفادة من الذكاء الاصطناعي التي ثبتت الواقعية أو تنفيها.

**جدول رقم (21)**

**التأثيرات السلبية المتوقعة عند استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية**

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى التهديد			التأثيرات المتوقعة من التبني
		لا توجد	إلى حد ما	بدرجة كبيرة	
		%	%	%	
0.62	2.47	23.6	51.9	24.5	التعدي على حقوق الملكية الفكرية
0.73	2.34	24.9	45.4	29.8	كثرة الشائعات والأخبار الكاذبة
0.75	2.25	25.6	44.4	30.0	تسريب البيانات والمعلومات المهمة
0.72	2.15	25.2	50.5	24.3	تجاوز المعايير المهنية والأخلاقية
0.71	2.08	21.4	51.5	27.2	سرقة المواقع والمنصات الرقمية
<b>المتوسط العام</b>		<b>0.72</b>	<b>2.30</b>		

\*\* دالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل  
 توضح بيانات الجدول السابق تنوع استجابات المبحوثين حول التأثيرات السلبية المتوقعة عند استخدام وتبني المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث تظهر النتائج أن المبحوثين في المؤسسات الأمنية موافقون بدرجة (ضعيفة) على مجموعة فئات مخاطر التبني بمتوسط (2.30 من 5)، وهو متوسط يقع في الفئة الأولى من فئات المقاييس الثلاثي من (1-2.49)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار (ضعف) بشأن التأثيرات السلبية المتوقعة عند استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، حيث تصدرت التأثيرات السلبية المتوقعة عبارة "التعدي على حقوق الملكية الفكرية" بمتوسط حسابي قدره (2.47)، يليها "كثرة الشائعات والأخبار الكاذبة" بمتوسط حسابي قدره (2.34)، و"تسريب البيانات والمعلومات المهمة" بمتوسط حسابي قدره (2.25)، و"تجاوز المعايير المهنية والأخلاقية" بمتوسط حسابي قدره (2.15)، و"سرقة المواقع والمنصات الرقمية" بمتوسط حسابي قدره (2.08)، وهو ما يفسر أهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الاختراقات والسرقات العلمية والأدبية بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية عبر تصميم أنظمة استباقية لإدارة التغرات التي تصاحب نقاط الضعف في الأنظمة الذكية، حيث تسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في رفع فاعلية التقنيات الحيوية وزيادة دقتها في تحديد وتتبع عمليات التعدي على حقوق الملكية الفكرية وخصوصية الغير، يقابل ذلك الفراغ التشريعي القائم في مواجهة كافة صور الانتهاكات التي تقع عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، فالقوانين الجنائية الحالية تصبح عاجزة عن مواجهة تطورات تكنولوجية متلاحقة لا يمكن التصدي لها جنائياً إلا من خلال نصوص جنائية قائمة تطبقاً لمبدأ الشرعية الجنائية "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، حيث ينظر إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي بأنها ستنتقل العالم إلى آفاق مختلفة وغير تقليدية ستثير بلا شك مشكلات غير محدودة من منظور القانون الجنائي.

**13- الأدوار المتوقعة عند تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالمؤسسات الأمنية :**  
**جدول رقم (22)**

**الدور الوظيفي المتوقع عند تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية**

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الدور الوظيفي			الدور الوظيفي
		لا توجد	إلى حد ما	بدرجة كبيرة	
		%	%	%	
1.014	3.57	19.1	49.1	31.1	تحقق الادارة الذكية في البحث الجنائي
1.096	3.38	19.7	44.8	35.5	استشراف النتائج في الجرائم بدقة عالية
1.208	3.33	26.0	39.7	34.3	توفير الوقت والجهود البشرى
1.149	3.22	26.7	43.2	30.1	تنوع مصادر الأدلة الجنائية ومصداقيتها
1.165	3.18	38.4	36.0	25.6	سرعة انفاذ القانون وتصور الأحكام
<b>1.150</b>	<b>3.34</b>				<b>المتوسط العام</b>

\*\* دالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل  
 توضح بيانات الجدول السابق تنوع الأدوار الوظيفية التي قد تؤديها تطبيقات الذكاء الاصطناعي عند تبني المؤسسات الأمنية العربية لها، حيث توضح النتائج أن نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة قد أكدوا على قدرة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم البحث الجنائي، واستخراج نتائج التحقيقات الجنائية بدقة عالية، وقد بلغ المتوسط الحسابي للدور الوظيفي المتوقع (3.34) وبانحراف معياري (1.150) وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقاييس الثلاثي (3.49 - 2.50) وهي الفئة التي تشير إلى أن الأدوار الوظيفية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية قد تأتي (متوسطة) على أداة الدراسة، حيث ما تزال المؤسسات الأمنية العربية تقوم على مراجعة البنية الحيوية لقطاعاتها المختلفة بحيث تكون أكثر أمناً عند التبني الفعلى والسعى نحو تحقيق الادارة الذكية في البحث الجنائي، ونتيجةً لذلك تُتفق قطاعات الشرطة قدرًا كبيرًا من الوقت والموارد في اكتشاف اتجاهات الجريمة الرقمية والتتبؤ بها، حيث ان محاولة التتبؤ بالجريمة يدوياً يصبح من الصعبه، فيما أصبح بالأمكان استخدام تقنيات التعلم الآلي على نطاق واسع للمساعدة في الوقاية من الجريمة والتتبؤ بها تقليدياً باستخدام تقنية "تحليل النقاط الساخنة" لمنع الجرائم المستقبلية، وهو ما يفسر حقيقة تصدر البحث الجنائي واستشراف نتائج التحقيقات في الجرائم المعقدة أدوار التطبيقات الذكية حيث تحتاج الأدلة الجنائية الرقمية في عملية استخلاصها وفحصها إلى مهارات وخبرات خاصة، بالإضافة إلى فهم أساسيات وأصول التحقيق الجنائي المطبقة في الجرائم التقليدية، لذا فإن نقص خبرة لدى المحققين في مجال التقنية، وعدم معرفتهم بالتطبيقات المستعملة في ارتكاب الجريمة قد يشكل عائقاً كبيراً في جمع الأدلة الجنائية وتحليلها.

**جدول رقم (23)**

**الدور المهني المتوقع عند تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية**

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الدور المهني			الدور المهني
		لا توجد	إلى حد ما	بدرجة كبيرة	
		%	%	%	
1.051	3.52	21.1	51.0	27.9	الدقة العالية في نتائج التحقيقات
1.074	3.44	27.1	41.0	31.9	الموضوعية والشفافية في الأحكام
1.102	3.42	27.1	47.3	25.6	حرية تداول المعلومات وسريتها
1.098	3.42	23.9	50.7	25.4	أهمية المعلومات وتتنوع مصادرها
1.146	3.35	29.2	45.9	24.9	التفاعل والمشاركة الآتية
1.185	3.29	21.7	48.3	30.0	تصحيح المعلومات الخاطئة بسرعة
<b>.883</b>		<b>3.37</b>			<b>المتوسط العام</b>

\*\* دالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل  
 توضح بيانات الجدول السابق تنوع الأدوار المهنية التي قد تؤديها تطبيقات الذكاء الاصطناعي عند تبني المؤسسات الأمنية العربية لها، كما توضح النتائج أن المبحوثين موافقون بدرجة (متوسطة) على الأدوار الوظيفية التي قد تؤديها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية بمتوسط (3.37 من 5)، وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي من (2.50 - 3.49) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (بدرجة متوسطة) على مقياس أداة الدراسة، وهو ما يؤكد على تباين وجهات نظر المبحوثين في الأدوار المهنية التي سوف تؤديها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في بالمؤسسات الأمنية بقطاعاتها المختلفة، والتي تتصرّدّرها فئات الدقة والموضوعية والشفافية في البحث واستخراج النتائج المصاحبة للجرائم بأنواعها مقارنة بالكواكب البشرية ، ويفسر حرص المؤسسات المعنية بقطاع الأمن على مواكبة التقنيات الحديثة واستراتيجيات التحول الرقمي للمحافظة على مستويات الأمان والأمان لديها، حيث بات التحدّي أكبر مقارنة بالماضي، وأن تعدد أساليب الجريمة وتتنوع أدواتها أصبح لزاماً على القطاعات الأمنية تطبيقها في مراحل إجراءات البحث والتحري وتعقب الجناه وغيرها .

**جدول رقم (24)**

**الدور الأخلاقي المتوقع عند تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية**

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى المعايير			الأدوار الأخلاقية
		لا توجد	إلى حد ما	بدرجة كبيرة	
		%	%	%	
1.092	3.51	25.6	40.6	33.8	احترام قيم المجتمع والحفاظ عليها
1.009	3.48	22.6	49.5	27.9	احترام ثقافة وخصوصية الغير
1.011	3.43	12.6	44.0	43.5	الحفاظ على سرية المعلومات الأمنية
1.020	3.38	19.7	44.8	35.5	توعية الجمهور بالمخاطر المحتملة
1.024	3.36	26.6	44.0	29.5	تقديم المعلومات كاملة دون تزيف
<b>1.022</b>		<b>3.40</b>			<b>المتوسط العام</b>

\*\* دالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل

توضح بيانات الجدول السابق تنوع الأدوار الأخلاقية التي قد تؤديها تطبيقات الذكاء الاصطناعي عند تبني المؤسسات الأمنية العربية لها، حيث تظهر النتائج أن المبحوثين موافقون بدرجة (متوسطة) على مجموعة الأدوار الأخلاقية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية بمتوسط (3.40 من 5.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من المقياس الثلاثي من (3.49- 2.50) وهي الفئة التي تشير إلى (خيار متوسط) بشأن المعايير الأخلاقية المتوقعة عند تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، وهو ما يفسر أهمية المعايير الأخلاقية عند استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وإعادة إنشاء الجرائم بشكل ثلاثي الأبعاد، وتوظيف تقنيات الواقع الافتراضي في تحليل المشاهد المسجلة، مثل لقطات الكاميرات أو مشاهد الجرائم، والبحث عن أدلة إضافية أو فهم الأحداث بشكل أفضل، إلا أن ذلك لا ينفي وجود بعض المخاطر المحتملة مثل انتهاك خصوصية الأفراد والتعدى على حقوق الملكية الفكرية لدى البعض وعدم احترام ثقافة الغير، وهو ما يتطلب أهمية استخدام وتبني التطبيقات الذكية بشكل مسؤول وفقاً للقوانين والأنظمة المنصوص عليها، وأن الرقابة البشرية ضرورية لضمان أن تكون القرارات التي تتخذها الأنظمة الذكية عادلة وغير متحيزة.

#### 14- المنافع المتوقعة عند تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية في ضوء النظرية الموحدة

جدول رقم (25)

المنافع المتوقعة عند تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ضوء النظرية الموحدة :

الانحراف المعياري	المتوسط الحاسبي	مستوى التبني			المنافع المتوقعة عند التبني
		لا توجد	إلى حد ما	بدرجة كبيرة	
		%	%	%	
0.63	2.39	24.9	43.4	31.7	دقة توثيق المعلومات عن مختلف الجرائم
0.63	2.34	27.7	52.9	19.4	انسيابية المعلومات بين القطاعات الأمنية
0.70	2.32	19.3	38.2	42.5	إمكانية تطوير مهارة العاملين بقطاعات الأمن
0.67	2.31	29.8	38.0	32.2	ثراء المعلومات عن الجرائم المعقدة
0.73	2.27	27.2	49	23.8	استشراف الجرائم المحتملة والتوصي لها
0.71	2.23	23.6	48.6	27.9	الأداء الآلي في البحث الجنائي والتحرى
<b>0.66</b>	<b>2.24</b>				<b>المتوسط العام</b>

\* دالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل

توضح بيانات الجدول السابق تنوع استجابات المبحوثين حول المنافع المتوقعة عند تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، حيث تظهر النتائج أن المبحوثين موافقون بدرجة (متوسطة) على مجموعة المنافع المتوقعة نتيجة التبني بمتوسط (2.24 من 5.00) وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي من (3.49- 2.50)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار (متوسط) بشأن المنافع المتوقعة عند التبني، حيث تظهر النتائج تصدر المنافع المرتبطة بتوثيق المعلومات عن مختلف الجرائم بمتوسط حسابي قدره (2.39)، يليها سهولة انسابية المعلومات بين القطاعات الأمنية بمتوسط حسابي قدره (2.34)، وتطوير مهارة العاملين بقطاعات الأمن بمتوسط حسابي قدره (2.32)، وثراء المعلومات عن الجرائم المعقدة بمتوسط حسابي قدره (2.31)، واستشراف الجرائم المحتملة والتوصي

لها بمتوسط حسابى قدره (2.27)، والأداء الآلى فى البحث الجنائى والتحرى بمتوسط حسابى قدره (2.23)، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء المنافع المتوقع تحقيقها عند تبني واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعى ، حيث ترى النسبة الأكبر من المبحوثين أن دقة وتوثيق المعلومات وانسيابها داخل المؤسسة الأمنية من شأنه أن يعزز من القدرات البشرية فى قطاع الأمن من ناحية، وتطبيق الحكومة والتنبؤ بالتهديدات والمخاطر المحتملة والتصدى لها من ناحية أخرى.

**جدول رقم (26)**

**سهولة استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى ضوء النظرية الموحدة :**

الانحراف المعيارى	المتوسط الحسابى	مستوى الاستخدام			سهولة الاستخدام والتبنى
		لا توجد	إلى حد ما	بدرجة كبيرة	
		%	%	%	
0.66	2.44	22.2	49.3	28.5	تنوع البيانات البحث الجنائي
0.62	2.43	22.4	31.2	46.3	اختصار الوقت في البحث والتحرى
0.59	2.41	41.0	32.7	26.3	سهولة البحث في الأدلة الرقمية
0.60	2.35	20.2	51.4	28.4	سهولة اجراءات البحث الجنائي
0.66	2.34	21.5	43.9	34.6	استخدام طائرات الدارون في انفاذ القانون
<b>0.62</b>	<b>2.40</b>				<b>المتوسط العام</b>

\*\* دالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل

توضح بيانات الجدول السابق تنوع استجابات المبحوثين حول سهولة استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى المؤسسات الأمنية العربية، حيث تظهر النتائج أن المبحوثين موافقون بدرجة (ضعيفة) على مجموعة فئات سهولة استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى المؤسسات الأمنية العربية بمتوسط (2.40 من 5.00)، وهو متوسط يقع فى الفئة الأولى من فئات المقاييس الثلاثى من (1 – 2.49) وهى الفئة التى تشير إلى خيار (ضعيف) بشأن سهولة استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى المؤسسات الأمنية، حيث تظهر النتائج بشأن استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعى تصدر تنوع آليات البحث الجنائى بمتوسط حسابى قدره (2.44)، يليها اختصار الوقت فى البحث والتحرى بمتوسط حسابى قدره (2.43)، ثم سهولة البحث فى الأدلة الرقمية بمتوسط حسابى قدره (2.41)، وسهولة اجراءات البحث الجنائى وتقسيم الأنماط السلوكية للخارجين عن القانون بمتوسط حسابى قدره (2.35)، وسهولة تغطية ومتابعة الأحداث من خلال طائرات الدارون وانفاذ القانون بمتوسط حسابى قدره (2.34)، وهو ما يعني وجود اجماع من غالبية المبحوثين على أهمية استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى المؤسسات الأمنية العربية، والذى سوف يكون أكثر فعالية عندما يصبح أمام جهات الضبط والتحقيق خيارات عديدة من الأدلة الجنائية تتمثل فى كمية البيانات الضخمة المتاحة أثناء اجراء التحقيق، بالإضافة إلى امكانية التعرف على بصمة الصوت والصورة والعين بسهولة، وهو ما يقلل من وقت الوصول للجناه وسرعة اصدار الأحكام وانفاذ القانون عليهم .

**جدول رقم (27)**

**التسهيلات المقدمة عند استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ضوء النظرية الموحدة :**

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى التسهيلات			التسهيلات المقدمة عند التبني	
		بدرجة كبيرة		لا توجد		
		%	%			
0.64	2.49	30.4	47.3	22.2	توفير بيئة الكترونية قوية تستوعب كل جديد في آليات مكافحة الجرائم العابرة للحدود	
0.63	2.47	26.9	51.9	21.2	تدريب الضباط وتأهيلهم للتعامل مع هذه التقنيات والاستفادة منها في إجراءات الضبط وانفاذ القانون	
0.65	2.41	29.8	49.0	21.2	توفير الامكانيات اللازمة القادرة على مواكبة التطور في نوعية الجرائم ومنع التهديدات المحتملة	
0.66	2.33	29.9	45.6	24.5	دراسة التجارب العالمية الناجحة والاستفادة منها في تتبع الجرائم الالكترونية بما يدعم الشراكة الدولية	
0.65	2.28	21.5	46.3	32.2	تطوير اللوائح التي تدعم الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الالكترونية والحد من مخاطرها	
0.67	2.27	16.9	60.4	22.7	صياغة مبادئ أخلاقية وشرعية منظمة لعمل الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية	
0.75	2.25	17.3	57.2	25.5	تطوير آليات التعاون بين المؤسسات الأمنية وشركات التقنية في دعم الأمن السيبراني دولياً	
0.68	2.23	21.1	57.7	21.2	دعم الشركات التكنولوجية العربية للمحتوى الآلي بما يسمح لقطاع الأمن أداء عمله الوظيفي	
0.70	2.22	24.0	50.5	25.5	ادراج مقرر تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالمجتمعات العربية بكليات الحقوق والاعلام والحاسبات والعلوم العسكرية والشرطية	
<b>0.71</b>	<b>2.34</b>				<b>المتوسط العام</b>	

\*\* دالة إحصائيةً عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائيةً عند مستوى 0.05 فأقل

توضح بيانات الجدول السابق تنوع استجابات المبحوثين حول التسهيلات المقدمة عند استخدام وتبني المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي ، حيث تظهر النتائج أن المبحوثين موافقون بدرجة (ضعيفة) على مجموعة فئات تسهيلات عملية الاستخدام والتبني بمتوسط (2.34 من 5.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي من (1-2.49)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار (ضعف) بشأن التسهيلات المقدمة عند استخدام وتبني المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث تصدرت التسهيلات المقدمة عبارة "توفير بيئة الكترونية قوية تستوعب كل جديد في آليات مكافحة الجرائم العابرة للحدود" بمتوسط حسابي قدره (2.49)، يليها تدريب الضباط وتأهيلهم للتعامل مع التقنية الحديثة والاستفادة منها في عمليات الضبط وانفاذ القانون بمتوسط حسابي قدره (2.47)، وتوفير الامكانيات اللازمة القادرة على مواكبة التطور في أساليب ارتكاب الجرائم والقبض على مرتكبيها بمتوسط حسابي قدره (2.41)، ودراسة التجارب العالمية الناجحة والاستفادة منها في تتبع الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي قدره (2.33)، وتطوير اللوائح التي تدعم

تطبيق الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم والحد من مخاطرها بمتوسط حسابي قدره (2.28)، وصياغة مبادئ أخلاقية وتشريعية منظمة لعمل الذكاء الاصطناعي بمتوسط حسابي قدره (2.27)، وتطوير آليات التعاون بين المؤسسات الأمنية وشركات التقنية في دعم الأمن السيبراني بمتوسط حسابي قدره (2.25)، ودعم شركات التكنولوجيا العربية لدعم المحتوى الآلي بما يسمح لمؤسسة الشرطة من أداء عملها الوظيفي بمتوسط حسابي قدره (2.23)، وإدراج مقرر تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالجامعات العربية في كليات الحقوق وتخصص الإعلام والحاسبات والعلوم العسكرية والشرطية بمتوسط حسابي قدره (2.22)، ويمكن تقسيم ما سبق في ضوء التسهيلات التي تمنحها تطبيقات الذكاء الاصطناعي للمؤسسات الأمنية في تحليل البيانات وتسريع وتيرة الاستجابة والتصدى للتهديدات ذات البعد الدولي، حيث يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي مراقبة البيانات والمعلومات والكشف عن الرسائل المتداولة بين العناصر الخطرة على أمن الدول، وكذلك الجماعات والتنظيمات المتطرفة، والتي تشير إلى احتمال وجود اختراقات أمنية أو أعمال عنف وتخريب، تستوجب تفعيل الأمن السيبراني عبر التطبيقات الذكية التي تستخدمها المؤسسات الأمنية العربية.

**15- ما المعوقات التي تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الإلكترونية؟**

جدول رقم (28)

**المعوقات التي تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الإلكترونية**

الرقم العام	المتوسط	استجابة أفراد مجتمع الدراسة					المعوقات التي تواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي	
		نعم ٥٠٪	لا ٤٠٪	متوافق ٣٠٪	متوافق ٣٠٪	لا ٤٠٪		
1.279	3.81	8	10	19	25	43	ت	قلة العناصر المؤهلة فنياً في مجال الذكاء الاصطناعي بالمؤسسة الأمنية
		7.6	9.5	18.1	23.8	41.0	%	
1.177	3.72	7	8	26	32	33	ت	الافتقار إلى البرامج التدريبية المناسبة في الكشف عن الأدلة الجنائية الرقمية في قطاعات الأمن
		6.6	7.5	24.5	30.2	31.1	%	
1.225	3.72	9	6	26	30	35	ت	عدم توفر التجهيزات الكافية لمساعدة التطورات السريعة في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي
		8.5	5.7	24.5	28.3	33.0	%	
1.250	3.71	7	14	18	31	36	ت	تعذر الإجراءات الإدارية عند تنفيذ البرامج التوعوية الأمنية عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي
		6.6	13.2	17.0	29.2	34.0	%	
1.148	3.70	4	14	24	32	32	ت	ضعف مستوى التأهيل الأمني لدى بعض العاملين في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي
		3.8	13.2	22.6	30.2	30.2	%	
1.250	3.65	7	15	20	30	34	ت	عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية نحو تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي
		6.6	14.2	18.9	28.3	32.1	%	

الرقم المعرفي	العنوان المؤلف	استجابة أفراد مجتمع الدراسة						المعوقات التي تواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي	
		نعم نعم	نعم نعم	نعم نعم	نعم نعم	نعم نعم	نعم نعم		
1.295	3.63	8	16	18	28	35	ت	قلة عدد العناصر المؤهلة في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالمؤسسات الأمنية	
		7.6	15.2	17.1	26.7	33.3	%		
1.269	3.61	8	14	23	27	34	ت	عدم وجود إستراتيجية محددة لأخلاقيات تطبيق الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية	
		7.5	13.2	21.7	25.5	32.1	%		
1.085	3.59	3	15	29	34	25	ت	عدم وجود أساليب لقياس وتقويم جهود المؤسسات الأمنية في مجالات التوعية الأمنية	
		2.8	14.2	27.4	32.1	23.6	%		
1.243	3.46	9	14	29	27	27	ت	ضعف مستوى التأهيل التقني لدى بعض العاملين بالمؤسسات الأمنية في مجال الذكاء الاصطناعي	
		8.5	13.2	27.4	25.5	25.5	%		
1.324	3.30	10	23	24	21	27	ت	عدم وجود قناعة لدى بعض المسؤولين بقطاع الأمن من جدوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي	
		9.5	21.9	22.9	20.0	25.7	%		
<b>0.912</b>		<b>3.62</b>						<b>المتوسط العام</b>	

\*\* دالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل

#### يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلى:

1. موافقة أفراد مجتمع الدراسة (بدرجة كبيرة) على المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية بمتوسط (3.62 من 5)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخمسي (من 3.40 إلى أقل من 4.20)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار تستخدم بدرجة كبيرة).
2. أن غالبية قيم مربع كاي كانت دالة إحصائية عند مستوى (0.01)، أو (0.05) فأقل، مما يبين تباين وجهات نظر المبحوثين على فقرات المعوقات فيما عدا الفقرة رقم (6)، التي كانت قيمتها غير دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل، مما يبين تباين وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة على هذه الفقرة .
3. أن غالبية قيم (ت) جاءت لمفردة واحدة كانت دالة إحصائية عند مستوى (0.01) أو (0.05) فأقل، مما يبين أن أفراد الدراسة موافقون على فقرات المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية بدرجة كبيرة .
4. أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد مجتمع الدراسة على المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية، إذ تراوحت متوسطات موافقهم ما بين (3.30 إلى 3.81)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الثالثة والرابعة من فئات المقياس الخمسي، واللتان تشيران إلى (درجة متوسطة / بدرجة كبيرة ) مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد الدراسة على المعوقات التي يمكن أن تواجه

المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية، إذ يتضح من النتائج أيضاً أن أفراد الدراسة موافقون بدرجة (كبيرة) على عشرة من المعوقات تتمثل في العبارات رقم (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11)، والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد مجتمع الدراسة عليها بدرجة كبيرة، حيث جاءت عبارة "قلة عدة العناصر المؤهلة فنياً في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثين على المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية بدرجة كبيرة بمتوسط (3.81 من 5)، كما جاءت عبارة "الافتقار إلى البرامج التدريبية المناسبة في مجال الذكاء الاصطناعي" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثين على المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية بدرجة كبيرة بمتوسط (3.72 من 5)، وجاءت عبارة "عدم توفر التجهيزات التقنية الكافية لمساعدة التطورات السريعة في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثين على المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية بدرجة كبيرة بمتوسط (3.72 من 5)، وجاءت عبارة "تعذر الإجراءات الإدارية عند تنفيذ البرامج التوعوية عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة المبحوثين على المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية بدرجة كبيرة بمتوسط (3.71 من 5)، وجاءت عبارة "ضعف مستوى التأهيل الأمني لدى بعض العاملين في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة المبحوثين على المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية بدرجة كبيرة بمتوسط (3.70 من 5)، وجاءت عبارة "قلة عدد العناصر المؤهلة في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي" بالمرتبة السادسة من حيث موافقة المبحوثين على المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية بدرجة كبيرة بمتوسط (3.63 من 5)، وجاءت عبارة "عدم وجود إستراتيجية محددة المؤسسات الأمنية" بالمرتبة السابعة من حيث موافقة المبحوثين على المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية بدرجة كبيرة بمتوسط (3.61 من 5)، وجاءت عبارة "عدم وجود أساليب لقياس وتقدير جهود المؤسسات الأمنية في مجالات التوعية الأمنية" بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة المبحوثين على المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية بدرجة كبيرة بمتوسط (3.59 من 5)، وجاءت عبارة "ضعف مستوى التأهيل التقني لدى بعض العاملين في مجال الذكاء الاصطناعي" بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة المبحوثين على المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية بدرجة كبيرة بمتوسط (3.46 من 5)، وجاءت عبارة "عدم وجود قناعة لدى بعض المسؤولين من جدوى توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي" بالمرتبة الحادية عشر من حيث موافقة المبحوثين على المعوقات التي يمكن أن

تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الإلكترونية بدرجة كبيرة بمتوسط (3.30 من 5).

ويتضح من خلال النتائج السابقة أهمية الذكاء الاصطناعي في القطاعات الأمنية العربية على الرغم من الصعوبات التي تواجه عمليات التطبيق والتبني، حيث لم تُعد القدرات البشرية كافية للتعامل مع الجرائم المعقدة، ومن ثم فقد تم الاعتماد على تقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز عند محاكاة الهجمات الإرهابية وخلق بيئه ثلاثة الأبعاد، وقد طبقت شرطة ويلز في بريطانيا استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في توقف المتهمين في القضايا الجنائية، والكشف عن ماضى أصحاب السوابق حال وجودهم فى الأماكن العامة، في المقابل طرحت الامارات فكرة توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الأدلة الجنائية، وكيفية الاستفادة من "المر الذي بمطار دبي" في الكشف عن مرتكبى الجرائم، حيث يتم فحص الركاب القادمين للامارات بمجرد المرور داخل البوابة الإلكترونية، والتي تظهر سلامه الراكب الصحية وخلوه من الأمراض المعديه ووباء كورونا، والمواد الممنوعة مثل المدرات والمفرقعات والأسلحة بأنواعها.

#### 16- السيناريوهات المقترحة عند استخدام وتبني المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي:

جدول رقم (29)

اتجاهات المبحوثين نحو سيناريو الثبات في عملية استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي

الاتحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الاتجاه			اتجاهات سيناريو الثبات
		سلبي	متوسط	إيجابي	
		%	%	%	
0.85	2.41	20.8	44.0	35.3	الاستمرار في دعم الاجراءات الحالية
0.87	2.27	9.6	50.5	39.9	عدم توافر الامكانات البشرية والمادية
0.83	2.24	8.7	30.0	61.4	عدم اهتمام القيادات الأمنية بعملية التبني
1.00	2.19	14.4	0.5	45.7	عدم تطوير البنية التكنولوجية لاستيعاب التبني
0.94	2.16	21.7	48.3	30.0	عدم قناعة العاملين بالمؤسسات الأمنية بالتبني
0.92	2.16	18.4	50.0	31.6	استمرار العمل باللوائح التقليدية المقيدة للتبني
1.09	2.12	28.0	45.4	26.6	عدم الاتفاق على ضوابط استخدام التقنية الحديثة
0.96	2.03	13.0	53.6	33.3	اغفال تطوير مهارات العاملين بالمؤسسات الأمنية
0.83	1.96	16.0	55.8	28.2	تضارب حول الفوائد المادية والمعنوية من عملية التبني
<b>المتوسط العام</b>					

\*\* دالة إحصائيّاً عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائيّاً عند مستوى 0.05 فأقل توضح بيانات الجدول تباين وجهات نظر المبحوثين نحو سيناريوهات تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، حيث تظهر النتائج وفق سيناريو الثبات أن المبحوثين موافقون بدرجة (ضعيفة) على فئات سيناريو الثبات بمتوسط (2.20 من 5)، وهو متوسط يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (أقل من 2.49)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار (ضعف) بشأن السيناريو الأول لعملية تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، وهو ما يعني أن المؤسسات الأمنية العربية ما تزال مستمرة في دعم اجراءات التبني المحدود، يقابل ذلك سرعة نحو تدريب وتأهيل رجال الأمن لديها،

وأكاسبهم المعرفة والمهارات اللازمة لفهم الأنظمة الذكية عند أداء المهام الوظيفية بشكل فعال.

**اتجاهات المبحوثين نحو سيناريو التفاؤل في عملية استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي**

الاتجاه المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الاتجاه			اتجاهات سيناريو التفاؤل
		سلبي	متوسط	إيجابي	
		%	%	%	
0.71	2.59	17.5	48.5	34.0	ايجاد بيئة داخلية مؤسسية تدعم التبني
0.64	2.25	17.8	44.7	37.5	تنافس المؤسسات الأمنية في عملية التبني
0.76	2.12	22.2	42.5	35.3	تطوير البنية التكنولوجية الازمة للبني
0.77	2.10	17.9	44.0	37.7	تطوير القوانين الازمة لعملية التبني
0.82	1.80	24.6	46.4	29.0	مراعاه السياسات الأمنية لجهود التبني
0.82	1.55	20.7	44.7	34.6	ايجاد صيغة للحوافر لدعم عملية التبني
1.04	1.51	12.0	45.7	42.3	توفير الامكانات البشرية والمادية الازمة للبني
1.20	1.39	23.2	43.5	33.3	تفوية مهارات العاملين نحو عملية التبني
0.93	1.17	14.0	50.2	35.7	توفير دعم كاف من الجهات الرسمية نحو التبني
0.98	1.13	21.3	48.3	30.4	حتمية تبني الاستخدام في المؤسسات الأمنية
1.12	2.07				<b>المتوسط العام</b>

\*\* دالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل

توضح بيانات الجدول السابق تباين وجهات نظر المبحوثين نحو سيناريوهات تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية وفق سيناريو التفاؤل، حيث تشير النتائج أن المبحوثين موافقون بدرجة (ضعيفة) على فئات سيناريو التفاؤل بمتوسط (2.07 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (أقل من 2.49)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار(ضعيف) بشأن السيناريو الثاني لعملية تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، وهو ما يفسر حقيقة وجود حالة من التفاؤل الحذر نتيجة التبني الكامل في القطاعات الأمنية مستقبلاً، يقابل ذلك تأكيد عدد من المبحوثين على الدور الذي تقوم به تقنيات التعلم الآلي في تقديم حلول مؤكدة في مجال الأدلة الجنائية والجرائم المعقدة والتعرف على بصمات الأصابع تلقائياً ومقارنة الأقواس والحلقات والدوامات والتي يمكن التحقق منها بشكل آلى .

**اتجاهات المبحوثين نحو سيناريو التشاؤم في عملية استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي**

الاتجاه المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الاتجاه			اتجاهات سيناريو التشاؤم
		سلبي	متوسط	إيجابي	
		%	%	%	
0.76	2.43	30.9	35.3	33.8	تدور البنية الداخلية التي تدعم التبني
0.91	2.42	14.0	59.9	26.1	انعدام الخبرة لدى العاملين بالمؤسسة الأمنية
0.85	2.36	23.9	46.8	29.3	تنافس الامكانات المادية المخصصة للبني
0.85	2.24	23.2	36.7	40.1	تراجع الاستعانة بخبرات كافية في عملية التبني
0.83	2.22	13.4	53.1	33.5	تدنى مستوى برامج التدريب في التقنية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الاتجاه			اتجاهات سيناريو التشاوم
		سلبي	متوسط	إيجابي	
		%	%	%	
0.91	2.18	13.9	35	51.1	تنوع التشريعات المقيدة لعملية التبني
0.85	2.10	19.1	49.1	31.1	ازدياد القناعات بعدم جدوى عملية التبني
0.91	2.06	18.2	46.4	35.4	تراجع الامكانات التكنولوجية اللازمة للتبني
0.86	1.93	24	47.8	28.2	غياب المحاسبة القانونية وتبني الآلة
0.99	1.92	21.5	45	33.5	اختفاء التحريات البشرية المتكررة
<b>0.88</b>	<b>2.45</b>				<b>المتوسط العام</b>

\*\* دالة إحصائية عند مستوى 0.01 فائق \* دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فائق

يتضح من الجدول السابق تباين آراء المبحوثين نحو سيناريوهات تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية وفق سيناريو التشاوم ، حيث تظهر النتائج أن المبحوثين موافقون بدرجة (ضعيفة) على فئات سيناريو التشاوم بمتوسط (2.45 من 5 ) ، وهو متوسط يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي ( أقل من 2.49)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار ( ضعيف ) بشأن السيناريو الثالث لعملية تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، وهو ما يعني أن القطاعات الأمنية العربية ومن خلال واقعها الحالى ليست جاهزة لتبني التطبيقات الأمنية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، حيث أكد عدد من المبحوثين أن تحديد الأشخاص المطلوبين يحتاج إلى تطوير وتصميم نظام التعرف على الوجه، وتعزيز الإجراءات الأمنية باستخدام الكاميرات الذكية CCTV فى رصد الأشخاص المطلوبين أثناء تواجدهم فى الشوارع والأماكن العامة، وهو ما يتطلب تدوين نظام ذكي بقطاعات الأمن المختلفة للتعرف على الجناه من خلال استخدام خوارزميات التعلم العميق وتقنية التعرف على وجوه الأشخاص المطلوبين أمنياً، ومن ناحية التطبيق أخذت الولايات المتحدة بالأدلة الرقمية، وقد نصت على ذلك في عدة قوانين منها قانون الحاسب الآلي عام 1984م، والذي اعتبر أن الأدلة الناتجة عن الحاسوب الآلي مقبولة، كما تضمن ذلك قانون الإثبات لسنة 1983م الصادر بولاية كاليفورنيا والذي نص على أن النسخ المستخرجة من جهاز الحاسب تكون مقبولة بوصفها أفضل الأدلة المتناثرة للإثبات، وقد اشترط المشرع الأمريكي لقبول الأدلة الرقمية أمام المحاكم أن يكون جهاز الحاسب الآلي يؤدى وظائفه بصورة سليمة وان يكون الدليل الرقمي له صلة بالقضية المعروضة والأشخاص المشتبه بهم <sup>(104)</sup>، وهى مؤشرات توکد على دعم المبحوثين من النخبة الأمنية للسيناريو التفاؤلى فى أهمية واستخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي فى المؤسسات الأمنية .

17- هل هناك فروق ذات دالة إحصائية في اتجاهات خبراء الأمن حول مدى استخدام وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية وفقاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية ؟

#### - الفروق باختلاف متغير العمر:

للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير العمر ، استخدم الباحث "تحليل التباين الأحادي" ( One Way Anova ) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات المبحوثين .

**الجدول رقم (32)**

**تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات عينة الدراسة طبقاً لاختلاف متغير العمر**

فئات المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
0.503	بين المجموعات	1.593	3	0.531	0.789	0.053
	داخل المجموعات	68.611	102	0.673		
	المجموع	70.204	105			
0.318	بين المجموعات	3.974	3	1.325	1.188	0.318
	داخل المجموعات	113.765	102	1.115		
	المجموع	117.739	105			
0.893	بين المجموعات	0.470	3	0.157	0.205	0.050
	داخل المجموعات	78.109	102	0.766		
	المجموع	78.579	105			
0.375	بين المجموعات	3.014	3	1.005	1.047	0.050
	داخل المجموعات	97.841	102	0.959		
	المجموع	100.854	105			
0.236	بين المجموعات	3.543	3	1.181	1.437	0.050
	داخل المجموعات	83.842	102	0.822		
	المجموع	87.385	105			

يتضح من نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، فأقل في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة من المبحوثين حول (مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية، متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علم الأدلة الجنائية، مجالات توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الإلكترونية، التأثيرات المترتبة على توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية، والمعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية العربية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الإلكترونية) باختلاف متغير العمر.

**- الفروق باختلاف متغير الرتبة الوظيفية :**

ولتتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد مجتمع الدراسة طبقاً لاختلاف متغير الرتبة الوظيفية استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي One Way ( ) Anova لتوضيح دلالة الفروق في إجابات المبحوثين طبقاً لاختلاف متغير الرتبة الوظيفية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

**الجدول رقم (33)**  
**تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات عينة الدراسة طبقاً لاختلاف متغير الرتبة الوظيفية**

فئات المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المرءات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية	بين المجموعات	1.305	2	0.653	0.976	0.380
	داخل المجموعات	68.899	103	0.669		
	المجموع	70.204	105			
متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية	بين المجموعات	7.633	2	3.817	3.570	×0.032
	داخل المجموعات	110.106	103	1.069		
	المجموع	117.739	105			
مجالات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الالكترونية	بين المجموعات	3.641	2	1.820	2.502	0.087
	داخل المجموعات	74.939	103	0.728		
	المجموع	78.579	105			
التأثيرات المترتبة على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية	بين المجموعات	5.049	2	2.524	2.714	0.071
	داخل المجموعات	95.805	103	0.930		
	المجموع	100.854	105			
المعوقات التي يمكن أن تواجه توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية	بين المجموعات	0.755	2	0.377	0.449	0.640
	داخل المجموعات	86.630	103	0.841		
	المجموع	87.385	105			

\* دالة عند مستوى 0.05 فأقل

يتضح من نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( 0.05 ) فأقل في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول ( مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية، متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية، مجالات توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الالكترونية، التأثيرات المترتبة على توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية، المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية العربية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية ) باختلاف متغير الرتبة أو المرتبة، في حين يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( 0.05 ) فأقل في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول ( مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية ) باختلاف متغير الرتبة الوظيفية، ولتحديد صالح الفروق بين كل رتبة على حدة ؛ تم استخدام اختبار LSD الذي جاءت نتائجه كالتالي:

جدول رقم (34)

**نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق بين كل رتبة وظيفية على حدة**

المحور	الرتبة الوظيفية	العدد	المتوسط الحسابي	موظفي مدني	ضابط	أفراد ، صف ضباط	صف ضباط
مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية	موظفي مدني	24	1.8802	**			
	ضابط	35	2.6117				
	أفراد ، صف ضباط	47	2.3378				

\*\* دالة عند مستوى 0.01 فأقل

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) فأقل بين الموظفين المدنيين والضباط حول (مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية) لصالح الضباط، وهذا يعني أن فئة الضباط يرون أن استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضعيفة مقارنة بالفئات الأخرى.

**- الفروق باختلاف متغير جهة العمل:**

ولتتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد مجتمع الدراسة طبقاً لاختلاف متغير جهة العمل استخدم الباحث "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova ) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد مجتمع الدراسة طبقاً لاختلاف متغير جهة العمل، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (35)

**تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات عينة الدراسة طبقاً لاختلاف متغير جهة العمل**

فئات المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالـة الإحصـانية
مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية	بين المجموعات	12.843	6	2.140	3.650	**0.003
	داخل المجموعات	56.890	97	0.586		
	المجموع	69.733	103			
متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية	بين المجموعات	20.989	6	3.498	3.525	**0.003
	داخل المجموعات	96.252	97	0.992		
	المجموع	117.241	103			
مجالات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الالكترونية	بين المجموعات	8.610	6	1.435	2.025	0.070
	داخل المجموعات	68.735	97	0.709		
	المجموع	77.345	103			
تأثيرات المترتبة على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية	بين المجموعات	15.769	6	2.628	3.011	**0.010
	داخل المجموعات	84.653	97	0.873		
	المجموع	100.422	103			
المعوقات التي يمكن أن تواجه توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية	بين المجموعات	6.101	6	1.017	1.244	0.291
	داخل المجموعات	79.256	97	0.817		
	المجموع	85.357	103			

\*\* دالة عند مستوى 0.01 فأقل

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) فأقل في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول (مجالات توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الالكترونية، والمعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية العربية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية) باختلاف متغير جهة العمل.

في حين يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) فأقل في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول (مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية، متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية) باختلاف متغير جهة العمل، ولتحديد صالح الفروق بين كل جهة عمل على حدة تم استخدام اختبار LSD، الذي جاءت نتائجه كالتالي:

**جدول رقم (36)**  
**نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق بين كل جهة عمل على حدة**

المحور	جهة العمل	المرور																	
	الأمن الوطني	2.2571	7																
	مكافحة المخدرات	2.1704	12	*	**	*	**	-											
	الجوازات	2.9737	19	*				-											
	الدفاع المدني	2.8293	35	*				-											
	الأنمن العام	3.1647	17	**				-											
	أمن المعلومات	2.9143	7	-															
	المرور	2.1143	7	-															
	الأمن الوطني	1.2857	7	**	**	**		-											
	مكافحة المخدرات	2.2083	12	*	*			-											
	الجوازات	2.5855	19	*	*			-											
	الدفاع المدني	2.6439	35	**	*			-											
	الأنمن العام	2.4779	17	*				-											
	أمن المعلومات	1.6429	7	-															
	المرور	1.5000	7	-															
	الأمن الوطني	2.2429	7	**	**	*	*	-											
	مكافحة المخدرات	3.2167	12					-											
	الجوازات	3.2789	19					-											
	الدفاع المدني	3.5914	35	*				-											
	الأنمن العام	3.6882	17	*				-											
	أمن المعلومات	2.7841	7	-															
	المرور	3.0286	7	-															

\* دالة عند مستوى 0.01 فأقل      \* دالة عند مستوى 0.05 فأقل

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، فأقل بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الأنمن العام، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في قطاع الأنمن

- الوطني حول (مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية، متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية، مجالات توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الالكترونية)، لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الأمن العام.
2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة الذين يعملون في المديرية للدفاع المدني، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون قطاع الأمن الوطني حول (متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية، مجالات توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الالكترونية) لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للدفاع المدني.
3. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) فأقل بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للجوازات، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الأمن الوطني حول (متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية)، لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للجوازات
4. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) فأقل بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للجوازات، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة لمكافحة المخدرات حول (مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية)، لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للجوازات
5. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) فأقل بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الأمن العام، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة لمكافحة المخدرات حول (متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية)، لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الأمن العام.
6. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) فأقل بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الإدارة العامة للمرور، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة لمكافحة المخدرات حول (متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية) لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الأمن العام.
7. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) فأقل بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للدفاع المدني، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة لمكافحة المخدرات حول (متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية) لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الأمن العام.
8. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة لمكافحة المخدرات، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الأمن الوطني حول (مجالات توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الالكترونية) لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة لمكافحة المخدرات.

9. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للجوازات، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الأمن الوطنى حول (متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى علوم الأدلة الجنائية، مجالات توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعى فى الكشف عن الجرائم الالكترونية) لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للجوازات.
10. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للدفاع المدني، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة لمكافحة المخدرات حول (مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى المؤسسات الأمنية)، لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للدفاع المدني.
11. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في قطاع الأمن الوطنى وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة لمكافحة المخدرات حول (مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى المؤسسات الأمنية) لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في قطاع الأمن الوطنى.
12. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للجوازات، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في قطاع الأمن الوطنى والإدارة العامة للمرور حول (متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى علوم الأدلة الجنائية)، لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للجوازات.
13. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للدفاع المدني، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في قطاع الأمن الوطنى حول (متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى علوم الأدلة الجنائية، مجالات توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعى فى الكشف عن الجرائم الالكترونية) لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للدفاع المدني .
14. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الأمن العام، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في قطاع الأمن الوطنى حول (مجالات توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعى فى الكشف عن الجرائم الالكترونية)، لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الأمن العام.
15. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للجوازات، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الإداره العامة للمرور حول (مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى المؤسسات الأمنية) لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للجوازات.
16. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للدفاع المدني، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون

في الإدارة العامة للمرور حول (مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية ) لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في المديرية العامة للدفاع المدني . 17. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل، بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الأمن العام، وأفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الإدارة العامة للمرور حول (متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية) لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين يعملون في الأمن العام .

#### - الفروق باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة :

ولتتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفرد مجتمع الدراسة طبقاً لاختلاف متغير سنوات الخبرة استخدم الباحث "تحليل التباين الأحادي" (One Way Anova)، لتوضيح دلالة الفروق في إجابات المبحوثين:

الجدول رقم (37)

#### نتائج "تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات عينة الدراسة طبقاً لاختلاف سنوات الخبرة

فئات المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية	بين المجموعات	1.284	3	0.428	0.633	0.595
	داخل المجموعات	68.921	102	0.676		
	المجموع	70.204	105			
متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية	بين المجموعات	1.380	3	0.460	0.403	0.751
	داخل المجموعات	116.359	102	1.141		
	المجموع	117.739	105			
مجالات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الإلكترونية	بين المجموعات	0.710	3	0.237	0.310	0.818
	داخل المجموعات	77.869	102	0.763		
	المجموع	78.579	105			
التأثيرات المترتبة على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية	بين المجموعات	3.677	3	1.226	1.286	0.283
	داخل المجموعات	97.178	102	0.953		
	المجموع	97.178	105			
المعوقات التي يمكن أن تواجه توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الإلكترونية	بين المجموعات	6.767	3	2.256	2.854	*0.041
	داخل المجموعات	80.617	102	0.790		
	المجموع	87.385	105			

\* دالة عند مستوى 0.05 فأقل

يتضح من نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل، في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول (مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية)، متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية، مجالات توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن

الجرائم الإلكترونية، التأثيرات المترتبة على توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية، المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الإلكترونية) باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة، في حين يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول (المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الإلكترونية) باختلاف متغير سنوات الخبرة، ولتحديد صالح الفروق تم استخدام اختبار LSD ، الذي جاءت نتائج كالتالي:

جدول رقم (38)

نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة

المحور	سنوات الخبرة	نسبة	متوسط	مدى انتشار	نسبة	متوسط	مدى انتشار	نسبة	متوسط	مدى انتشار	نسبة
	أقل من 5 سنوات	3.4095	20								
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	3.2172	18	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	3.7035	36	من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة	3.9114	32	من 20 سنة فأكثر	**

\*\* دالة عند مستوى 0.01 فأقل

يتضح من نتائج الجدول السابق : وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( 0.01 ) فأقل بين اتجاهات أفراد الدراسة، الذين تتراوح سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، وأفراد مجتمع الدراسة الذين سنوات خبرتهم من 20 سنة فأكثر حول (المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الإلكترونية) لصالح أفراد مجتمع الدراسة الذين تتراوح سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، وهذا يبين أن هذه الفئة لا ترى أن المعوقات مؤثرة مقارنة بالفئات الأخرى.

- الفروق باختلاف متغير الالتحاق بدورات في تطبيقات الحاسوب الآلي :

للتعرف على ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد مجتمع الدراسة طبقاً لاختلاف متغير الالتحاق بدورة في تطبيقات الحاسوب الآلي استخدم الباحث اختبار "T-test" ، لتوضيح دلالة الفروق بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

### الجدول رقم (39)

**نتائج اختبار "ت": T-test للفرق بين إجابات عينة الدراسة طبقاً لاختلاف متغير الالتحاق بدوره في مجال تطبيقات الحاسوب الآلي**

الدالة	قيمة ت	الانحراف	المتوسط	العدد	الالتحاق	المحور
0.130	-1.526	0.69963	2.4957	18	لا	مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية
		0.83284	2.8164	88	نعم	
0.946	0.068	0.83281	2.3403	18	لا	متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية
		1.09674	2.3214	88	نعم	
0.750	0.319	0.80618	3.5439	18	لا	حالات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الالكترونية
		0.88053	3.4722	88	نعم	
0.937	0.079	0.85171	3.3327	18	لا	التأثيرات المترتبة على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية
		1.00868	3.3125	88	نعم	
0.253	-1.149	0.80891	3.4035	18	لا	المعوقات التي يمكن أن تواجه توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية
		0.92951	3.6742	88	نعم	

يتضح من نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول (مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية، متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية، مجالات توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الالكترونية، التأثيرات المترتبة على توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية، المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية) باختلاف متغير الالتحاق بدوره تأهيلية في مجال الحاسوب الآلي.

### الجدول رقم (40)

**نتائج اختبار "ت": T-test للفرق بين إجابات عينة الدراسة طبقاً لاختلاف متغير الالتحاق بدورات في مجال الأدلة الجنائية الرقمية:**  
للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد مجتمع الدراسة طبقاً لاختلاف متغير الالتحاق بدورات في مجال الأدلة الجنائية الرقمية استخدم الباحث اختبار "ت" T-test ، لتوضيح دلالة الفروق بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

الدالة	قيمة ت	الانحراف	المتوسط	العدد	الالتحاق	فئات المحور
0.244	-1.172	0.77862	2.6852	63	لا	مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية
		0.86880	2.8744	43	نعم	
0.349	-0.941	0.98309	2.2446	63	لا	متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية
		0.98309	2.446	43	نعم	

فئات المحور						
الدالة	قيمة ت	انحراف	المتوسط	العدد	الالتحاق	
0.765	-0.300	0.90884	3.4635	63	لا	مجالات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الالكترونية
		0.80622	3.5150	43	نعم	
0.923	0.097	0.98592	3.3236	63	لا	التأثيرات المترتبة على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية
		0.95525	3.3047	43	نعم	
0.083	-1.749	0.95525	3.5014	63	لا	المعوقات التي يمكن أن تواجه توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية
		0.82105	3.8140	43	نعم	

يتضح من نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول (مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية، متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية، مجالات توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الالكترونية، التأثيرات المترتبة على توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية، المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية) باختلاف متغير الالتحاق بدوره تأهيلية في مجال الأدلة الجنائية الرقمية.

الفروق باختلاف متغير الالتحاق بدورات تأهيلية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي. للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير الالتحاق بدورات تأهيلية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي استخدم الباحث اختبار "ت" لتوضيح دلالة الفروق بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

#### الجدول رقم (41)

نتائج اختبار "ت" T-test للفروق بين إجابات عينة الدراسة طبقاً لاختلاف متغير الالتحاق بدورات تأهيلية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي

المحور						
الدالة	قيمة ت	انحراف	المتوسط	العدد	الالتحاق	
0.064	-1.870	0.79111	2.6676	75	لا	مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية
		0.84867	2.9903	31	نعم	
0.608	0.515	1.11313	2.2905	75	لا	متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية
		0.92644	2.2905	31	نعم	
0.914	-0.108	0.90412	3.4785	75	لا	مجالات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الالكترونية
		0.77633	3.4985	31	نعم	
0.603	-0.0523	1.03648	3.2865	75	لا	التأثيرات المترتبة على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية
		0.83934	3.3871	31	نعم	
0.246	-1.168	0.93632	3.5618	75	لا	المعوقات التي يمكن أن تواجه توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الالكترونية
		0.84416	3.7889	31	نعم	

يتضح من نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) فأقل في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول (مدى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية، متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في علوم الأدلة الجنائية، مجالات توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الإلكترونية، التأثيرات المترتبة على توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الجنائية، المعوقات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الأمنية عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجرائم الإلكترونية) باختلاف متغير الاتصال بدوره تأهيلية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

#### مناقشة النتائج العامة للدراسة :

- 1- تظهر نتائج الدراسة ارتفاع معدل متابعة الخبراء في المؤسسات الأمنية العربية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي ورصد أساليب توظيفها في مكافحة الجرائم الإلكترونية، وهو ما انعكس بدرجة كبيرة على اهتمام مماثل من جانب المؤسسة الأمنية العربية ودعم العاملين لديها من خلال دورات متخصصة في الحاسوب الآلي والأدلة الجنائية والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والتزيف العميق والسلوكيات المهددة للأمن الوطني .
- 2- كشفت نتائج الدراسة جاهزية المؤسسات الأمنية العربية نحو استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي بدرجة متوسطة بنسبة (72.6)، وجاهزة بشكل كامل بنسبة (16.9)، وغير جاهزة بنسبة (10.5)، وهي مؤشرات تؤكد على أن مستوى الجاهزية نحو التبني في قطاعات الأمن جاء متوسطاً ، حيث ما تزال عملية التبني تتسم بالبطيء والتوظيف المحدود في قطاعات أمنية بعينها منها، قطاعات المرور والجوازات والأحوال المدنية وأمن المطارات والموانئ، ورغم الاستخدام المحدود لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية ما تزال عمليات الاستخدام والتبني في مراحلها الأولى، وأن نتائج التبني المتوقعة مستقبلاً كما يرى الخبراء سوف تكون إيجابية بنسبة بلغت (51.9) .
- 3- أوضحت نتائج الدراسة تنوع وتعدد دوافع تبني المؤسسات الأمنية العربية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاعاتها المختلفة، والتي جاءت بمستويات مرتفعة، حيث تأتي دوافع مثل "التنافس بين القطاعات الأمنية، وتحليل البيانات الضخمة والمعقّدة، وزيادة كفاءة العامل البشري بقطاع الأمن، وعرض البيانات بصورة متعددة، وسهولة وسرعة تبادل المعلومات الأمنية على المستوى المحلي والدولي" ، وهي مؤشرات تدل على امكانية الاستخدام والتبني وخاصة بعد نجاح التجربة في العديد من البلدان، حيث تم تطبيقها بشكل آمن في قطاعات انتاجية مختلفة .
- 4- أظهرت نتائج الدراسة تنوع استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، حيث تصدر استخدامها في "إنشاء قواعد بيانات ضخمة للجرائم بأنواعها، بالإضافة إلى إدارة منصات وحسابات المؤسسات الأمنية عن بعد، وتنظيم العمل داخل قطاعات المؤسسة الأمنية بكفاءة عالية، وسهولة الوصول إلى الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الإلكترونية" ، وهو ما يفسر مزايا تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمل الشرطة والتي تتمثل في قدرتها على تحليل كميات هائلة من البيانات في غضون ثواني معدودة، ومعالجة المعلومات من مصادر متعددة عبر كاميرات المراقبة وقواعد البيانات الجنائية

- وال بصمات وبصمة الوجهة، وتحديد الأنماط بسرعة وتوليد رؤية استباقية قابلة للتنفيذ. وهذا يساعد الشرطة وقطاع إنفاذ القانون في الاستجابة بشكل استباقي للتهديدات المحتملة .
- 5- أوضحت نتائج الدراسة تنوع متطلبات تبني وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية ، حيث تصدر أهمية "الاستعانة بنماذج دولية ناجحة قابلة للتطبيق في البيئة العربية، بالإضافة إلى ضرورة تقليل الفجوة بين العاملين في القطاع الأمني، ومساعدة المحققين في تحليل الأدلة وإيجاد الصلات بين الحالات التي تبدو غير ذات صلة، وإعادة إنشاء الجرائم بشكل ثلاثي الأبعاد في الواقع الافتراضي، وتحليل المشاهد المسجلة عبر الكاميرات الذكية، والبحث عن أدلة إضافية أو فهم الأحداث بشكل أفضل.
- 6- كشفت نتائج الدراسة أهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم بأنواعها التقليدية والمستحدثة، حيث تصدرت "جرائم الارهاب والاحتيال المالي واختراق الحسابات البنكية للعملاء و عمليات التجسس قائمة الجرائم الالكترونية، حيث يمكن للجماعات الإجرامية غسل الأموال غير المشروعه والقيام بعمليات شراء وبيع للأصول الافتراضية عن طريق تحويل محتويات افتراضية إلى سوق الميتا فيرس ثم الشراء من خلال شركات وهمية أو شركات مشبوهة الملكية بالعملة المستخدمة فقط داخل Metaverse Coin التي من المتوقع إساءة استخدامها في عمليات غسل الأموال غير المشروعه مستقبلاً، وذلك لكون المستخدم بيتكر الصور الرمزية بشكل مجهول، ومن ثم يمكن شراء عملة الميتا فيرس بأموال حقيقة و تستبدل بها أموال حقيقة، ورغم ذلك هناك اتفاق بين خبراء الأمن على امكانية استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي للحد من الجرائم وخاصة التي ترتبط بالأموال والحسابات البنكية.
- 7- تبين نتائج الدراسة تنوع وظائف تطبيقات الذكاء الاصطناعي وامكانية الحد من الجرائم بأنواعها ، حيث جاءت وظيفة كونها" تطبيق ذكي لا يفرق بين الثقافات والجنسيات عند التعامل من الجرائم، والقدرة على توثيق المخالفات غير القانونية، وامكانية اتاحة البيانات الضخمة لمنع حدوث الجرائم المتشابهة، وتفعيل مراقبة ورصد الجرائم بكافة أشكالها، وهي وظائف يرى خبراء الأمن امكانية تطبيقها عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، والتي سوف تسهم في الحد من ارتكاب الجريمة بمختلف أشكالها، حيث تصدرت مراقبة السلوك الاجرامي، والكشف عن الجريمة عند حدوثها ، ومتابعة إنفاذ القانون بعد ثبوتها، وتوافر الأدلة الجنائية الكافية مجموعة الوظائف التي من الممكن أن تقوم بها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث يمكن من خلال الدليل الرقمي رصد المعلومات عن الجاني وتحليلها في الوقت ذاته، كما يمكن للدليل الرقمي تسجيل تحركات الفرد وسلوكياته وبعض الأمور الشخصية عنه.
- 8- تظهر نتائج الدراسة تنوع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الالكترونية ، حيث تصدرت تطبيقات "تقنية التحليل Seo Crime، وتقنية الواقع المعزز VR، وتقنية البحث في الصور Image Search، وتقنية Chat Gpt، وتقنية التصوير الآلي Photo Robot ، وهي تطبيقات ذكية يرى خبراء الأمن استخدامها في المراقبة والكشف عن الجرائم ، وقد أثبتت قدرتها في تقديم الجنة إلى محاكمات عادلة، وبالرغم من الإمكانيات الهائلة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي ودوره المركزي في جمع الأدلة الجنائية، وتعامله مع كميات

ضخمة من البيانات بكفاءة تفوق قدرات البشر، إلا أنه لا يزال يفتقد بشكل تام القدرة على التمييز بين ما هو حقيقي وما هو خيال، وبالتالي فإن الحديث عن استخدام تطبيق الذكاء الاصطناعي مثل Chat GPT في الكشف عن الجرائم المعقدة قد لا يكون السبيل الأمثل في ذلك بالرغم من قدرته الهائلة في جلب البيانات حسب الطلب، وهو ما يفسر قيام أحد المستخدمين باعطاء تطبيق مثل (Auto GPT) أمراً نصياً يطلب منه القيام بأية مهمة تكسيبه (100) دولار؛ فقام التطبيق برحلة أتمته، وقام ببناء هوية وموقع إلكتروني لمشروع تسوق، ثم حدد منتجًا مناسباً يمكن تسويقه ، وخلال يوم واحد فقط حصل المستخدم على (25) ألف دولار عبر تقنية الذكاء الاصطناعي (Auto GPT) والتي تم توظيفها في التسويق المضلل لمنتج غير موجود.

9- أظهرت نتائج الدراسة تعدد صور الجرائم الإلكترونية والتي كشفت عن أنماط جديدة من السلوك الإجرامي، منها ما يتصل بالاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج أو الداخل، كالإرهاب الإلكتروني أو التحرير على ارتکاب بعض أفعال التعدي على أجهزة الدولة ومؤسساتها، ومنها ما يتصل بالاعتداء على الأشخاص أو الأموال، كجرائم الاتجار بالبشر أو ترويج المخدرات أو الاحتيال والنصب أو غيرها من الجرائم التي ترتكب عبر تطبيقات الانترنت، ومن المتوقع ازدياد أهمية الدليل الرقمي في الحق الجنائي، وهو ما سيتطلب من جهات إنفاذ القانون إجراء تغييرات جذرية في طرق جمع الأدلة وآليات التعاون الدولي بالشكل الذي يتاسب وطبيعة هذه النوعية المستحدثة من الأدلة الجنائية.

10- توصلت نتائج الدراسة إلى تعدد مجالات توظيف المؤسسات الأمنية العربية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الإلكترونية، حيث تصدرت مجالات التوظيف في " تتبع مسار مرتكب الجريمة، والكشف عن اختراقات الحسابات البنكية، والوصول لل بصمة الوراثية بصورة متعددة، والكشف عن الجثث مجهرولة الهوية والمدفونة في تحت سطح الأرض، وتتبع أماكن زراعة المخدرات وأوكار تجارتها، وفي المقابل يرى الباحث أن السلوك البشري هو الحرك الأساسي للجرائم على اختلاف بيئتها ، وأن الذكاء الاصطناعي ليس سوى "خوارزميات بحث" في البيانات الضخمة Big Data ، متى عثر على ما يطابق المطلوب قدمه على أنه المعلومة والرأي الصواب، وربما تكون عكس ذلك تماماً.

11- أشارت نتائج الدراسة إلى تنوع التأثيرات المترتبة على توظيف المؤسسات الأمنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث جاءت التأثيرات بصورة كبيرة في "تحليل البيانات الضخمة والمعقدة، والتتبؤ بالهجمات والتهديدات المتوقعة، واثراء التحقيقات بالمعلومات المتعددة، والتحقق من مصداقية الصور المتداولة، وتعزيز الحماية الشخصية والفكرية، ودعم المؤسسات الحيوية بالأمن السيبراني، وهي مؤشرات تؤكد على ايجابية التأثيرات المتوقعة عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية وأن تحليل البيانات الضخمة والمعقدة في اثبات الجرائم من شأنها أن تسهم في سرعة رصد الجريمة والكشف عنها بدقة وشفافية، فالإثباتات في المواد الجنائية ما هو إلا كافة الأدلة التي تؤكد وقوع الجريمة، وتحقق حالة اليقين لدى القاضي للفصل في الدعوى فإذا يقضى بالإدانة، أو ترجح حالة الشك لديه فيقضي بالبراءة.

- 12- أجمع خبراء الأمن على مجموعة من الفوائد عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة الجنائية المصاحبة للجرائم الالكترونية، حيث أكدوا على فائدة "عامل السرعة في عملية البحث والتحري عن الجريمة محل التحقيق والاثبات، بالإضافة إلى كونها توفر بيئة عمل مريحة لرجال الأمن من وقت وجهد كبيرين، والتخلص من الروتين، وسهولة انفاذ القانون، وهي مؤشرات تثبت أهمية عنصر السرعة في الحصول على الأدلة الجنائية في الجرائم الالكترونية عند تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- 13- يرى غالبية خبراء الأمن وجود تأثيرات سلبية من الممكن أن تنتج عن استخدام وتنبئ تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، حيث تصدرت جملة من السلبيات أبرزها "التعدي على حقوق الملكية الفكرية، وكثرة الشائعات، وتسريب المعلومات، والتلاعب بالصور، وتجاوز المعايير المهنية والأخلاقية، وسرقة المواقع والمنصات الرقمية، وهو ما يفسر حقيقة أن التقنية الذكية بقدر ما لها من مزايا وفوائد، بقدر ما يقابلها من سلبيات والتي تمثل تحدياً أمام المؤسسات الأمنية في مجال مكافحة الجرائم ، فالقوانين الأمريكية على سبيل المثال نصت صراحة على أنه يجب على الخصم عند تقديم دليلاً رقمياً أن يثبت صحة ما يدعى.
- 14- أظهرت نتائج الدراسة أهمية الدور الوظيفي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، حيث تصدر "قدرة" في تحقيق الادارة الذكية في البحث الجنائي والاستدلال القانوني، واستشراف النتائج في الجرائم الالكترونية بدقة عالية، بالإضافة إلى كونها استطاعت توفير الوقت والجهد البشري في مجال البحث والتحري وانفاذ القانون ، وكذلك تنوع مصادر الأدلة الجنائية وارتفاع مستوى مصادفيتها، وهو ما قد يسهم في سرعة صدور الاحكام في الجرائم المعقدة، حيث أعطى القانون المصري على سبيل المثال الحق لجهة التحقيق المختصة في اصدار أمر بضبط أو سحب أو جمع أو التحفظ علي البيانات والمعلومات أو أنظمة المعلومات أو تتبعها في أي مكان أو نظام أو دعامة الكترونية أو حاسب تكون موجودة فيه، وأن يتم تسليم أدلةها الرقمية الى الجهة مصدرة الأمر من قضاء أو نيابة عامة.
- 15- توصلت نتائج الدراسة الى أهمية الدور المهني المتوقع نتيجة تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث تصدرت أدوار "الدقة في نتائج التحقيقات، وموضوعية وشفافية الأحكام، وحرية تبادل المعلومات وسريتها بالإضافة إلى أهمية المعلومات وتنوع مصادرها، وامكانية القاءع والمشاركة الآلية في المؤسسات ذات الاختصاص، وتصحيح المعلومات وتدارك الخطأ بسرعة وسهولة، وهو ما يفسر أهمية الدور المهني في حال تبني التطبيقات الذكية في الكشف عن الجرائم الالكترونية وتقديم الجناه لجهات انفاذ القانون، ورغم ذلك لا زالت تتوجس المؤسسات الأمنية من الآثار السلبية التي قد يخلفها الذكاء الاصطناعي مثل: الشفافية والمصداقية والموضوعية وأصلة البيانات والمعلومات؛ وذلك كون الذكاء الاصطناعي يتعامل مع بيانات مبنية على مدخلات البشر الذين يحملون- بالضرورة- مواقفهم الفكرية، وانتقاءاتهم الأيديولوجية، وتحيزاتهم المعرفية، ومن ثم فقد تأتي المخرجات بنتائج معروفة سلفاً .

- 16- أكدت نتائج الدراسة أهمية الدور الأخلاقي عند استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في رصد الجرائم الالكترونية والكشف عنها، حيث تصدر : أهمية احترام قيم المجتمع والحفاظ عليها، واحترام تقافة وخصوصية الغير ، والحفاظ على سرية المعلومات بالمؤسسات الأمنية، بالإضافة إلى أهمية التوعية من المخاطر المحتملة في أوقات الأزمات، وأهمية تقديم المعلومات بشفافية، وهو ما يفسر حقيقة اهتمام المجتمع الدولي بالدور الأخلاقي الذي قد يصاحب تبني واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي باعتبارها قطاعات تعتمد في أدائها الوظيفي والمهنى على سرية المعلومات والبيانات، ويعتقد الباحث أنه ورغم كل المواقف التي حاولت وضع أخلاقيات للتعامل مع التقنية الذكية إلا أن القواعد القانونية والأخلاقية المنظمة لها لا تزال غير واضحة، وقد يواجه المحققون صعوبات في الحصول على بعض البيانات التي تتصل بإدارة بيانات المستخدم؛ مثل الخدمات المالية وخدمات الدفع، إذا كانت الخدمة المتضمنة في الحادث تستخدم مواردها الخاصة؛ حيث يتم تخزين البيانات في البنية التحتية للمزود ، ولهذا السبب كان على المحققين طلب البيانات ذات الصلة بالحادثة، وقد يكون إجراء جمع البيانات مستحيلاً، بينما لا يكون هناك التزام قانوني على مزود الخدمة بتوفير البيانات، والسؤال المطروح من يضع تلك القواعد، ومن يفرضها ، وما هي الآليات التي تكفل تطبيق تلك القواعد بفاعلية؟
- 17- توصلت نتائج الدراسة الى مجموعة من الفوائد المتوقعة عند استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ضوء النظرية الموحدة، حيث جاءت الفوائد ممثلة في "دقة توثيق المعلومات عن مختلف الجرائم ، وانسابية المعلومات التي سوف تصبح متاحة بكل سهولة ويسراً، بالإضافة الى امكانية تطوير مهارة العاملين بقطاع الجريمة والأمن السيبراني، وثراء وتنوع الأدلة الجنائية التي سوف تصاحب الجرائم التي تخضع للتطبيقات الذكية، وهي مؤشرات تؤكد على امكانية تحقيق فوائد عديدة عند استخدام وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فادارة الشرطة في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة على سبيل المثال تملك وحدة خاصة لموقع التواصل الاجتماعي مهمتها البحث في فيسبوك وتويتر واليوتيوب من أجل البحث عن أدلة أو ضبط أي نشاط إجرامي يتم من خلالها، أما بالنسبة للإجراءات المستخدمة في جمع البيانات من هذه المنصات فهي مماثلة لتلك المستخدمة مع إنترنت الأشياء والأجهزة المحمولة، إلا أنه بالنظر إلى التطورات المتلاحقة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فإنه يجب أن يراعى في الاعتبار الأجهزة الطرفية التي يتم ربطها بهذه التطبيقات في العالم الحقيقي؛ حيث يتم نقل البيانات الخاصة بتلك التطبيقات على الأجهزة الأخرى.
- 18- أظهرت نتائج الدراسة أن سهولة تبني واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد يسهم في تطوير أداء القطاعات الأمنية العربية وذلك من خلال "تنوع آليات البحث الجنائي في مختلف الجرائم، واختصار الوقت والجهد في عملية التحرى ، والكشف عن الأدلة الجنائية، بالإضافة إلى سهولة اجراءات البحث الجنائي، واستخدام طائرات الدارون في انفاذ القانون ، وهي مؤشرات تدلل على أن تبني واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يمنح القائمين على التحقيقات في الجرائم المختلفة تنوعاً في الأدلة التي تم التوصل إليها، وهو ما

يعطى سهولة في البحث الجنائي الرقمي وسرعة اجراءات التحرى وسهولة انفاذ القانون بحق مرتكبى الجرائم بتنوعها .

19- توضح نتائج الدراسة أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي سوف تمنح المؤسسات الأمنية العربية مجموعة من التسهيلات عند التطبيق في القطاعات الأمنية يتتصدرها " توفير بيئه الكترونية تستوعب كل جديد من آليات مكافحة الجرائم العابرة للحدود، وتدريب وتأهيل الضباط ومعاونيهم للتعامل مع التطبيقات الذكية والاستفادة منها في اجراءات الضبط وانفاذ القانون، بالإضافة الى توفير الامكانيات الالزمه لمواكبة التطور في نوعية الجرائم ، ومنع التهديمات المحتملة ، وأهمية التجارب الدوليـة الناجحة في تتبع مسارات الجريمة بما يدعم الشراكة الدوليـة في القطاعات الأمنية، وهو ما يفسـر حقيقة أن التسهيلات سوف تكون اضافـة في مجالـات مراقبـة الجنـاه ومتـادي الإـجرـام، وامـكانـيـة مراقبـتهم عن باـستخدام System Telemetric كوسـيلة لمراقبـة الأـشـخاصـ، والـحـصـولـ علىـ مـعـلـومـاتـ تـتـعلـقـ بـوـظـافـ أـعـضـائـهـمـ وـحـالـتـهـمـ العـصـبـيـةـ عـنـ بـعـدـ بـوـاسـطـةـ مـوجـاتـ كـهـربـائـيـةـ، وـخـاصـةـ ماـ يـتـعلـقـ مـنـهـاـ بـالـتنـفـسـ، وـالـضـغـطـ العـصـبـيـ وـنـسـبـةـ الـأـدـرـيـنـالـيـنـ فـيـ الدـمـ، وـالـتـىـ إـذـ اـجـتـمـعـتـ مـعـ مـعـرـفـةـ مـكـانـ وـجـودـ الشـخـصـ كـانـتـ ذـاتـ دـلـالـةـ عـلـىـ أـنـ هـنـاكـ شـيـئـاـ غـيرـ مـشـروعـ سـوـفـ يـحـدـثـ، وـفـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ يـمـكـنـ إـبـلـاغـ رـجـلـ الشـرـطـةـ أوـ ضـابـطـ الـاخـتـيـارـ الـذـيـ يـتـابـعـهـ .

20- كشفت النتائج وجود عدد من المعوقات تحول دون اتمام عملية تبني واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي تصدرها " قلة العناصر المؤهلة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، والافتقار الى البرامج التدريبية المناسبة في مجال الكشف عن الأدلة الرقمية في القطاعات الأمنية، بالإضافة إلى عدم توافر التجهيرات الفنية الكافية لمسايرة التطورات السريعة في مجال الذكاء الاصطناعي ، ووجود إجراءات إدارية معقدة في تنفيذ البرامج التوعية بالتقنية الذكية، وضعف مستوى التأهيل الأمني لدى العاملين بالقطاعات الأمنية المختلفة مع قلة المخصصات المالية الكافية في تبني واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، وهي مؤشرات تدل على وجود حالة من التبني في عدد من القطاعات الأمنية العربية عند مكافحة الجرائم الالكترونية، وأن قلة العناصر المؤهلة والافتقار الى البرامج التدريبية المناسبة معوقات قد تختفى بمجرد تكثيف الدورات التي قد تسهم في اكساب العاملين بالمؤسسات الأمنية بالمهارات والخبرات المناسبة لعملية التبني .

21- توضح نتائج الدراسة تنوع سيناريوهات تبني واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية، وجاءت الاتجاهات نحو السيناريو الأول (الثبات) ممثلاً في"الاستمرار في دعم الاجراءات الحالية نظراً لعدم توافر الامكانيات البشرية والمادية، وعدم اهتمام القيادات الأمنية بعملية التبني، وعدم قناعة العاملين بالمؤسسة الأمنية بجدوى عملية التبني، وفي السيناريو الثاني (التفاؤل) أجمع خبراء الأمن على أن تبني واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية يرتبط "بایجاد بيئه داخلية مؤسسيه تدعم عملية التبني ، وتتناسب المؤسسات الأمنية في عملية التبني، وتطوير البنية التكنولوجية الالزمه للتبني ، مع تطوير القوانين الداعمة لعملية التبني، وفي السيناريو الثالث (التشاؤم) اتفقت غالبية خبراء الأمن على أن صعوبة التبني تأتى نتيجة " تدهور البنية الداخلية التي تدعم عملية التبني، وانعدام الخبرة لدى العاملين بقطاع المعلومات بالمؤسسة

الأمنية، مع قلة الميزانية المخصصة لعملية التبني ، وعدم الاستعانة بخبرات كافية لعملية التبني، فضلاً عن توقعات زيادة الهجمات السiberانية الإجرامية والإرهابية؛ الأمر الذي يرتفع معه نسبة المخاطر المتوقع حدوثها على الأمان السيبراني بسبب غياب الرقابة ؛ إذ ان مراقبة عدد كبير جدًا من المستخدمين في وقت واحد لن تكون بال مهمة السهلة، وتคาด أن تكون مستحيلة، خاصةً أن تلك التطبيقات الذكية لم يتم وضع ضوابط منتظمة لتشغيلها حتى الآن.

22- أثبتت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في اتجاهات خبراء الأمن نحو تبني واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية العربية وفق متغيرات "النوع ، العمر ، سنوات الخبرة ، الرتبة الوظيفية، جهة العمل، والالتحاق بدورات في الحاسوب والأدلة الجنائية والذكاء الاصطناعي.

#### مقررات الدراسة :

1. ضرورة تأهيل رجال الضبط على كيفية استخدام الوسائل الفنية الحديثة، حيث إن اكتساب المعرفة والمهارات الالزمة لفهم واستخدام الأدوات وأنظمة المبنية على الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى إنجاز بالمهام بشكل فعال.

2. الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مواجهة الأدلة الجنائية والإثبات عبر موقع التواصل الاجتماعي وملاحقة مرتكبها وجمع الأدلة، كون هذا النوع من الأدلة يمثل في شكل معلومات رقمية مسجلة إلكترونيا.

3. تأسيس بنية تحتية ذكية توافق متغيرات العصر الرقمي، وتحسين أوضاع مكافحة الجرائم المستقبلية من خلال زيادة الميزانية والمخصصات للتوسيع في البنية التحتية للحكومة الإلكترونية والاستفادة من الخطط الإستراتيجية للدول التي خاضت التجربة من قبل .

4. تدعيم حملات توعية تقوم على تنفيذ أفراد المجتمع بإمكانية تطبيق الإعلام الأمني المدعوم بالذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية، وهو ما يتطلب تضافر جهود مؤسسات الإعلام والأمن في المجتمع، وأن وعي أفراد المجتمع واستشعارهم المسؤولية يعدان عاملين رئيسيين في تحقيق الأمن والحد من الجرائم بأنواعها.

5. تكثيف البرامج التوعوية الموجهة لأفراد المجتمع، ورفع الوعي بالمخاطر والتهديدات الأمنية، والتعرّف بأفضل الممارسات الكفيلة بجعل الذكاء الاصطناعي بيئة آمنة لاستخدام لا سيما في مجال مكافحة الجرائم وتعزيز الأمن.

6. التأكيد من أن الذكاء الاصطناعي يعمل لصالح الناس، وأنه قوة من أجل التنمية في المجتمع، من خلال اتخاذ الإجراءات الالزمة لضمان أن يكون تطوير هذا القطاع وطرحه في السوق مرتزاً على الإنسان، ومستداماً، وأمناً، وسلاماً، ويمكن الوصول إليه، وجديراً بالثقة.

7. التوسيع في إعداد الكادر الشريطي الوطني وتطوير البنية التحتية بشكل يتيح تطوير هذه التقنيات وتطبيقاتها، وصياغة السياسات الاقتصادية التي تجذب الشركات الكبرى العاملة في هذا المجال.

8. اجراء دراسة مستقبلية حول سبل توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الإرهاب الإلكتروني.

9. ضرورة وضع اساليب لقياس وتقدير الجهود العربية في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأمنية .

مصادر و مراجع الدراسة :

1. Dunham, R. S. (2022) Artificial Intelligence, Virtual Reality and Computer-Driven Storytelling. In Multimedia Reporting (pp. 355-367). Springer
2. Sherif Darwish Al-Labban (2022) New approaches to developing the press content industry  
<http://www.acrseg.org/41440>
3. Guzman, A. L., & Lewis, S. C. (2020). Artificial intelligence and communication: A Human-Machine Communication research agenda. *New Media & Society*, 22(1), 70-86
4. Mohamed Abdel-Zaher (2020) Artificial Intelligence Journalism, Badael House for Publishing and Distribution, Cairo. P 23
5. Dalal Al-Agaili (2019) Artificial intelligence and the future of journalism  
<https://m.annabaa.org/arabic/informatics/18987>
6. Biswal, S. K., & Gouda, N. K. (2020). Artificial Intelligence in Journalism: A Boon or Bane?. In Optimization in Machine Learning and Applications >pp. 155-167
7. Waltzman, Rand, (2022) The Weaponization of Information .The Need for Cognitive Security, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, CT-473, 2022. As of September 12, 2022
8. عبدالرحمن سعيد (2021) مطالبات بتشريعات تواكب "الذكاء الاصطناعي" .. متاح على الرابط التالي  
<https://www.alroeya.com/author/3543>
9. أحمد ضياء الدين (2010) مشروعية الدليل في المواد الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة 2010م ، ص 382
10. مركز المعلومات واتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، على الرابط التالي  
<https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8980>
11. حسين أبو منصور. (2020). الذكاء الاصطناعي وأبعاده الأمنية. أوراق السياسات الأمنية، 1(2)، 1-18.
12. دور الذكاء الاصطناعي(2020). في تطوير محتوى إدارة الأزمات الإعلامية، مركز القرار للدراسات ، الرياض ، 2020
13. ناصر البقعي (2008) مكافحة جرائم المعلوماتية وتطبيقاتها ، مركز الإمارات للبحوث ، دبي، ص 6
14. محمد عنب (2015) تكنولوجيا الإثبات الجنائي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 108
15. الهام شهر زاد (2016) الدليل الرقمي، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بلدية، العدد 10 الجزائر، ص 196
16. أحمد ماجد،(2018) الذكاء الاصطناعي بدولة الإمارات، وزارة الاقتصاد، إدارة الدراسات والبحث، دبي، ص 34.
17. Venkatesh, V., Morris, M.G., Davies, G.B., & Davies, F.D. (2003) User acceptance of information technology: Toward a unified view" MIS Quarterly, Vol.27, No.(3),P. 425
18. Williams, Michael D., Nripendra P. Rana, and Yogesh K. Dwivedi. "The unified theory of acceptance and use of technology (UTAUT): a literature review." Journal of enterprise information management, Vol. 28 No. 3, (2015): p.2.

19. VenkateshV. and zhang X,(2010), "Unified Theory of acceptance of information technology U.S Vs.China",Journal of Global Information Technology Management, Vol.13, No.(1), P.8
20. Fathema, N., Shannon, D., & Ross, M., (2015). "Expanding the Technology Acceptance Model (TAM) to examine faculty use of Learning Management Systems (LMS)". Journal of Online Learning and Teaching.Vol.11, No.(2),P.p.210-233
21. سعد مفلح حمود (2023) دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في مكافحة الشائعات الالكترونية ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، العدد 39 ، الرياض
22. ليلى بن برغوث (2023) الأمن السيبراني وخصوصية البيانات الرقمية الموجودة في الواقع الالكتروني الجزائري في عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي ، الجزائر ، المجلد 1 ، العدد 10
23. عبدالمولي بن اشيبة (2022) الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي في القانون المغربي، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، عدد 41 ، المغرب ، ص 112
24. علياء عمر كامل ، (2022) دواعي تعزيز ثقافة الأمن السيبراني في ظل التحول الرقمي، المجلة التربوية كلية التربية ، جامعة سوهاج ، العدد الثالث ، ص 10.
25. تقى مباركة، (2022) دور الخبرة في إثبات المعاملات الإلكترونية والقواعد الفنية التي تحكمها في اكتشاف الدليل الرقمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، مجلد 33، عدد 2 ،الجزائر
26. ممدوح خليل البحر (2022) مدى تأثير الإجراءات القانونية للتقيش في الوسط الافتراضي على حرية القاضي في تقيير الدليل الإلكتروني والاقتناع به، مجلة العلوم القانونية ،جامعة عجمان، مجلد 8 ،عدد 15
27. خليل سعیدی (2022) الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني ، مجلة السلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر ، العدد 1 ، المجلد 6
28. عدنان إبراهيم الحجار(2021) الأدلة الرقمية وإثبات الجرائم السيبرانية: ما بين التأصيل والتأويل، مجلة جامعة الاستقلال، الرباط ، المجلد 6 ، العدد 1
29. يعقوب بلشیر (2021) رهانات الأمن السيبراني الوطني في ظل التحول الرقمي: قراءة في التأصيل المعرفي واستراتيجية المواجهة التشريعية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، كلية القانون الكويتية العالمية مجلد 10 ، عدد 37
30. علاء الدين فرات (2021) من الردع النووي إلى الردع السيبراني: دراسة لمدى تحقيق مبدأ الردع في الفضاء السيبراني، مجلة المفكر، جامعة محمد خضر بسكرة ،الجزائر ، مجلد 16 ، عدد 1
31. توفيق عبدالله الخاشنة (2021) الدليل الإلكتروني ومدى حجيته في الإثبات الجنائي، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية ، سلسلة العلوم الإنسانية،الأردن ، مجلد 27 ، عدد 1
32. على محمود ابراهيم (2021) الأدلة الرقمية وحجيتها في إثبات الجرائم الإلكترونية ، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر ،أسيوط، عدد 32 ،جزء 4
33. أحمد جابر (2019) قيمة الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي، ماجستير غير منشورة ، جامعة عمان الأهلية،الأردن
34. محمد محمود عمري (2016) الإثبات الجنائي الإلكتروني في الجرائم المعلوماتية: دراسة مقارنة، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية مجلد6، عدد 2
35. محمد منصور النمر (2013) دور تقنية المعلومات في مكافحة جرائم الابتزاز ، ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض.
36. محمد عبد الله الحقاني (2013) مهارات البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية، دكتوراة غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض.
37. ناصر البقى (2012) أهمية الأدلة الرقمية في الإثبات الجنائي ، مجلة الفكر الشرطى ، دبي ، الامارات.

38. سيدى محمد البشر (2010) دور الدليل الرقمى فى اثبات الجرائم المعلوماتية ، ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .
39. سلمان غازى العتيبى (2010) درجة توافر كفايات البحث عن الدليل الرقمى فى الجرائم المعلوماتية لدى ضباط شرطة العاصمة المقدسة ، ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .
40. تركى بن عبد الله الموشىير (2009) بناء نموذج امنى لمكافحة الجرائم المعلوماتية وقياس فعاليته، دكتوراه غير منشورة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض .
41. أحمد بن حسن الشهري (2005) قانون دولى موحد لمكافحة الجرائم الالكترونية، مجلة العلوم الأمنية ، العدد 53 ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .
42. محمد السرحانى (2004) مهارات التحقيق الجنائى الفنى فى جرائم الانترنت، ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض
43. خالد عسكر العنزي (2003) الابتزاز انواعه واسبابه، المعهد العالى للامر بالمعروف والنهى عن المنكر، ماجستير غير منشورة ، جامعة أم القرى ، السعودية .
44. عبد الله محمد الشهري (2002) المعوقات الادارية فى التعامل الأمنى مع جرائم الحاسب، ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، الرياض .
45. محمد الامين البشري (2001) التحقيق فى جرائم الحاسب والانترنت، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد 30 ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض.
46. المحكمون من الأساتذة : د. مصطفى الفقى ، د. على الدين هلال ، د. بنفيين مسعد، د. شريف درويش اللبناني ، د. على عجوة ، د. ضياء رشوان.
47. John Villasenor, "Artificial intelligence, geopolitics, and information integrity", in: Fabio Rugge, ed., 'The Global Race for Technological Superiority: Discover the Security Implications' (Milano: ISPI and Brookings, November 2019), PP. 131-142
48. Tableau Producer (2023). What is the history of artificial intelligence (AI)? Retrieved May 2023, from <https://www.tableau.com/: https://www.tableau.com/data-insights/ai/history#history>
49. Akerkar R, Artificial Intelligence for Business Springer Briefs in Business. Springer, Cham.2019,p.11
50. Dorla jelonek Agata, et-al., 'The Artificial Intelligence Application in the Management of Contemporary Organization; Theoretical Assumptions, Current practices and Review', Springer, cham, 2019,p. 24
51. Erkan Akar, (2015) The Impact of Social Influence on the Decision-Making Process of Sports Consumers on Facebook, Journal of Internet, Vol. 6, No. 2, P. 8.
52. <https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2018/11/24>
53. Harry Surden, Artificial Intelligence and Law: An Overview, 35 Ga. St. U. L. Rev. (2019). Available at: <https://readingroom.law.gsu.edu/gsulr/vol35/iss4/8>
54. Cherry, M. A., "Beyond Misclassification: The Digital Transformation of Work," Comparative Labor Law Journal & Policy Journal, Vol. 37, 2015, p. 577.
55. Aristea Papadimitriou, The Future of Communication Artificial Intelligence and Social Networks, Media & Communication Studies, Malmö University, Summer 2016.
56. شريف درويش اللبناني,(2019) مداخل جديدة لتطوير صناعة المحتوى، القاهرة، المركز العربي لبحوث

57. Aristea Papadimitriou‘ (2016)The Future of Communication Artificial Intelligence and Social Networks‘ Media & Communication Studies ‘Malmö University Summer.p 34.
58. Deniz‘ Y. (2023, April 20). How Artificial Intelligence (AI) Is Used In Biometrics. (aratek, Producer) Retrieved June 2023,
59. Vasylchenko‘ O. (2022, April 24). AI Biometric Authentication for Enterprise Security. Retrieved June 2023, from mobidev.biz: <https://mobidev.biz/blog/ai-biometrics-technology-authentication-verification-security>
60. What is the history of artificial intelligence (AI)? (Tableau, Producer) Retrieved May 2023, from <https://www.tableau.com/> : <https://www.tableau.com/data-insights/ai/history#history>
61. P. A. K. Nagnath B‘ Deep Chokshi‘ Criminal identification system using facial recognition‘ International Conference on Innovative Computing Communication (ICICC) 2021 (2021).
62. Manning‘ P. (2020). Artificial Intelligence Definitions. Stanford University.Müller‘ Vincent C.‘ “Ethics of Artificial Intelligence and Robotics”, The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Summer 2021 Edition),
63. استشراف مستقبل المعرفة (2020) مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة ، الغرير للطباعة ، دبي، ص 3
64. K. M. Manik Sharma‘ J Anuradha‘ G. S. C. Kashyap‘ Facial detection using deep learning‘ IOP Conference Series: Materials Science and Engineering (2017).
65. Gasteiger‘ “Chemistry in Times of Artificial Intelligence,” ChemPhysChem‘ vol. 21, no. 20, pp. 2233–2242, 2020, doi: 10.1002/cphc.202000518.
66. سعد خلفان الظاهري (2020) الذكاء الاصطناعي والقوة التنافسية الجديدة ، مركز استشراف المستقبل ، دبي ، الامارات العربية ، عدد 299
67. عدى عيد الاسدي (2020) الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة ، ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك سعود ، الرياض
68. <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2019-03-19-1.2020/1/13-351542>
69. <http://www.Businessinsider.com/Stephen-hawking-elon-musk-backed-asimolar- ai-principles-for-artificial-intelligence25/12/2019>
70. عبد الناصر فرغلي (2022) الايثاب الجنائي بالأدلة الرقمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ، ص 5
71. بشير عرنوس (2020) الذكاء الاصطناعي ، القاهرة ، دار السحاب ، ص 9
72. على الشريف (2022) تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مطبوعات جامعة تشرين، دمشق، ص 34
73. محمد سعد الدين (2017) المستحدثات الشرطية ، تقرير استشراف المستقبل، دبي، العدد 5 ، مارس 2017
74. سعد رزق على (2023) استخدام الذكاء الاصطناعي فى الكشف عن الجرائم ، مجلة الدراسات القانونية ، ص 22
75. Kristijian‘ how will Technology Impact the Future of Private Number Plates? the Future of Things‘ 2019
76. <https://www.albayan.ae/across-the-uae-and-reports/2019/3/19-1.3515428>.
77. محمد سعد الدين (2017) المستحدثات الشرطية ، تقرير استشراف المستقبل، مرجع سابق ، ص 11

78. فليق عوضين (2017) الوسائل الحديثة في مكافحة الجريمة، أكاديمية العلوم الشرطية ، جامعة الشارقة ، ص 4
79. يحيى الدهشان (2020) المسؤلية الجنائية في جرائم الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق ، ص 45
80. Vasylchenko, O. (2022). AI Biometric Authentication for Enterprise Security. Retrieved June 2023, from mobidev.biz: <https://mobidev.biz/blog/ai-biometrics-technology-authentication-verification-security>
81. Chen, L., Zaharia, M. and Zou, J. (2023) How is CHATGPT's behavior changing over time? arXiv.org. Available at: <https://arxiv.org/abs/2307.09009>
82. Alkhunaizi, S. (2023). Saudi Arabia should look into investing in AI to control English narrative: Saudi Media Forum panelists, <https://www.newscientist.com/article/2383218>
83. <https://sdaia.gov.sa/ar/MediaCenter/KnowledgeCenter/Pages/SDAIAPublications.aspx>
84. Global Digital Report (2018) <http://digitalreport.wearesocial.com>.
85. L. Wang, M. A knowledge-based reasoning model for crime reconstruction and investigation” Expert Syst. Appl., vol. 159, p. 113611, 2020, doi: 10.1016/j.eswa.2020.113611
86. Kabir, S. et al. (2023) Who answers it better? an in-depth analysis of chat gpt and stack overflow answers to software engineering questions, arXiv.org. Available at: <https://doi.org/10.48550/arXiv.2308.02312> (Accessed: 22 August 2023)
87. Artificial Intelligence and National Security, Congressional Research Service (CRS), 2020, available on <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R45178/10>
88. Global Digital Report (2018) <http://digitalreport.wearesocial.com>.
89. بهاء المرى (2022) جرائم السوشیال ميديا ، مؤسسة الأهرام للنشر ، القاهرة ، ص 5
90. Lehto Martti , Neittaanmäk Pekka .Cyber Security: Analytics, Technology and Automation. Switzerland: Springer International Publishing, 2015
91. Intelligence and National Security Congressional Research Service. Congressional Research Service, November, 2020. Available at: <https://fas.org/sgp/crs/natsec/R45178.pdf>
92. Lewis, J. A. Cybersecurity and Critical Infrastructure Protection, Center for Strategic and International Studies, Washington, DC, 2006
93. خالد ابراهيم (2020) الآثار الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ص 23
94. S. K. Chinnikatti, “Artificial Intelligence in Forensic Science,” Forensic Sci. Addict. Res., vol. 2, no. 5, pp. 182–183, 2018.
95. M. A. Marciano and J. D. Adelman, “PACE: Probabilistic Assessment for Contributor Estimation—A machine learning-based assessment of the number of contributors in DNA mixtures,” Forensic Sci. Int. Genet., vol. 27, pp. 82–91, 2017.
96. Haenlein, Siri, (2022) in my Hand, who's the Fairest in the Land? On the Interpretations, Illustrations and Implications of Artificial Intelligence, Business Horizons, 62(1), p.15

97. Peter stone 'Rodney Brooks 'Erik Brynjolfsson et al' Artificial I intelligence and Life in 2030 "One Hundred Year Study on Artificial Intelligence :Report of the 2015-2016 Study Panel .Stanford .University Stanfod.CA.. September
98. Zhang, Z., Hamadi, H. A., Damiani, E., (2022). Explainable artificial intelligence applications in cyber security: State- of-the-art research. Ithaca: Cornell University Library, arxiv.org
99. Walker,Munro, B.,)2022(. The guilty silicon (mind: Blameworthiness and liability in human, machine teaming. Ithaca: Cornell University Library, arXiv.org
100. Al-Marghilani, A. (2022). Target detection algorithm in crime recognition using artificial intelligence. Computers, Materials, & Continua, 71(1), 809
101. Powelson, K. (2022). The impact of artificial intelligence on anti-money laundering programs to detect and prevent financial crime (Order No. 30241947). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global
102. Umair, M. B., Contributed equally to this work with: Umair,Muneer Butt, Letchmunan, S., Sukumar Letchmunan Fadratul, H. H., & Tieng, W. K. (2022). Hybrid of deep learning and exponential smoothing for enhancing crime forecasting accuracy. PLOS One, 17(9)
103. أنس عدنان ،(2023) تطبيقات الذكاء الاصطناعي في رصد الجرائم، أكاديمية الشرطة الملكية، الأردن، ص4.
104. Peter Sommer, Digital Evidence, Digital Investigation and E-Disclosure (A Guide to Forensic Readiness for Organizations, Security Advisers and Lawyers), Third Edition, Information Assurance Advisory Council (L,A,A,C), United Kingdom, 2011, p..30